مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي

العدد / 93 / رجب 1441 هـ الموافق شباط / فبراير 2020 م

عـــــدد

خـــاص

اقـتـصـاد الـطـيـبـات

- الأوبئة وعلاجاتها نموذجًا -

إن أردتم الخروج من جحر الضب؛ فتعالوا إلى كلمة سواء

جامعة كاي

جامعة أونلاين

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: **رئيس التحرير.**
- الدكتور على محمد أبو العز: **الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني.**
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: **دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي.**
- الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي: **الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.**
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: **وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.**

أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

رئيس التحرير:

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس جامعة كاي

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الدكتور خليل إبراهيم علي القعيسي / المحرر اللغوي – وزارة التربية والتعليم بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير في الاقتصاد اختصاص نظم تعليم إلكترونية

الإخراج الفني

- فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

إدارة الموقع الإلكتروني:

- Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسـلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- إن الآراء الواردة في مقالات المجلة تعبر عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية المؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إســـــلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه. – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، يتم استخدام نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بمعدل ١. ٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه.

تُعنى (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالاقتصاد الإسلامي وجميع علومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة. وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله وصل عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية إلى ٤٧٨ ناشرًا، مع أن أكثر من نصف ملفات الموقع ما زالت قيد التحميل وذلك إثر تعرض الموقع للتهكير سابقًا.

لقد صارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط تخصه، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن قائمة المنشورات الخاصة به لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمؤلفاته ومنشوراته، مثال ذلك؛

للوصول لمؤلفات الدكتور سامر مظهر قنطقجي، فإن رابط مؤلفاته هو:

https://kantakji. com/tag/kantakji/

للوصول لمؤلفات الدكتور عبد الباري مشعل، فإن رابط مؤلفاته هو:

https://kantakji. com/tag/Abdulbari_Mashal/

لبناء أكبر قاعدة بيانات في العالم للباحثين في مجال الاقتصاد الإســـلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

إعلان هام للسادة الناشرين ٧

فهرس المحتويات ٨

اقتصاد الطيبات: الأوبئة وعلاجاتها نموذجًا ١٠
الدكتور سامر مظهر قنطقجي

ما هو (حيوان كورونا) الذي يرعب العالم؟ ١٩
محمد طاهر

التشريعات الإسلامية في ميدان التغذية والنظافة ٢٣
أ. د. محمد بورباب

كاريكاتير: اقتصاد الفقر ٤٦
خالد قطاع

شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي ٤٨
د. عبد العزيز خنفوسي

التأمين الاجتماعي وموقف الإسلام منه ٥٧
عبد العزيز محمد علي آدم

إدراج الصكوك الإسلامية في البورصات العالمية: الأهداف والنتائج ٦٧
د. حاتم الحبيب غومة

استنفاد الائتمان: أزمة مقبلة لن يستطع الاحتياطي الفيدرالي حلها ٧٩
ترجمة د. سامر مظهر قنطقجي

Le Cadre fondamental de la notion du développement en économie islamique ٨٢
Fatima EL MORABIT
Fatima Zahra ACHOUR
Mohamed BOUSSETTA

التصيد المالي ينمو ٩.٥٪ خلال موسم أعياد ٢٠١٩ ٩٢
البوابة العربية للأخبار التقنية

كيف نجح قراصنة كوريا الشمالية المسؤولون عن فيروس الفدية في تنفيذ عملية سرقة مذهلة للعملة المشفرة؟ ٩٥
مايك أوركت

واقع تطبيق المفهوم الحديث للتسويق المصرفي في المصارف الإسلامية ٩٨

د. منهوم بلقاسم
شعيب كريمة

من يرث الممتلكات التقنية؟ ١٠٨
د. عبد القادر ورسمه غالب

تخطيط عمليات التمويل وأرباح التمويل واشتقاق مؤشر كفاءة تشغيل التمويل ١١٠
أوهاج بابدين عمر

بيع السلم ١١٥
د. فاطمة الفرحاني

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي ١٢٢

ملكية بعض البنوك المركزية ١٢٣

صوتيات اقتصادية ١٢٤
الجزيرة بودكاست

هدية العدد: المغيبات المستقبلية ١٢٥
د. باسم عبد اللطيف عياش

اقتصاد الطيبات: الأوبئة وعلاجاتها نموذجًا

إن أردتم الخروج من جحر الضب؛ فتعالوا إلى كلمة سواء

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

لقد كانت دعوة رسول الهدى صلى الله عليه وسلم في مراسلاته لقادة الأمم: (أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام. أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، يـأَهْـلَ الْـكِتابِ تَـعالَـوْا إِلى كَـلِمَةٍ سَـواءٍ بَـيْنَنا وَبَـيْنَكُمْ أَلَّا نَـعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَـيْئًا). ونحن ندعوكم بالدعوة نفسها، فإن أبيتم؛ فدعوتنا للعالم أن: تعالوا إلى كلمة سواء بيننا إن أردتم المحافظة على مكتسبات حضارتكم المادية، وهذه أقل الدعوات؛ فدرهم وقاية خير من قنطار علاج.

لكن لماذا جحر الضب؟

إن الضب يحفر جحراً مغلق النهاية، عكس الأرانب التي تحفر جحوراً متعددة المخارج لتهرب وتتنقل بحرية عبرها. أما التشبيه فمرده أن صلى الله عليه وسلم لما خاطب أهل الإيمان نهاهم عن التشبه بمن طريقه مسدود؛ ففي ذلك هلاكه لا محالة. قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: **(لتركبنَّ سَنَنَ مَن كان قبلَكم شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراعٍ حتَّى لَو دَخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدَخلتُمُوه)**.

نهى الله تعالى الخالق لكل شيء؛ أن يستبدل الناس الخبيث بالطيب؛ فما هي الخبائث؟ وما هي الطيبات؟

عرف الناس الأموال المغسولة منذ عدة عقود، وهي الأموال التي خالفت في كسبها القانون الدولي كالأموال المسروقة والرشاوى وتجارة المخدرات وتجارة الرقيق وغيرها؛ فإن لم تضبطها أنظمة الرقابة المالية الدولية ودخلت السوق المالي، انتفت عنها صفة الجرم.

بينما عرف المسلمون الأموال الخبيثة قبل أربعة عشر قرنًا، ومفهوم المال في الاقتصاد الإسلامي أوسع منه من مفهوم النقد في الاقتصاد التقليدي؛ لأنه يشمل كل ما له قيمة، ومصدر قيمته هو موافقته للشريعة الإسلامية، فما وافقها كان طيبًا وإلا فهو خبيث. لذلك فإن دائرة الأموال الخبيثة أوسع بكثير من من دائرة الأموال المغسولة مما يعني أن العالم غير الإسلامي لم يصل بعد في مفاهيمه إلى حقيقة الأشياء؛ فلحم الميتة والخنزير وما أهل لغير الله والخمر والميسر والقمار والربا كلها خبائث لا يصح أكلها ولا كسبها، كما أن السرقة والرشاوى وتجارة المخدرات وتجارة الرقيق وما شابهها مما شمله نهي القانون الدولي كلها محرمات أيضًا – مع شيء من التفصيل في بعضها –، وهي ليس لها قيمة معتبرة في الاقتصاد الإسلامي.

ويكون مبدأ التحريم في شريعة الإسلام؛ لذات الشيء أو لطريقة كسبه:

- فالمحرم لذاته، يجب إتلافه ولا يصح نقله للغير بأي صورة من الصور، ومثاله لحم الميتة والخنزير والخمر.
- والمحرم لطرق كسبه؛ كالمال الحرام الذي عددنا صوره في مقال الشهر الماضي. والفارق بين الأموال الخبيثة والمغسولة؛ أن المال الخبيث لا تنتفي عنه الحرمة مهما تناقلته الأيدي، ويبقى مالاً محرمًا حتى إعادته لأصحابه، أو أن يصرف في المصالح العامة، إن لم يُعرف له صاحب محدد.

من المفيد ذكره أننا وجدنا (كتاب الأطعمة والأشربة) بصيغة PDF منشور في مكتبة المخابرات الأمريكية CIA (رابط تحميله)، وفرته المكتبة دون ذكر مؤلفه، وهذا منافٍ لأبسط القواعد العلمية. ويضم: كتاب الأطعمة وفيه باب الصيد وباب الذبح وباب الضيافة وباب آداب الأكل، ويضم أيضًا كتاب الأشربة، وكتاب اللباس، وكتاب الأضحية، وباب الوليمة، وكتاب الطب، وغيره.

ونتيجة البحث وجدنا أن الكتاب المشار إليه مقتطع من كتاب: (الروضة الندية شرح الدرر البهية)، لمؤلفه صديق حسن خان القنوجي[1] (١٢٤٨-١٣٠٧)[2]

ويدل ذلك على اهتمام أعتى أجهزة المعلومات في العالم بالمنشورات الإسلامية، خاصة ذات العلاقة بالأطعمة والأشربة واللباس وما شابه؛ فالمكتبة الإسلامية مكتبة موثوقة.

إن مواقع منظمة الصحة العالمية و(مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها)[3]، لم تعزو نشوء (كورونا) وانتشاره إلى تناول الطعام الصيني، بل اعتبرت الطعام الصيني ليس مدرجًا على أنه خطر قد يؤدي للإصابة بفيروس (كورونا)[4]. وبرأينا هذا كلام عام أقرب للسياسة منه للواقع الصحي. وقد حرصنا في هذا العدد على نشر مقال نشرته (الاندبندنت عربية) بتاريخ ١٥-٢-٢٠٢٠ بعنوان: ما هو (حيوان كورونا الذي يرعب العالم؟)، **وفيه بيان لدور الأطعمة والطب البديل الصينية في نقل الأمراض**، وقد منعت الصين تجارة الحيوانات البرية وأكلها كليًا[5].

إن **فيروسًا حجمه ١٥٠ نانومتر هدد كرة أرضية مساحتها أكثر من ٥٥٠ مليون كم٢!!!**

- عام ١٧٢٠ ضرب الطاعون مدينة مرسيليا الفرنسية وقتل في أيام أكثر من ١٠٠ ألف شخص.
- عام ١٨٢٠ ضربت الكوليرا إندونيسيا وتايلاند والفلبين وقتلت أكثر من ١٠٠ ألف شخص.
- عام ١٩٢٠ ضربت الإنفلونزا الأسبانية وقتلت أكثر من ١٠٠ مليون شخص.
- عام ٢٠٢٠ ضرب كورونا الصين وقتل حتى هذا الوقت حوالي ٢٠٠٠ مع توقع امتداد فترته.

وتثار حول بعض السياسيين على أنهم في دائرة المؤامرة، ولبعض مصنعي الأدوية واللقاحات على أنهم موضع شك

فقد ذكر تقرير في صحيفة ديلي ميل احتمالاً مثيراً، وهو أن يكون فيروس كورونا الجديد قد تسلل من مختبر بيولوجي صيني يقع بالقرب من سوق للحيوانات في ووهان؛ ليتسبب في هذا التفشي المخيف (رابط التقرير). وكانت مجلة نيتشر قد أشارت لتسرب

[1] وهو الإمام العلامة المحقق محيي السنة وقامع البدعة أبو الطيب محمد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله القِنَّوجِي البخاري نزيل بهوبال ويرجع نسبه إلى زين العابدين بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب.

[2] Wikisource: Link

[3] إحصائيات عن الإصابة بالإنفلونزا في الولايات المتحدة ٢٠١٩-٢٠٢٠، رابط.

[4] Euronews: Link

[5] Turk Press: 24-2-2020.

فيروس (سارس) عدة مرات سابقا من مختبر في بكين. ويبدو أن حربًا سرية تدور بين المخابرات الروسية والأمريكية والصينية بشأن نشر أخبار عن انتشار كورونا.

– د. (راولي لينا كلايد) مديرة الصحة الفنلندية ٢٠١٠ حول انفلونزا الخنازير (رابط الفيديو).

– فيديو يشرح أنواع كرورنا (رابط الفيديو).

يوضح رئيس (بيبرستون للوساطة) في ملبورن قائلاً: إن الخوف يتمثل في أن تدق منظمة الصحة العالمية ناقوس الخطر، حيث سيبدأ الناس في سحب أموالهم. **وهذا ما يفسر الجانب الخفي من محاولة إخفاء قضية الطعام الصيني وطبها البديل؛ كسببين واضحين لتفشي الأمراض.**

وإنه طبقًا لأبسط القواعد الاقتصادية، يعدُّ الإنفاق الاستهلاكي محرك النمو، سواء في الصين أو غيرها، ويتمثل الخطر بالتأثير السلبي لانتشار الفيروس على ثقة المستهلك الصيني[1] أولاً، وثقة وولاء مستهلكي السلع الصينية ثانيًا. وقد أكد خبراء من شركة (أوليرهيرميز) أن الوباء وعامل الخوف؛ سيؤثران على الإنفاق الاستهلاكي، الذي سيؤثر في معدلات نمو ثاني اقتصاد في العالم.

لقد عانت الصين مؤخرًا من أمرين كبيرين كان لهما أثر واضح على اقتصادها:

- الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- انتشار (كورونا) الذي لا يُعرف لأزمته حدود؛ مما يعني الخشية من حظر أغلب الدول للبضائع الصينية.

وهذا سيكبد اقتصادها خسائر فادحة، وكأنها في حرب تجارية مع كل دول العالم.

لقد أدت الحرب التجارية مع الولايات المتحدة لفقد الأمريكيين ٣.٧ مليون وظيفة منذ العام ٢٠٠١، وربما يشتد أثر الأزمة إن طال أمد السيطرة على (كورونا). وأدى العجز التجاري مع الصين لخسائر قاربت ٣٤٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وقاربت ٤٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨. لذلك كان تفاؤل رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي حذراً بشأن النمو الاقتصادي العالمي، مشيراً إلى شكوك بشأن التوقعات بسبب (كورونا)[2]. وتوقع المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض تأخر ازدهار الصادرات المنتظرة بعد الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين بسبب تفشي فيروس (كورونا).

التباطؤ الاقتصادي العالمي:

[1] راجيف بيسواس، خبير اقتصادي - شركة IHS Markit

[2] Independent: Link

إن الاقتصاد العالمي ضخم لدرجة أنه قادر على تحمل ضربة في منطقة واحدة، وقد يكون هذا الإجماع صحيحًا، لكن إن تفشى المرض فقد يضرب في أكثر من منطقة، يضاف إلى ذلك فترة شيوعه وانتشاره، كما يؤخذ بعين الاعتبار أن توقيت وقوعه ليس مناسبًا؛ فالدورة الاقتصادية العالمية تتجه نحو التباطؤ المنذر بكساد. لذلك يعتقد كبير الاقتصاديين الصينيين في (كابيتال إيكونوميكس)[1]؛ أن الانتشار السريع للفيروس يعني أنه لم يعد أي شك في تعطيل الاقتصاد خلال الربع الأول من العام الجاري. بينما رأى كبير الاقتصاديين في بنك (إنفستك بلندن)[2]؛ أنه من المرجح أن تسود حالة عدم اليقين بشأن كيفية استجابة الاقتصاد العالمي لتفشي المرض.

ببساطة؛ لقد أضاف فيروس (كورونا) المزيد من الأزمات للاقتصاد العالمي المنهك أصلاً.

وتوقع وزير الاقتصاد الياباني انخفاض أرباح الشركات وإنتاج المصانع بقوة لنفس السبب[3]، وقال: إذا استغرق الوضع وقتًا أطول، فإننا نشعر بالقلق من أن ذلك قد يضر بالصادرات اليابانية والإنتاج وأرباح الشركات من خلال التأثير على الاستهلاك والإنتاج الصيني.

إن جميع سلاسل التوريد التي تمر عبر الصين أو تعتمد عليها في بعض مكوناتها، دخلت في حالة من الفوضى، حيث يتعذر شحن أي منتج نهائي إذا تعذر وصول جزء من مكوناته؛ فسلاسل التوريد معقدة ومعدة بدقة. وقد يكون هناك بدائل للمنتجات سهلة الصنع كالأحذية، لكن بالنسبة للمكونات الآلية الدقيقة والمكونات ذات التقنية العالية، كما هو حال قطاع السيارات وقطاع الإلكترونيات، فإن تطوير بدائل سلسلة توريد خارج الصين سيستغرق وقتًا طويلاً، أو لابد من الانتظار لحين حل مشكلات التوريد[4] الحالية. وقد أصاب ذلك قطاع الشحن البحري بفوضى وصلت لمختلف أنحاء العالم بسبب تأخر السفن من الجانب الآسيوي.

ويمكن رصد أهم القطاعات الاقتصادية المتأثرة بفيروس (كورونا) كالآتي:

قطاع التجزئة والأثاث: أغلق عملاق البيع بالتجزئة Aeon بعض متاجره التجارية في الصين، وترك محلات السوبر ماركت الخمسة في ووهان مفتوحة بعد أن طلبت السلطات المحلية مواصلة تشغيلها. وأعلنت سلسلة متاجر الأثاث السويدية (إيكيا) إغلاق جميع متاجرها في السويد بشكل مؤقت بسبب تفشي فيروس

---

1 IIBD, Coronavirus Outbreak Economic Growth.
2 https://www.nytimes.com/2020/01/27/business/coronavirus-china-economic-impact.html
3 Reuters: https://www.reuters.com/article/us-china-health-japan-economy/japan-warns-about-risks-to-economy-from-china-virus-outbreak-idUSKBN1ZR0AH
4 Wolf Richter, https://wolfstreet.com/2020/02/17/it-starts-apple-throws-revenue-guidance-out-the-window-on-supply-chain-woes-sales-collapse-in-china/, Feb 17, 2020

(كورونا)، وأغلقت جميع فروعها في الصين[1] . كما أغلقت شركة المقاهي الأمريكية ستاربكس نصف منافذها البالغ عددها نحو ٤ آلاف في مختلف أنحاء الصين.

قطاع الطيران: أوقفت عدة شركات طيران جميع رحلاتها المباشرة من جميع المطارات الصينية وإليها؛ منها: شركة الخطوط الجوية البريطانية، و(لوفتهانزا)، و(إير كندا)، و(يونايتيد أيرلاينز)، و(جتستار ايشا)، و(إير فرانس)، وشركة (إيبيريا الأسبانية)، والمجموعة الإندونيسية التي تملك أكبر أسطول جوي في جنوب شرق آسيا، والقائمة ستطول كلما طال أمد أزمة (كورونا). وقدر اتحاد النقل الجوي خسارة القطاع ب ٢٩.٣ مليار دولار.

قطاع السيارات: أوقفت عدة شركات تصنيع السيارات العالمية مصانعها الموجودة في الصين، منها: (هوندا) التي لديها ثلاثة مصانع في مدينة (ووهان)، و(تويوتا موتور)، ومجموعة (فولكسفاغن).

قطاع السياحة: إن ارتفاع دخل بعض الأسر الصينية السريع ساعد على ازدهار السياحية الصينية إلى الخارج، فارتفعت أعداد السياح من ٢٠ مليونًا في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٠ مليونًا في عام ٢٠١٨[2]؛ فأصبحت الصين جوهر صناعة السفر العالمية، وباتت تمثل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٩. واستقبلت الصين ١٤٢ مليون سائح داخلي، وقام الصينيون أنفسهم ب ٥.٥ مليار رحلة محلية و١٣٤ مليون رحلة في الخارج[3]. وأنفقت الأسر الصينية ألف مليار يوان (١٣٠ مليار يورو) خلال فترة العطلة في عام ٢٠١٩، وخلال عطلة عام ٢٠٢٠[4].

لذلك قدرت (إيكاو)، خسارة السياحة اليابانية ب ١.٢٩ مليار دولار، والسياحة التايلاندية ١.١٥ مليار دولار. كما تأثر تجار التجزئة والفنادق اليابانية التي تعتمد على زيادة مبيعاتها بسبب تدفق السياح الصينيين خلال عطلة القمر؛ حيث يشكل الصينيون ٣٠٪ من إجمالي السياح الذين يزورون اليابان.

وقد بدأ السياح الروس بتغيير برامج عطلهم التي كان يخططون قضاءها في الصين، وتصدرت تركيا وإيطاليا، قائمة أكثر البلدان اختياراً لقضاء العطلة[5]. وتوقعت صحيفة واشنطن بوست[6]: أن دول آسيا والمحيط الهادئ الأخرى معرضة للتباطؤ الاقتصادي، لا سيما مع انخفاض السياحة الصينية.

---

[1] وكالة الأنباء الألمانية

[2] https://arabic.cnn.com/business/article/2020/01/27/coronavirus-outbreak-economic-growth

[3] China Mike: Link

[4] ستاندرد أند بورز

[5] Turk Press: www.turkpress.co/node/68390

[6] https://www.washingtonpost.com/business/2020/01/29/british-airways-cancels-flights-china-over-coronavirus/

قطاع الملابس: تعد الصين أكبر مصدر نسيج في العالم، حيث توظف أكثر من ٤.٦ مليون شخص وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني الصيني. شكلت صادراتها من النسيج ٣٧.٦٪ من إجمالي الصادرات العالمية للنسيج في عام ٢٠١٨. وذكر رئيس اتحاد مصدري الملابس الجاهزة والمنسوجات في إسطنبول: أنه حتى لو تم منع انتشار الفيروس، فإن تأثيره على الإنتاج سيستمر ل ٣ أشهر أخرى على الأقل، وقد تواصلت عدة علامات تجارية للملابس والتي لديها مصنعون في الصين مع المصنعين الأتراك للحصول على معلومات حول جودة الملابس[1]؛ مثال ذلك أن شركة Fast Retailing التي تدير سلسلة الملابس غير الرسمية الشهيرة UNIQLO، أغلقت حوالي ١٠٠ متجر في (هوبي) وما حولها.

وتوقع[2] رئيس الغرفة التجارية للأزياء في إيطاليا تراجع الأرباح بنسبة ١.٨٪ في النصف الأول من العام الجاري بسبب (كورونا). وقال: إن التأثير الاقتصادي الكامل لا يمكن تقديره بعد وسنكون محظوظين إذا حقق القطاع نموًا قدره ١٪ هذا العام.

كما حذرت شركة صناعة الحلي الدنماركية (باندورا) من أن الأعمال في الصين وصلت لحد التوقف، وأن بعض أبرز الماركات أغلقت متاجرها في الصين، مما زاد مخاوف تكبد القطاع لخسائر فادحة إذا لم يتم احتواء المرض سريعًا.

إن انتشار الخوف من عولمة فيروس (كورونا) أدى إلى عرقلة إقامة العديد من المؤتمرات والمعارض العالمية، وعلى سبيل المثال فإن عدم إقامة المؤتمر العالمي للهواتف المحمولة (MWC)، يسبب إلغاء ١٤٠٠٠ وظيفة مؤقتة وحوالي نصف مليار يورو للمدينة التي سيقام بها المؤتمر[3].

قطاع النفط: لعل سعر النفط هو أول ضحايا (كورونا) بسبب المخاوف من تراجع الطلب على الطاقة لأن الصين هي الأكثر استيرادا للنفط على مستوى العالم، وانكماش الإنتاج فيها أدى لانخفاض طلبها على النفط الخام، وبذلك فإن السيناريو الكارثي لصناعة النفط يتمثل بتراجع أسعاره لعدة أشهر، وهذا معناه تراجع إيرادات الدول النفطية الكبرى، وارتفاع عجز ميزانياتها.

---

1 Turk Press: https://www.turkpress.co/node/68689
2 DW: Link
3 Nick Corbishley, https://wolfstreet.com/2020/02/12/coronavirus-fears-sink-worlds-biggest-mobile-event-after-us-global-tech-giants-pull-out/, Feb 12, 2020.

قطاع المصارف؛ بنك HSBC كمثال[1]: يعاني أكبر بنك في العالم وهو بنك HSBC من أوضاع سيئة جداً؛ فقد هبطت أرباحه ب ٣٩٪ وبدأ يخطط لصرف ٣٥٠٠٠ موظف أي ١٥٪ من قوته العاملة. وبدأ بإلقاء اللوم لأدائه الضعيف في الأسواق الناضجة كأوروبا وأمريكا الشمالية، على أسعار الفائدة المنخفضة أو السلبية وبما أن هونغ كونغ والصين القارية هي أهم أسواقه على الإطلاق، فقد بدأ يواجه أكبر الرياح المعاكسة والمخاطر. حيث تمثل هونغ كونغ ٦٠٪، والبر الصيني عموماً ٧٥٪ من دخله العالمي في عام ٢٠١٩. لكن الاقتصاد المحلي لهونغ كونغ، غارق في انكماش عميق خلال النصف الثاني من العام الماضي بسبب أشهرٍ من الاضطرابات السياسية وحرب تجارية طويلة بين الولايات المتحدة والصين، وقد بدأ يعاني الآن من تأثير فيروس (كورونا). وقال رئيسه التنفيذي المؤقت نويل كوين: منذ بداية شهر يناير، تسبب تفشي فيروس (كورونا) في تعطيل كبير لموظفينا وموردينا وعملائنا. وبناء على كيفية تطور الوضع، هناك احتمال لتباطؤ اقتصادي مرتبط بالتأثير على خسائرنا الائتمانية المتوقعة في هونغ كونغ والبر الصيني، وعلى المدى الطويل، قد نشهد خفضاً في الإيرادات لانخفاض حجم الإقراض وحجم المعاملات، ولخسائر ائتمانية إضافية ناجمة عن الانقطاع في سلاسل التوريد للعملاء.

تكلفة الأزمة وعلاجاتها:

لقد أودى التهاب الجهاز التنفسي الحاد (سارس) – الذي جاء من الصين – بحياة نحو ٨٠٠ شخص، وكلف الاقتصاد العالمي نحو ٣٣ مليار دولار، أو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ٢٠٠٣.

وتوقع محللو (غولدمان ساكس) أن الأثر الاقتصادي لفيروس (كورونا) قد يكون أقوى من أثر فيروس (سارس)، لذلك خفضوا توقعاتهم لنمو الاقتصاد الصيني إلى ٤٪، مقابل ٦.٥٪ من نفس الفترة للعام السابق.

حسب بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي؛ يُتوقع ارتفاع الإنفاق العالمي على الرعاية الصحية إلى ١٠ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، ويراقب العلماء الفيروسات الجديدة التي قد تتسبب في حدوث الوباء التالي، محاولين إيجاد علاجات جديدة لمسببات الأمراض[2].

قدرت بعض الدراسات الخسارة التي لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة أزمة (كورونا) بحوالي ٤٠ مليار دولار حتى الآن، على أساس فقدان الناتج الاقتصادي، وذلك قياساً على الناتج المحلي الإجمالي، ففي هونغ كونغ بلغت الخسارة ٢.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وزاد الرقم عن ١٪ بقليل في بقية الصين. وقد امتدت الخسائر إلى جنوب شرق آسيا. لكن وبما أن ناتج الصين يزيد عن ١٤ تريليون دولار؛ أي ١٧–٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي

[1] Nick Corbishley, https://wolfstreet.com/2020/02/18/hsbc-announces-mass-job-cuts-huge-write-down-asset-sales-halt-of-share-buybacks-warns-of-coronavirus-impact-on-credit-losses-revenues-in-china-honk-kong/, Feb 18, 2020.
[2] Independent: Link

العالمي، وحيث أن اقتصادها بدأ يتجه نحو اقتصاد الخدمات؛ فإن سرعة تأثره سيكون أكبر مما لو كان مبنيًا على إنتاج السلع فقط كما كان سابقا، ففي الحالة الثانية يمكن للمخزون أن يعوض أي نقص في السوق، أما الاقتصاد الخدمي فلا يستطيع استرداد الفاقد؛ فخسائر الفنادق والمطاعم ومقاعد الطائرات الخاوية لا تعوض[1].

وقدرت (أوكسفورد إيكونومكس) للتحليلات الاقتصادية أن ناتج المناطق التي أوصت الحكومة الصينية بإغلاقها لفترة من الزمن يقدر ب ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني[2]، وقدره آخرون ب ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين[3].

وقدر (سايمون مكادام)، الخبير الاقتصادي في (كابيتال إيكونوميكس)، أن الاضطراب الاقتصادي المرتبط بفيروس (كورونا) سيكلف الاقتصاد العالمي في أفضل الأحوال أكثر من ٢٨٠ مليار دولار في الربع الأول من العام الحالي[4].

وقد رصدت الحكومة الصينية ١٧٣ مليار دولار للسيطرة على الفيروس[5]، فضلاً عن توقف ما يقارب من ١٨٠٠ معمل في الصين، وتراجع إنتاج الشركات والمصانع الكبرى.

فكم ستبلغ تكلفة (كورونا) من الأنفس؟ وكم ستبلغ خسارتها من الأموال للسيطرة على الأوضاع الصحية والرعاية الطبية؟ يضاف لذلك؛ تكلفة الفرص الضائعة.

درهم وقاية خير من قنطار علاج:

الوقاية تكون بإتباع قواعد الشريعة الإسلامية في النظافة والطهارة التي تشمل البيئة بما فيها من بشر وحجر وشجر وحيوانات، لذلك كان أمر الله تعالى لخلقه من كل الناس أن يأكلوا الحلال الطيب، يقول الله تعالى في سورة البقرة: **يَاأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا** ... (١٦٨). ثم وجه الله تعالى خطابه للمؤمنين: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** (١٧٢–١٧٣)، وهذا خطاب مخصوص للمؤمنين؛ فمطلوب منهم أن يأكلوا من طيبات ما رزقهم الله،

[1] Independent: Link
[2] Amp.dw: Link
[3] Wolf Richter, What Will the Coronavirus Do to the US & Chinese Economy?, Feb 6, 2020, Link
[4] Independent: Link
[5] TRT Arabi 02-02-2020

ثم عليهم أن يشكروه، وهذه عبادة له سبحانه وتعالى وهذا خاص بالمؤمنين، وبيّن لهم ما هو محرم عليهم؛ بينما كانت الآية السابقة عامة لكل الناس.

والشعراوي – رحمه الله – ميز بين روث الحيوان النافع، لأنه يأكل من الأرض كما فطره الله تعالى، أما الإنسان فيأكل مما هب ودب؛ لذلك لا منفعة مما يخلفه بعد طعامه شرابه. إن المنتجين أفسدوا عندما أطعموا الطيور والأبقار بقايا لحوم وعظام الحيوانات وحاولوا التلاعب بها بتعديلها وراثيا مخالفين فطرة الله تعالى الخالق؛ فأنتجوا لحومًا ذات مفاسد شديدة الضرر، ولا زال مرض جنون البقر في الذاكرة.

إن المفاسد قادرة على إنهاء الحضارات، وقد أظهرنا في نموذجنا الرياضي للاقتصاد الإسلامي كيف يكون ذلك؟ فمفسدات العرض من خنزيرٍ وميتةٍ وخمرٍ وما شابه مؤداها القضاء على الموارد البشرية، أو الحد من طاقاتها، أو مؤداها إفساد البيئة التي تعيش فيها تلك الموارد البشرية، وكل هذا محظور في شريعة الإسلام[1].

مصائب قوم عند قوم فوائد:

كثّفت المصانع التركية[2] في العديد من المجالات كالنسيج والسيارات والمواد الغذائية والآلات والإلكترونيات إنتاجها من أجل تلبية الطلب المتزايد من الخارج، حتى أنها لن تتمكن من تلقي طلبات جديدة لغاية نيسان / أبريل القادم، وقد رفع الصينيون السعر إلى ثلاثة أضعاف السعر الحالي من أجل زيادة الإنتاج.

وتسعى ماليزيا[3] إلى تعزيز مبيعاتها من الطعام الحلال خلال أولمبياد طوكيو القادم؛ وقد صارت ماركة (حلال) مشهورة، ومطلوبة في جميع أنحاء العالم، وهي تشمل: الطعام والشراب وأدوات الزينة كالمكياج والمنتجات الطبية واللباس والفنادق وغيرها، ويجب على المسلمين اقتناص أزمة (كورونا) لتسويق منتجاتهم وتعزيز صادراتهم تحت هذه الماركة، فالشركة الماليزية التي تجهز الطعام تعتبر الأولمبياد منصة وفرصة هائلة، وهم لا يعتزمون الخروج من السوق اليابانية بعد دخولها؛ بل البقاء فيها طويلاً. وماليزيا تستهدف تحقيق ١٢ مليار دولار هذا العام من منتجات (الحلال).

إن حصار الحرب التجارية يماثل حصار الحرب الفيروسية، والنتيجة واحدة: ☀ حِجرٌ اقتصادي ☀.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٢ جمادى الآخر ١٤٢٢ هجري الموافق ١٦ شباط / فبراير ٢٠٢٠ ميلادي

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المعاملات الرياضي، الصفحات ٣٦٤ وما بعدها، ط ٢، ٢٠١٢-٢٠١٨، منشورات كاي، www.kantakji.com.

[2] Turk Press: https://www.turkpress.co/node/69048

[3] Reuters: https://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARAKBN20A0LU

ما هو (حيوان كورونا) الذي يرعب العالم؟[1]

محمد طاهر

محرر في موقع الاندبندنت عربية

في عز أزمة تفشي "متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد" القاتلة في الصين عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، والمعروفة باسم "سارس"، عكف الباحثون بحثًا وتفتيشًا وراء الأصل الحيواني للفيروس المتسبب بهذه المتلازمة التي تتضمن سلالة مختلفة من فيروس كورونا. وقد عثر الباحثون على ضالتهم في نهاية المطاف لدى "قط الزباد"، وهو حيوان ثديي صغير من عائلة السنوريات، مطلوب بشدة في الصين بسبب طعم لحمه المحبب لدى العامة.

يمتلك العديد من الحيوانات قدرة نقل الفيروسات إلى أنواع أخرى ومنها البشر. وقد نشأت جميع سلالات "الفيروسات التاجية" (ومن بينها كورونا) المعدية للبشر وتطورت في المناطق البرية. ومن المعروف أن الخفافيش تحمل أحدث سلالة من فيروس كورونا؛ فقد أظهر تحليل جيني حديث أن السلالة الفيروسية المنتشرة حاليا بين

[1] نقلا عن مجلة إندبندنت عربية، ١٥-٢-٢٠٢٠، رابط

البشر مماثلة لتلك الموجودة لدى الخفافيش بنسبة ٩٦٪. لكن وفقا لأرنو فونتانيت، الباحث في معهد باستور الفرنسي، فإن المرض "لم ينتقل مباشرة من الخفافيش إلى البشر، بل إن ثمة حيوانًا آخر لعب دور الوسيط".

الحلقة المفقودة

وقد أظهر العديد من الدراسات أن هذا الفيروس الخفاشي المنشأ، يفتقر إلى "التجهيزات" اللازمة لتثبيت نفسه على مستقبلات الخلايا البشرية، وأنه لإنجاز ذلك التثبيت فإنه يتعين عليه الانتقال عبر نوع آخر مُتكيّف مع البشر، وأنه لا يزال من غير الواضح نوع الحيوان الذي لعب دور "الحلقة المفقودة" في مساعدة فيروس الخفاش على التسلل إلى الخلايا البشرية. ويعتقد فونتانيت أن "ثمة مؤشرات قوية أن يكون الوسيط حيوانًا ثدييا، وأن يكون هذا الثديي منتميًا إلى عائلة حيوان الغرير".

وإثر اختبارات أُجريت على أكثر من ألف عينة تعود لحيوانات برية، تبين لعلماء من "جامعة جنوب الصين الزراعية" أن تسلسل جينوم الفيروسات في حيوان "البنغول" (وهو ثديي صغير بحجم قطة يواجه خطر الانقراض) تتطابق بنسبة ٩٩٪ مع تلك التي عُثر عليها لدى المصابين بفيروس كورونا. لكن خبراء آخرين دعوا إلى توخي الحذر، وقال جيمس وود، رئيس قسم الطب البيطري بجامعة كامبريدج "إن القفز إلى هذا الاستنتاج ليس أسلوبًا علميا. فالتحقيقات الدائرة حول الحيوانات المستودِعة للفيروس مهمة ودقيقة للغاية، ويجب نشر نتائجها فوراً ليتم التحقيق فيها على مستوى مختبرات العالم".

ولتحديد هوية الحيوان الجاني بشكل قاطع، يحتاج الباحثون إلى معرفة كل الأنواع التي كانت معروضة للبيع في "سوق الحياة البرية" في ووهان الصينية التي يعتقد أنها تشكل نقطة انطلاق الوباء، وهو أمر شبه مستحيل نظرا لأنه مغلق الآن بشكل تام. صحيح أنه تم العثور على الفيروس لدى الأشخاص المرتبطين بالسوق، وفي بيئة السوق (على أسطح الرفوف على سبيل المثال أو داخل أقفاص الحيوانات)، إلا أن بعض حالات الإصابة المبكرة، بما في ذلك ما يُشتبه بأنه أول حالة تم الإبلاغ عنها، كانت لأشخاص غير مرتبطين بالسوق. ويقول الدكتور جون إبشتاين، نائب الرئيس للعلوم والتواصل في منظمة "إيكو هيلث ألاينس" العلمية البحثية التي لا تهدف للربح، إن هذه المؤشرات تعني أن الانتقال الأول، من الحيوانات إلى البشر، ربما لم يحدث في السوق. فقد يكون أشخاص أصيبوا بالفيروس من حيوانات أخرى في مكان آخر في وقت سابق، قد نقلوه إلى السوق ومن ثم إلى أشخاص آخرين.

وما زاد الطين بلة في هذا الإطار، أن السلطات الصينية تخلصت على وجه السرعة من حيوانات سوق ووهان، رغم ورود تقارير ميدانية تعود لفرق بيطرية تفيد بأن العديد من تلك الحيوانات قد أثبتت أنها سليمة. ويقول الدكتور إبشتاين إن "الحيوانات التي كانت في السوق تمثل الصندوق الأسود لحل هذه المعضلة"، مشيراً إلى أن المقابلات مع الأشخاص الذين كانوا على اتصال مع الحيوانات المضيفة ضرورية كذلك للعثور على مصدر الفيروس.

فيروسان متحدان

وقد أثار فضول الخبراء خلال تحقيقاتهم، تقرير علمي سبق تفشي الوباء، ذُكر فيه أن البنغول يمكن أن يكون مصدرا محتملا لعدوى فيروس كورونا. إذ نشر باحثون صينيون في أكتوبر الماضي –أي قبل ثلاثة أشهر على تفشي الفيروس– تقريراً يوثق قدرة البنغول على استضافة مجموعة متنوعة من فيروسات كورونا. إضافة إلى ذلك، رجّح بحث آخر نشر سابقًا على موقع "Virological" المتخصص، إمكانية اتحاد فيروس كورونا لدى الخفافيش مع آخر مماثل لدى البنغول لتكوين فيروس خارق جديد.

ويقول جوزيف بتروسينو، الباحث في كلية بايلور للطب، إن تحليل بيانات الأبحاث المنشورة بما في ذلك التقرير الذي نشر في أكتوبر الماضي، يفيد بأن جزءا من فيروس كورونا لدى البنغول كان مطابقا تقريبا لجزء من الفيروس الجديد. ويتضمن هذا الجزء الطريقة التي يغزو بها الفيروس الجديد الخلايا البشرية. لذلك، تم ترجيح الفرضية القائلة بأن فيروس الخفافيش وفيروس البنغول قد اتحدا، داخل جسم البنغول في البرية.

وعلى الرغم من فوات أوان استئصال الحيوان الناقل لفيروس كورونا الجديد، إلا أن من شأن معرفة نوعه أن يمنع نشوب حالات تفشٍ جديدة في المستقبل. فعلى سبيل المثال، حظرت الصين بيع "قط الزباد" كغذاء في أعقاب انتشار وباء "سارس". ويقول إيريك ليروي، عالم الفيروسات والطبيب البيطري، إن معرفة نوع الحيوان سيؤدي إلى نتائج علاجية سريعة وفعالة كما حدث مع "قط الزباد" المستودِع لفيروس "سارس"، وإلا فقد يستغرق القضاء على كورونا الجديد سنوات.

وبالنسبة لفونتانيت، فإن كورونا الجديد هو أحدث مثال على العواقب الوخيمة التي قد تصيب البشر الذين يستهلكون الحيوانات البرية الحاملة للفيروسات. ويقول إن الصين بحاجة إلى "اتخاذ تدابير جذرية حاسمة لحظر بيع الحيوانات البرية في الأسواق". صحيح أن السلطات الصينية تحظر هذه الممارسات، لكنها لم تتحرك فعليًا على الأرض إلا الشهر الماضي، عندما انفلت الفيروس من عقاله وأصبح خارج نطاق السيطرة.

حراشف طبية

يُعدّ لحم البنغول من الأطعمة الشهية لدى بعض سكان فيتنام والصين. لكن الطلب على حراشفه هو ما يستنزف تعداده ويهدد بقاءَه. إذ تُجفَّف حراشف البنغول ثم تُسحَق لتحول على شكل أقراص لمجموعة من العلاجات الصينية التقليدية، من درّ الحليب لدى الأمهات المرضعات إلى تخفيف ألم التهاب المفاصل والروماتيزم. ويمكن العثور على الحراشف في أسواق الأدوية بجميع أنحاء آسيا. وفي الصين، حيث تستمر الحكومة في ترخيص مثل هذه العلاجات، تنتج أكثر من ٢٠٠ شركة زُهاء ٦٠ نوعا من الأدوية التقليدية التي تحوي حراشف البنغول. وفي كل عام، تُصدر الأقاليم الصينية مجتمِعةً تراخيص للشركات باستخدام ما معدله ٢٦.٦ طن من الحراشف، تمثل ما يقارب ٧٣ ألف بنغول. وتُفيد بعض التقارير أن الصيد الجائر جعل البنغول الصيني حيوانا نادر الوجود منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. المثير في الموضوع أن الطب الغربي لم يكتشف حتى الآن أي دليل على أن لحراشف البنغول، والتي تتكون من الكيراتين –المادة نفسها التي تشكل الأظافر والشعر– أي آثار فيزيولوجية على البشر.وحسب "ترافيك"، وهي منظمة غير حكومية تُعنى برصد الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات البرية، تم صيد ما يقدر بمليون بنغول بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣ من أجل حراشفها التي تُستخدَم في الطب التقليدي. وتعد جميع أنواع البنغول الثمانية، أربعة في إفريقيا ومثلها في آسيا، معرضة لخطر الانقراض بسبب الاتجار غير القانوني بها. ويقول علماء الأحياء إنه إذا اختفى البنغول فلن يتبقى شيء مثله على كوكب الأرض. وقد تم حظر الاتجار الدولي بأنواع البنغولين الآسيوية الأربعة منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٧، بدأ سريان الحظر على الاتجار الدولي بجميع الأنواع الثمانية؛ إذ صوتت عليه ١٨٣ حكومة من الدول الأطراف في "اتفاقية الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض"، وهي معاهدة تُعرَف اختصاراً باسم "سايتس".

وقد وجد حماة الحياة البرية في أزمة كورونا فرصة لإنقاذ حيوان البنغول المعرض لخطر الانقراض. إذ ساهم بعض أنصار حقوق الحيوان في نشر الشائعات المتعلقة بنقله لفيروس كورونا. لكن العلماء والخبراء المعنيين حذروا من أن الترويج لهكذا شائعات يصب الزيت على نار حالة الارتباك السائدة حاليًا في كافة أنحاء العالم، وأن استخدام هذا الأسلوب لإنقاذ البنغول هو تصرف غير أخلاقي في مثل هكذا توقيت. بالإجمال ليس واضحًا مدى "استفادة" البنغول من هذه المعلومة إذا ما ثبت فعلا أنه مضيف فيروسي، فقد يرتد الأمر عليه ويتم استئصال وجوده في ما تبقى من ملاذات في البرية. البنغول الذي تسبب بإرعاب سكان الكوكب بسبب نقله للفيروس المميت خائف، فهل يدفع ثمن خوفنا في زمن الكورونا؟

التشريعات الإسلامية في ميدان التغذية والنظافة

لمقاومة انتشار الفيروسات

أ. د. محمد بورباب

أستاذ البيولوجيا الجنائية

يهدف هذا البحث للدلالة على أن توجيهات الإسلام في التغذية والنظافة تحد من انتشار الأوبئة، وذلك من خلال منظومة الحلال والحرام التي يسنها في ميدان التغذية والنظافة منذ حوالي ١٥ قرنا. حيث يظهر بأن مشاكل البشرية مع الفيروسات لن تتوقف، فما أن تكتشف المختبرات لقاح للفيروسات الجديدة حتى تظهر أخرى، فإن مكافحة انتشار الأوبئة تتطلب فهمًا دقيقًا لأنواع الفيروسات التي تمتلك قدرة انتقال العدوى للبشر، وللحيوانات التي توفر لهذه الفيروسات فرصة إعادة ترتيب وتطوير مادتها الوراثية.

وفي هذا الشأن تقدم التشريعات الإسلامية للبشرية اليوم قوانين في ميدان التغذية وتوجيهات في نظافة الجسم تثبت يوما بعد يوم كفاءتها في هذا الميدان، خصوصا مع الفهم الإنساني الغير كامل لعملية التكيف الفيروسي. يقدم البحث مثال الخنزير كنموذج لكائن حرم الإسلام استهلاك لحومه لأنه يعمل على إعادة ترتيب وتطوير المادة الوراثية الفيروسية داخل جسم الخنزير قبل انتقالها إلى الإنسان. مما يزيد المسؤولية على هيئات إصدار شهادات الأطعمة الحلال مع ظهور أمراض الانفلونزا الأخيرة وخصوصا منها التي كانت موجودة عند الحيوانات وانتقلت البشر، ومع تعقيد عمليات تصنيع المواد الغذائية والتنوع الهائل لمصادر التغذية وللمضافات والمكونات التي تلعب دورها في صناعة المواد الغذائية الحديثة، ولذلك أضفنا في البحث جدول لمعايير جودة حلال.

يتبين لنا ونحن نعيش القرن ال ٢١ أن الفيروسات تملك القدرة على إعادة ترتيب وتطوير المادة الوراثية من خلال العديد من الحيوانات لتنقلها من الفيروسات إلى البشر. وأن الفيروسات الحيوانية المنشأ تشكل تهديدات كبيرة لصحة الإنسان.

وقد تم العثور على فيروسات الانفلونزا في جميع أنحاء العالم:

- فيروس الانفلونزا A: يصيب الطيور والبشر والخيول والخنازير والأختام والحيتان وغيرها من أنواع الثدييات شبه المائية.
- فيروسات الانفلونزا B: من المعروف أنه كان يصيب الانسان فقط حتى عام ١٩٩٩، عندما تم عزل فيروس B من ختم في هولندا، ثم أظهرت الدراسات المصلية أن حوالي ٢٪ من هذه الأنواع تحتوي على أجسام مضادة لهذه الفيروسات (أوسترهاوس وآخرون، ٢٠٠٠).

- فيروسات الإنفلونزا C: تصيب البشر ويبدو أنها تصيب الخنازير، على الرغم من عدم وجود نسب محددة للخنازير.

تُظهر الدراسات التطورية لفيروسات الإنفلونزا A أن كل سلالات الجينات الفيروسية مرتبطة بنوع معين. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التبادل بين الأنواع يؤثر بشكل تفضيلي على أنواع معينة، مثل انتقال جينات من أصل الخنزير للبشر أو العكس.

أخيراً، تعتبر الطيور المائية مستودعًا لفيروسات الإنفلونزا A وبالتالي فهي قادرة على نقلها إلى جميع المضيفين الآخرين (مورفي وبستر، ١٩٩٦) (الشكل ١).

يمكن أن تسبب هذه الفيروسات، التي تنشأ من الخزانات الحيوانية، أوبئة تتطلب موارد كبيرة لاحتوائها في حالة حدوث انتقال مستمر من إنسان لآخر. وتمر فيروسات الحيوانات بسلسلة من الاختناقات التطورية شديدة الانتقائية لكي تصبح راسخة في البشر وعندما تنتشر العدوى بين البشر يمكن أن تطغى على النظم الصحية المحلية وتقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي. (نموذج الصين مع كورنا، ٢٠١٩).

إن شغف الصينيين بأكل لحوم الحيوانات البرية المحمية بشكل خاص قد يكون – حسب الخبراء – هو ما أدى إلى انتقال فيروسات جديدة للبشر. حيث يولي الصينيون وكثير من شعوب آسيا غير المسلمة أهمية كبيرة إلى أن يكون اللحم طازجا، حيث يرغبون في أن يقتل الحيوان الذي يريدون شراءه أمام أعينهم. ويقول باتريك بون – أستاذ علوم الأحياء في جامعة هونج كونغ إن "الأسواق في هذا الجزء من العالم موطن لكثير من الحيوانات الحية، مما يضاعف خطر الاتصال بين البشر والحيوان، وبالتالي إمكانية انتقال الفيروس بين النوعين".

وأوضحت الصيغة أن سوق هوانان في ووهان التي شكلت نقطة الانطلاق وبؤرة الوباء المستعر حاليا في الصين تعج بالضفادع والظباء والقنادس وحيوانات النيص وقطط الزباد وأشبال الذئاب والثعابين، وتعرض في أقفاص وتباع حية، وتباع بأسعار تتراوح بين ١٥ و ٤ آلاف يوان (١.٩ و ٥٥٠ دولار).

ويعتقد العديد من الخبراء أن فيروس كورونا الجديد الذي ظهر في ووهان قد انتقل إلى البشر من حيوان تم بيعه في سوق هوانان، وقد يكون ثعبانا بالتحديد، حسب باحثين صينيين. وربما يكون هذا الحيوان مجرد مضيف للفيروس الذي ينشأ بين الخفافيش التي تحمل أنواعا عديدة من فيروسات كورونا، وفقا لما قاله بون، الذي ذكر أن فيروس "سارس" – الذي قتل نحو ثمانمئة شخص عام ٢٠٠٣ – انتقل إلى البشر من قط الزباد الذي يباع في سوق قوانغدونغ.

تتشكل سلالات الأوبئة عبر عدة مراحل، مكونة من جيل فيروس أصلي يقوم بإعادة ترتيب وتطوير مادته الوراثية داخل جسم حيوان مضيف (حلقة وسيطة) قبل انتقالها إلى الإنسان، ثم طور نفسه للانتقال بين البشر. فالفيروس في الحيوان المستودع الأصلي للفيروس يفتقر إلى "تجهيزات من المادة الوراثية " اللازمة لتثبيت نفسه على مستقبلات الخلايا البشرية، ولإنجاز ذلك التثبيت فإنه يتعين عليه الانتقال عبر نوع حيواني آخر مُتكيّف مع البشر للتسلل إلى الخلايا البشرية. وكنموذج نأخذ أصل السلالة التي تسببت في وباء H1N1 pdm 2009. فقد تكونت سلالة الوباء عبر ثلاثة مراحل على الأقل لإعادة ترتيب وتطوير المادة الوراثية الفيروسية داخل جسم الخنزير قبل انتقالها الى الإنسان.

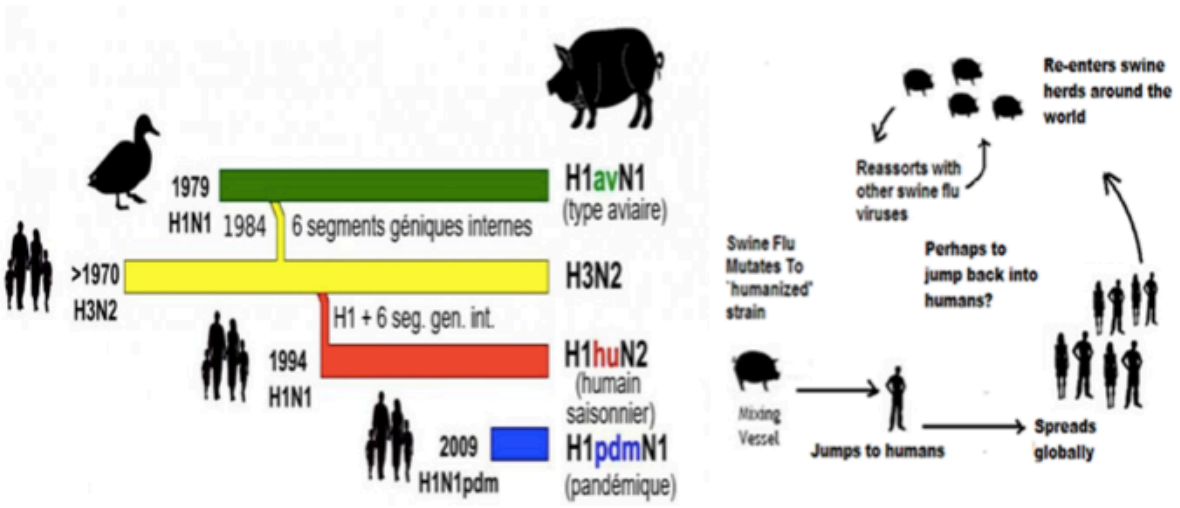

الشكل (١) جسم الخنزير يعيد ترتيب وتطوير المادة الوراثية الفيروسية داخل جسم الخنزير قبل انتقالها إلى الإنسان

حدثت المرحلة الأولى بين عامي ١٩٩٧–١٩٩٨، حيث قام جيل فيروس H3N2 الثلاثي المؤتلف trH3N2 من إعادة الترتيب بواسطة ثلاث فيروسات:

- فيروس الخنازير ،H1csN1حيث تسببت H1N1 الكلاسيكية في وباء عام ١٩١٨)،
- وفيروس الطيور الذي ينتمي إلى سلالة من أمريكا الشمالية.
- وفيروس بشري H3N2 من الفيروسات الموسمية.

في هذا الترتيب للمادة الوراثية الفيروسية، جلب كل واحد من الفيروسات شظايا مختلفة من الجينوم (انظر السهام).

وقع الحدث الثاني في فترة (١٩٩٩–٢٠٠٠)، مع توليد اثنين من الفيروسات الثلاثية التأليف : trH1N1 وtrH1N2 من خلال إدخال أنزيم Neuraminidase N و / أو البروتينة المتواجدة على سطح فيروس (H) H1csN1 إلى فيروس trH3N2.

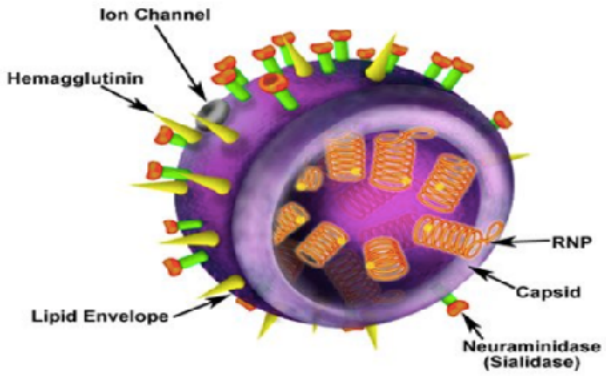

الشكل (٢) فيروس (swin flu) The H1N1 influenza A virus[1]

أخيراً، حوالي عام ٢٠٠٩، حدث إعادة الترتيب الثالث بين فيروس trH1N2 وفيروس H1N1 الخنزيري "نوع الطيور" H1avN1، الأوراسي eurasiatique، الذي جلب جينات النورامينيداز (أنزيم متواجد على سطح الفيروس) وبروتينات الغلاف الفيروسي MATRICE. وقد أدى إعادة الترتيب هذه إلى ظهور سلالة H1N1pdm، التي تم نقلها إلى البشر في أبريل ٢٠٠٩، مما أدى إلى ظهور الوباء.

ومن خلال هذا النموذج يتبين لنا الدور الخطير الذي يلعبه الخنزير في تحويل سلالات فيروسية من أنواع أخرى إلى فيروسات تؤذي البشر، وبما أن الخنازير يمكن أن تكون مصدر سلالات جديدة من الإنفلونزا لها إمكانات حيوانية المنشأ، فإن الأطباء يوصون بتلقيح جميع الأفراد الذين لديهم اتصال متكرر بالخنازير ضد الانفلونزا.

ودراسة نموذج أثر الخنزير في تطوير المادة الوراثية للفيروسات يمكن أن نعممه على العديد من الحيوانات والحشرات التي تمكن سلالات "الفيروسات التاجية" (ومن بينها كورونا 2019-nCoV) لتصبح معدية للبشر، ولا تزال تحت البحث والتدقيق، الى لحظة كتابة هذا البحث.

الطب الوقائي بين الكتاب والسنة والعلم الحديث

يعتمد انتشار واستمرار الأمراض السارية بين الناس على عاملين أساسيين:

- المخازن الحاوية للكائنات الدقيقة التي تسبب الأمراض،

[1] https://reference.medscape.com/features/slideshow/h1n1-influenza

- والطرق المؤثرة في نقل هذه الكائنات للإنسان،
- بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالكائنات نفسها، والعوامل التي تتعلق بالإنسان والتي أهمها حالة أجهزة الدفاع والمقاومة لديه.

في مقالة لمجلة الاندبندنت العربية تحت عنوان: ما هو "حيوان كورونا" الذي يرعب العالم، يقول فرانسوا رينود، الخبير في المركز الوطني للبحوث العلمية ومقره باريس، "ما إن نخمد حريقًا في عالم الفيروسات، حتى يندلع آخر"، ويقترح وضع قائمة مراقبة موحدة لجميع الحيوانات التي يمكن أن تنقل الفيروسات إلى البشر. ويختم "نحن بحاجة لوأد الأوبئة قبل هجومها، وبالتالي علينا أن نكون متقدمين خطوة".

وتعتبر الكائنات الدقيقة أمة من المخلوقات الحية التي لا تراها أعيننا، وتوجد في كل مكان، في الهواء والماء والتربة وعلى أجسامنا وفي أفواهنا وأمعائنا، بل وأحيانا في الطعام الذي نأكله، وبعضها مفيد وبعضها ضار. وتتكون من عائلات وأجناس وأنواع متباينة وعديدة. وللوقاية من هذه الكائنات التي يمكن أن تصيب الإنسان بأضرار بالغة، لا بد من مراعاة ثلاثة أمور:

- التخلص من مخازن هذه الكائنات أو تنظيفها بقدر الإمكان، والتي تتوزع بين الإنسان والحيوان والبيئة ممثلة في التربة والماء.
- قطع الطرق الموصلة لهذه الكائنات إلى جسم الإنسان.
- تقوية جهاز المناعة والدفاع لدى الإنسان.

كما تعتبر بعض الحيوانات والطيور والحشرات مخزنا حيوانيًا لكثير من الكائنات الدقيقة التي تسبب أمراضًا ومنها:

- الخنازير والكلاب والحيوانات ذات الأنياب آكلات اللحوم، والحيوانات المفترسة.
- الطيور الجارحة ذات المخالب مثل الصقور والحدأة.
- الطيور والحيوانات التي يؤكل لحمها وتتغذى على القاذورات.
- الحشرات والقوارض، مثل البعوض والقراد والقمل والبراغيث والفئران.

فهذه المخازن تنقل للإنسان كثيراً من الأمراض، مثل: الجمرة الخبيثة والسل والطاعون وحمى التيفوئيد، والأمراض الفيروسية والطفيلية الخطيرة. كما تعتبر التربة مخزنا هائلا لعدد كبير من الكائنات الدقيقة إذا لوثت. والماء مثل التربة، فهو عادة لا يحمل جراثيم مرضية إلا إذا تلوث ببول وبراز الإنسان أو الحيوان. وسنقدم بعض النصوص

الشرعية التي تتوخى وقاية الإنسان من الأمراض بأنواعها، ومنها يتضح سبق علمي واضح للشريعة الإسلامية ونصوصها وتأكيد لنزول القرآن من لدن حكيم عليم.

تعليمات الإسلام في التغذية والطهارة

تعتبر تعليمات الإسلام في التغذية والطهارة التشريعات الوحيدة التي تجعلنا متقدمين خطوة نحاصر بها هذه الأمواج المتجددة من أوبئة الفيروسات، بتأثيرها الفعال في إرساء قواعد العناية الشخصية للإنسان والحيلولة بينه وبين المضار المختلفة عبر نظام بديع من التوجيهات والوسائل التي يسهل على الإنسان تطبيقها في حياته اليومية (وهي في الوقت ذاته طاعة لله يثاب عليها).

ويقدم كتاب : الروضة الندية شرح الدرر البهية / كتاب الأطعمة تعليمات الإسلام في التغذية فيقول : **الأصل في كل الأطعمة الحل ولا يحرم إلا ما حرمه الله ورسوله وما سكتا عنه فهو عفو لمثل قوله تعالى : (قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)** الأنعام : ١٤٥ .

فإن النكرة في سياق النفي تدل على العموم. ولمثل حديث سلمان الفارسي قال : سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء فقال : **(الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا لكم)** أخرجه أبن ماجه والترمذي ، وفي إسناد أبن ماجه سيف بن هرون البرجمي وهو ضعيف، وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال : **(إن أعظم المسلمين في المسلمين جرمًا من سأل عن شئ لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته)**، وفيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : **(ذروني ما تركتكم فإنما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)**، وأخرج البزار وقال : سنده صالح والحاكم وصححه من حديث أبي الدرداء ورفعه بلفظ ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسى وتلا وما كان ربك نسيًا وأخرج الدار قطني من حديث أبي ثعلبة رفعه : **(أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها)**، وفي الكتاب والسنة مما يتقرر به هذا الأصل الكثير الطيب. فيتوجه الاقتصار في رفع

الحل على ما ورد فيه دليل يخصه، ومن التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية: (إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ) الأنعام: ١٤٥.

وكذلك قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ) المائدة: ٣؛ فيحرم ما في الكتاب العزيز، وهو قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) أي ما مات حتف أنفه. والدم وهو المسفوح: (قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا). ولحم الخنزير وكل شئ من الخنزير حرام، وتخصيص اللحم بالذكر لأنه يقصد في العادة، وتبين إحدى الدراسات... بأن لحم الخنزير يمثل أكثر من ثلث اللحوم المنتجة على الصعيد العالمي وينظر اليه كعنصر مهم في الأمن الغذائي العالمي والاقتصادات الزراعية والتجارة، لكن الدراسة تقول بأنه يشكل بهذا خطرا متناميا لأنه يقوم بنقل الأمراض عن طريق: المخالطة – تلويثه للطعام والشراب بفضلاته – وعن طريق استهلاك لحمه.

وقد خضعت مسببات الأمراض التي تنقلها الخنازير لعدد كبير من الدراسات العلمية، تتفق على وجود خطر متنامي من تربية واستهلاك لحم الخنازير (الجدول: ١):

Table Overall publication counts (1966–2016) for swine pathogens

Pathogen	Count	Type	Pathogen	Count	Type
1. *Salmonella* spp.	6,466	Z, P	21. *S. hyodysenteriae*	1,143	P
2. *E. coli*	4,985	Z, P	22. *Campylobacter* spp. [Latin America]	974	Z
3. Influenza	4,729	Z, P	23. Porcine parvovirus	952	P
4. Pseudorabies (Aujeszky's disease)	4,170	R	24. Japanese encephalitis virus [Australia/New Zealand; South/SE Asia]	941	Z
5. FMD	3,867	R	25. *Mycobacteria* spp. [Africa]	882	Z
6. PRRS	3,683	P	26. Rotavirus [South/SE Asia]	868	P
7. Classical swine fever	3,113	R	27. *Haemophilus parasuis*	791	P
8. APP	2,552	P	28. *Brucella* [Australia/New Zealand; West/Central Asia; Latin America]	784	Z
9. *Trichinella* spp. [South America/Eastern Europe]	2,327	Z	29. *Leptospira* [Latin America]	763	Z
10. ASF	2,246	R	30. *Erysipelothrix rhusiopathiae* [Australia/New Zealand]	684	P
11. *P. multocida*	2,099	P	31. PED	684	P
12. Porcine circovirus type 2	1,947	P	32. Vesicular stomatitis virus	640	R
13. *A. suum*	1,941	P	33. *L. intracellularis*	554	P
14. Transmissible gastroenteritis virus	1,817	P	34. *T. suis* [Africa; West and Central Asia]	516	Z
15. *Staphylococcus aureus*	1,812	Z	35. *Trypanosoma* spp. [Africa]	403	Z
16. *S. suis*	1,776	Z	36. *Echinococcus* spp. [Africa]	401	Z
17. *Mycoplasma hyopneumoniae*	1,665	P	37. Nipah virus [South/SE Asia]	398	Z, R
18. *T. solium*	1,369	Z	38. *Fasciolopsis buski* [Southern Asia]	72	Z
19. *T. gondii*	1,344	Z	39. *Metastrongylus salmi* [West and Central Asia]	58	P
20. Hepatitis E virus	1,330	Z	40. Menangle virus [Australia/New Zealand]	39	Z

Letters indicate zoonotic pathogens (Z), diseases affecting production (P), and reportable diseases (R). Bracketed region names indicate pathogens that were included in the top 40 because of high publication counts in specific regions. Numbers listed here exceed the total publication count because some publications included multiple pathogens.

جدول (١) إجمالي عدد المنشورات عن مسببات الأمراض التي تنقلها الخنازير (١٩٦٦–٢٠١٦)[1]

[1] Overall publication counts (1966–2016) for swine pathogens: Link

وقد أورد النص القرآني تحريم لحم الخنزير في أربعة مواضع في سورة البقرة: ١٧٣ وفي سورة المائدة: ٣ وفي سورة الانعام: ١٤٥ وفي سورة النحل: ١١٥ وقد ورد في صحيح مسلم عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من لعب النردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه)**.

لقد حرمت الشريعة الإسلامية لحم الخنزير، ونعلم اليوم أن الخنزير مرتع خصب للأمراض الوبائية، وهو يقوم بدور الوسيط لنقل العديد منها إلى الإنسان، عدا عن الأمراض التي يسببها أكل لحمه من عسرة هضم وتصلب للشرايين وسواها. وتشاركه بعض الحيوانات الأخرى في بقية الأمراض لكنه يبقى المخزن والمصدر الرئيسي لهذه الأمراض. علاوة عن الأمراض التي تنشأ عن أكل لحمه ما يلي:

- الأمراض الطفيلية.
- الأمراض البكترية.
- الأمراض الفيروسية.
- الأمراض الناشئة عن التركيب البيولوجي للحم الخنزير وشحمه.

وحرمت كذلك:

- ما أهل لغير الله به أي ذكر اسم غير الله عند ذبحه.
- والمنخنقة هي التي تختنق فتموت.
- والموقوذة هي المقتولة بالعصا.
- والمتردية هي التي تتردى من مكان عال فتموت.
- والنطيحة هي التي تنطحها أخرى فتموت.
- وما أكل السبع يريد ما بقي مما أكل السبع. لأنه ضبط المذبوح الطيب بما قصد إزهاق الروح باستعمال المحدد في حلقه أو لبته فجر ذلك إلى تحريم الأشياء إلا ما ذكيتم أي ما أدركتم من هذه الأشياء وفيه حياة مستقرة فذبحتموه أما ما صار إلى حالة المذبوح فهو في حكم الميتة.
- وما ذبح على النصب قيل: مفرد كعنق، وقيل: جمع نصاب وهو الشئ المنصوب من حجر ونحوه إمارة للطاغوت. والجمع بينه وبين ما أهل لغير الله به يدل على الفرق بينهما وذلك لأن المذبوح عند النصب قصد به تعظيم الطاغوت دلالة وإن لم يتلفظ باسمه فهو بمنزلة ما أهل الغير الله به.
- وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق.

- وكل ذي ناب من السباع لخروج طبيعتها من الاعتدال وبشكاسة أخلاقها وقسوة قلوبها لحديث أبي ثعلبة الخشني عند مسلم ومالك وغيره أن رسول الله ﷺ قال: **(كل ذي ناب من السباع فأكله حرام)**، وفي الباب أحاديث في الصحيحين وغيرهما. والمراد بالناب السن الذي خلف الرباعية جمعه أنياب. وكل ذي ناب يتقوى به ويصاد، وقال في النهاية: هو ما يفترس الحيوان ويأكل قسراً كالأسد والذئب والنمر ونحوها. قال في القاموس: السبع بضم الباء المفترس من الحيوان انتهى. وأراد بذي ناب ما يعدو بنابه على الناس وأموالهم مثل: الذئب والأسد والكلب والفهد والنمر وعلى هذا أهل العلم. إلا أن الشافعي ذهب إلى إباحة الضبع والثعلب. وقال أبو حنيفة: هما حرامان كسائر السباع (وهذا أرجح لما نراه اليوم من برامج وثائقية توضح جليا طبيعة الضباع والثعالب الافتراسية). قال: (صديق حسن خان القنوجي): قد قيل أنه لا ناب للضبع وأن جميع أسنانها عظم واحد كصفحة نعل الفرس كذا قال ابن رسلان في شرح السنن. وعلى تسليم أن لها نابًا فيخصصها من حديث كل ذي ناب حديث جابر فإنه قيل له: الضبع صيد قال: نعم. فقال له السائل آكلها؟ قال نعم. فقال له: أقاله رسول الله ﷺ؟ قال: نعم أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه. وصححه أيضًا البخاري وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي. ولا يعارض هذا الحديث الصحيح ما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن جزء قال: سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال: **(أو يأكل الضبع أحد)**، وفي رواية ومن يأكل الضبع لأن في إسناده عبد الكريم أبا أمية وهو متفق على ضعفه والراوي عنه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف.
- وكل ذي مخلب من الطير لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره قال: **(نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والمخلب)**، بكسر الميم وفتح اللام. قال أهل اللغة: المراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للإنسان، ويباح منه الحمام والعصفور لأنهما من المستطاب.
- ومن ذلك الحمر الإنسية وكان كثير من أهل الطباع السليمة من العرب يحرمونه، ويشبه الشياطين وهو يرى الشيطان فينهق وهو قوله ﷺ: **(إذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنه رأى شيطانًا ويضرب به المثل في الحق والهوان)**. وقد حرمه من العرب أذكاهم فطرة وأطيبهم نفسًا كما في حديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما أنه ﷺ: **(نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الإنسية)**

وفيهما من حديث ابن عمر وأبي ثعلبة الخشني نحوه. وفي الباب غير ذلك، وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء. قلت: وأما الحمار الوحشي فاتفقوا على إباحته كذا في المسوى. وأهدي له ﷺ الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة البالغة.

- و من ذلك الجلالة قبل الاستحالة لحديث ابن عمر عند أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال: نهى رسول الله ﷺ: **(عن أكل الجلالة وألبانها)**، وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها وأخرج أحمد والنسائي والحاكم والدار قطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحو ذلك. وفي الباب غير ذلك. وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل والثوري والشافعي. وذهب بعض أهل العلم إلى الكراهة فقط. وظاهر النهي التحريم. والعلة تغير لحمها ولبنها فإذا زالت العلة بمنعها عن ذلك حتى يزول الأثر فلا وجه للتحريم لأنها حلال بيقين. إنما حرمت لمانع وقد زال. قال في الحجة البالغة: الجيفة وما تأثر منها خبيث في جميع الأمم والملل فإذا تميز الخبيث من غيره ألقي الخبيث وأكل الطيب وإن لم يكن التميز حرم أكله. ودل الحديث على حرمة كل نجس ومتنجس. ونهى ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها لأنها لما شربت أعضاؤها النجاسة وانتشرت في أجزائها كان حكمها حكم النجاسات، أو حكم من يتعيش بالنجاسة.
- يقول صديق حسن خان القنوجي: الاستحالة مطهرة والأولى أن يقال في طهارة ما استحال أن العين التي حكم الشارع بنجاستها لم تبق اسمًا ولا صفة فإن حكمه بنجاسة العذرة مقيد بكونها عذرة فإذا صارت رماداً فليست بعذرة؛ فمن ادعى بقاء النجاسة مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل.
- ومن ذلك الكلاب ولا خلاف في ذلك يعتد به. وهو مستخبث وقد وقع الأمر بقتله عمومًا وخصوصًا. وقد نهى النبي ﷺ عن أكل ثمنه. وتقدم أن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه. وقد جعله بعضهم داخلاً في ذوات الناب من السباع. قال في الحجة البالغة: ويحرم الكلب والسنور لأنهما من السباع ويأكلان الجيف والكلب شيطان.
- ومن ذلك الهر؛ لحديث جابر عن أبو داود وأبن ماجه والترمذي أن النبي ﷺ: **(نهى عن أكل الهر وأكل ثمنها)**، وفي إسناده عمر بن زيد الصنعاني وهو ضعيف. لكن يشد من عضده ما ثبت من

النهي عن أكل ثمن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم. ولا فرق بين الوحشي والأهلي، وللشافعية وجه في حلّ الوحشي.

- ومن ذلك ما كان مستخبثًا لقوله تعالى: ويحرم عليهم الخبائث فما استخبثه الناس من الحيوانات لا لعلة ولا لعدم اعتياد بل لمجرد الإستخباث فهو حرام. وإن استخبثه البعض دون البعض كان الاعتبار بالأكثر، كحشرات الأرض، وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها، ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستخبثة فتندرج تحت قوله ويحرم عليهم الخبائث. وقد أخرج أبو داود عن ملقام بن تلب قال صحبت النبي ﷺ فلم أسمع لحشرات الأرض تحريمًا وقد قال البيهقي: أن إسناده غير قوي. وقال النسائي: ينبغي أن يكون ملقام بن تلب ليس بالمشهور. وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية، وغايته عدم سماعه لشئ من النبي ﷺ وهو لا يدل على العدم. وقد أخرج ابن عدي والبيهقي من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن أكل الرخمة وفي إسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جداً فلا ينتهض للاحتجاج به. وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عيسى بن نميلة الفزازي عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فسئل عن أكل القنفذ فتلا هذه الآية قل لا أجد في ما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه الآية. فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي ﷺ فقال: خبيثة من الخبائث. فقال ابن عمر: إن كان قاله رسول الله ﷺ فهو كما قال. وعيسى بن نميلة ضعيف فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة. وقد قيل أن من أسباب التحريم الأمر بقتل الشئ كالخمس الفواسق الوزغ ونحو ذلك، والنهي عن قتله كالنملة والنحلة والهدهد والصرد والضفدع ونحو ذلك، ولم يأت عن الشاعر ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهي عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية. فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم بل إن كان المأمور بقتله أو المنهي عن قتله مما يدخل في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة، وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا: وما عدا ذلك فهو حلال قال الشافعي: ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا أمر بقتله ولا نهي عن قتله فالمرجع فيه إلى العرب من سكان البلاد والقرى دون أجلاف البوادي، فإن استطابته العرب أو سمته بإسم حيوان حلال، فهو حلال وإن استخبثته أو سمته بإسم حيوان حرام فهو حرام. فأما ما أمر الشرع بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً، فقد قال النبي ﷺ: خمس يقتلن في

الحل والحرم الحديث، وأمر بقتل الوزغ، ونهى عن قتل أربعة من الدواب النملة، والنحلة، والصرد، والهدهد، وبالجملة : فتحل الطيبات وتحرم الخبائث؛ لقوله تعالى : ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث، والطيبات ما تستطيبه العرب وتستلذه من غير أن ورد بتحريمه نص من كتاب أو سنة . قال الماتن في حاشية الشفاء: أن القول بكراهية أكل الأرنب لا مستند له بخلاف الضب فإنه قد ورد النهي عن أكله كما أخرجه أبو داود . وثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ قال : **(إن الله غضب على سبط من بني اسرائيل فمسخهم دواب)**، ولا أدري لعل هذا منها والنهي حقيقة في التحريم لولا ما ثبت في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة أن النبي ﷺ أذن لهم بأكل الضب فقال لهم كلوه فإنه حلال ولكن ليس من طعامي؛ فإن هذا الحديث يصرف النهي عن حقيقته إلى مجازه وهو الكراهة . وحديث تردده ﷺ في كونه ممسوخًا مؤيد لذلك وأما أكل التراب فلم يصح في المنع منه شئ لكنه من أسباب العلل الصعبة التي يتأثر عنها انحلال البنية، وقد نهى الله سبحانه عن قتل الأنفس .

الإعجاز التشريعي في النظافة

أورد النص القرآني الحث على النظافة وبين عدة توجيهات تشريعية في الموضوع، قال تعالى : (**وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ**) التوبة : ١٠٨؛ فكانت الطهارة شطر الدين قال النبي صلي الله عليه وسلم : **(الطُّهورُ شطرُ الإيمانِ)** . أخرجه مسلم وقد جعل الله الماء هو وسيلة الطهارة الأولى، قال تعالى : (**وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا**) الفرقان : ٤٨ . والماء هو الوحيد الطاهر في ذاته والمطهر لغيره قال تعالى : (**وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ**) الأنفال : ١١، إذا توفر له شرط النقاء فهو وسط غير ملائم لنمو الكائنات الدقيقة وذلك لخلوه من العناصر الغذائية المطلوبة لهذا النمو فضلا عن عدم ملائمة درجة حرارة الماء لهذا النمو . ولقد كان الإسلام سباقا في التنبيه إلى أهمية المياه في التطهير والذي أنتقل بنفس الصورة الإعجازية بعد قرون إلى العلم الحديث ليصبح جزءً لا يتجزأ من أساليب مكافحة العدوى وتحديدا غسيل اليدين حيث أصبح وجوبيا بعد اكتشاف الطبيب المجري (ايجنز فيليب سيملفيس) لفاعلية غسيل اليدين بالماء والصابون في الوقاية من الأمراض عام ١٨٤٧ وذلك أثناء عمله في عيادات التوليد في فيينا حيث اكتشف تزايد الوفيات بحمي النفاس بين السيدات لعدم غسيل الأطباء لأيديهم والطريف انتهاء حياته بمستشفى لأمراض العقلية !!! وعلى الرغم من محاولات استخدام الكحول كبديل للماء إلا أنه لم يثبت نفس الفاعلية .

كما جاء القرآن معجزاً في جعل الوضوء خمس مرات في اليوم والليلة قال تعالى : (**يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا إِذَاقُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ**) المائدة : ٦ وفي كل مرة يغسل العضو ثلاث مرات ليكون ملهما لاساليب مكافحة العدوى التي أخذت من هذه الروشتة الربانية تكرار غسيل العضو لمرات وتخليل الأصابع لضمان وصول الماء ونزع الخواتم الضيقة وغيرها مما اعتمد في بروتوكول غسيل اليدين hand hygiene المعتمد من منظمة الصحة العالمية والمتبع في كل أرجاء العالم .

ننتقل إلى المضمضة التي تشتمل على فوائد جمة في العناية بالفم والأسنان روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه في وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال : (**ثم مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلاَثًا**) ، وبوب عليه البخاري رحمه الله بقوله : باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة .

وقد ربطت الدراسات الحديثة بين صحة الأسنان وأمراض القلب والسكتات الدماغية ولهذا سبق الإسلام العلم الحديث في التأكيد علي أهمية العناية بالفم والأسنان فالكائنات الدقيقة تتغذى علي بقايا الطعام في الفم وبين الأسنان فتنمو وينشيء عنها افرازات تنعكس بالسلب على رائحة الفم وصحة الأسنان وتكرار المضمضة بالفم عدة مرات في اليوم هو خير منظف ومزيل لهذه الإفرازات كما أثبتت التوصيات الطبية الحديثة أن إضافة ملعقة صغيرة من الملح الي كوب من الماء الدافئ واستخدامها كمضمضة هو خيار مفيد لأي شخص يعاني التهاب الحلق أو تقرحات اللثة أو عقب تدخل جراحي بالأسنان .

وحتى تكتمل هذه العناية الإلهية فقد أوصي النبي صلي الله عليه وسلم بالسواك : (**تسوكوا فإن السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب، وما جاءني جبريل الا أوصاني بالسواك حتى لقد خشيت أن يفرض علي وعلى أمتي**) ، أخرجه أحمد في مسنده وابن ماجه كما ثبت في الصحيحين إذا قام النبي من الليل يشوص فاه بالسواك لأن ركود اللعاب في الفم من شأنه ازدياد تكاثر الجراثيم .

ويعتبر السواك الصورة الأولى لفرشاة الأسنان بشكلها الحالي غير أنه يمتاز عنها بأليافه الطبيعية الطرية فضلا عن غناه بمضادات الأكسدة وبالفلوريد الذي يكافح تسوس الأسنان والطريف ان العالم عرف أول فرشاة للأسنان في الصين في نهاية القرن الخامس عشر حيث كانت قطعة من خشب البامبو وعليها شعيرات خنزير !!! غير أنه وجد أن شعر الخنزير بيئة مناسبة لنمو البكتيريا فضلا عن سرعة سقوطه فاتجه العالم إلى ألياف النايلون وبهذا فقد كان للإسلام السبق في تقديم السواك كوسيلة آمنة وخالية من كل هذه المضار .

الإعجاز التشريعي في التيامن

الأكل باليد اليمنى هو أحد هذه الأقوال وهو إلزامي للمسلمين ما لم يكن هناك عذر مثل المرض أو الإصابة. عادة ما تستخدم اليد اليسرى لتنظيف الجسم من القذارة والشوائب بينما يتم استخدام اليد اليمنى لتناول الطعام، ونقل الأشياء من شخص لآخر. كما نصح النبي محمد ﷺ رفاقه بأن الشيطان يأكل بيده اليسرى وأن المؤمنين يجب عليهم أن ينفصلوا عن أي شيء يشبه الشيطان.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: **(كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله)**، أخرجه البخاري.

عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبدالله بن عمر عن جده ابن عمر: رضي الله عنهم جميعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه وإذا شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله)**، أخرجه مسلم.

عن عمر بن أبي سلمى قال: كنت غلاما في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك)** فما زالت تلك طعمتي بعد، أخرجه البخاري.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع)**، أخرجه البخاري.

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن رضي الله عنه قال: قالت عائشة: **(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل بدأ بيمينه فصب عليها من الماء فغسلها ثم صب الماء على الأذى الذي به بيمينه وغسل عنه بشماله حتى إذا فرغ من ذلك صب على رأسه)**، أخرجه مسلم.

الإعجاز التشريعي في الغُسُل

قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُواْلاَتَقْرَبُواْالصَّلاَةَوَأَنتُمْسُكَارَىحَتَّىَتَعْلَمُواْمَاتَقُولُونَوَلاَجُنُبًاإِلاَّعَابِرِيسَبِيلٍ حَتَّىَتَغْتَسِلُواْوَإِن كُنتُمْمَّرْضَىأَوْعَلَىسَفَرٍأَوْجَاءأَحَدٌمِّنكُممِّنَالْغَآئِطِأَوْلاَمَسْتُمُالنِّسَاءفَلَمْتَجِدُواْمَاءفَتَيَمَّمُواْ

صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا) النساء: ٤٣، وقال تعالى: (**وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا**) المائدة: ٦.

الأحاديث الواردة في الغسل:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام، يغسل رأسه وجسده**)، أخرجه مسلم.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم**)، أخرجه البخاري.

إن حكمة الغسل عظيمة حيث تنشط الجسم، وتعيد إليه حيويته ولم تكتف الشريعة السمحة ووصايا الرسول صلى الله عليه وسلم بالحض على الاغتسال فقط من الجنابة بل حث الرسول الكريم على الاستحمام ولو لمرة واحدة في الأسبوع فسن لنا سنة الاستحمام أو الاغتسال لصلاة يوم الجمعة، والأحاديث في ذلك كثيرة، حفاظًا على نظافة الجسم ونقاء الجلد، وفيما يلي تلخيص لما تقدم من فوائد الغسل عمومًا ومن تقييده عقب الجماع بشكل خاص:

١. إزالة الإفرازات العرقية والدهنية من الجلد.

٢. إزالة الغبار والأوساخ العالقة بالجلد.

٣. إزالة رائحة العرق الكريهة.

٤. وقاية الجلد من الميكروبات والجراثيم السطحية عن طريق الغسل.

٥. تنشيط الجسم وإعادته لحالته الطبيعية بعدما يفتر بسبب اللقاء الجنسي.

سنن الفطرة

سنتطرق إلى خمسة أمور من الفطرة جاء الإخبار عنها في حديث المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، ونشير إلى معناها، ونبين وجه الإعجاز في مطابقة هذا الحديث لما اكتشفه العلم التجريبي في مجال الطب الوقائي.

خمسٌ من الفطرة:

جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**الْفِطْرَةُ خَمْسٌ أَوْ خَمْسٌ مِنْ الْفِطْرَةِ: الْخِتَانُ وَالِاسْتِحْدَادُ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَنَتْفُ الْإِبِطِ وَقَصُّ الشَّارِبِ**)، صحيح مسلم.

وجاء التوقيت لها في السنة، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (**وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ وَنَتْفِ الإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لاَ نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**)، صحيح مسلم، وفي رواية: (**وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ وَنَتْفِ الإِبْطِ أَنْ لاَ نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**)، أخرجه أبو داوود.

فذكر الحديث خمس خصال:

أولاً– الختان: أثبتت الدراسات الطبية الكثير من الفوائد للختان، بل أثبتت الدراسات أنه وقاية من كثير من الأمراض المهلكة التي تكون منتشرة بكثرة بين غير المختونين، كوقاية من الالتهابات الموضعية في القضيب، وكوقاية للأطفال من الإصابة بالتهاب المجاري البولية والأمراض الجنسية والوقاية من السرطان.

ثانيًا– الاستحداد.

ثالثًا– تقليم الأظفار.

رابعًا– نتف الإبط.

خامسًا– قص الشارب.

وهذه الخصال الخمس السابقة والمسماة بـ(سنن الفطرة) جاءت متفقة تمامًا مع ما كشف عنه الطب الوقائي، وإنه من العجيب بل من المعجز أن تصدر هذه التوجيهات من نبي أميّ وتكون متطابقة في جميعها مع اكتشافات الطب الوقائي، وهو علم من العلوم الحديثة لم يتبلور ولم يظهر للوجود إلا بعد اكتشاف علم الكائنات الدقيقة بأنواعها وخواصها المختلفة، وبعد التقدم العلمي والتقني الهائل في معرفة مسببات الأمراض، والذي لم يحدث إلا في القرن العشرين.

تحديد وتتبع معايير جودة اللحوم الحلال

قال الله تعالى: (**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ**) المائدة: ٣.

وقال جل من قائل: (**قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**) الأنعام: ١٤٥.

باب تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير

عن ابن عباس قال: **(نهى رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير)**، رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي. وقوله: (وكل ذي مخلب) المخلب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة: المخلب للطير والسباع بمنزلة الظفر للإنسان.، وفي الحديث دليل على تحريم ذي الناب من السباع وذي المخلب من الطير وإلى ذلك ذهب الجمهور.

باب ما جاء في الجلالة

عن ابن عمر قال: **(نهى رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة وألبانها)**، رواه الخمسة إلا النسائي.، وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعًا وفيه النهي عن الجلالة وهي التي تأكل العذرة. وقد ذهبت الشافعية إلى تحريم أكل الجلالة. وحكاه في البحر عن الثوري وأحمد بن حنبل. وقيل يكره فقط كما في اللحم المذكى إذا أنتن. وفي حديث أن البقر تعلف أربعين يومًا ثم يؤكل لحمها. وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثًا ولم ير بأكلها بأسًا مالك من دون حبس اهـ.

وهكذا، ومن خلال هذه الآيات، يحظر تناول لحوم الحيوانات النافقة ولحوم الحيوانات التي تتغذى على القذارة أو شرب حليبها مما يتطلب تتبع نقط المراقبة التالية:

النقاط العشر لمراقبة جودة اللحوم الحلال انطلاقا من الكتاب والسنة وهي متطابقة من المكتشفات العلمية الحديثة			
المرجعية	مراقبة في جميع مستويات مراحل التصنيع	مستوى المراقبة	ترتيب نقطة المراقبة *Halal Critical Control Point* *HCCP* : N°
حديث تحريم الجلالة عن ابن عمر رواه الخمسة إلا النسائي.	مراقبة طبيعة الأعلاف المقدمة للحيوان • أن تتغذى الحيوانات الحلال على أعلاف طبيعية وتجنب الحيوانات أو الطيور التي تتغذى على البروتينات الحيوانية المحظورة لورود النهي عن الجلالة. • رصد الحالة الصحية العامة للحيوانات • تحديد منتجات اللحم الناتجة عن تغذية للحيوان أو الطير بأطعمة حيوانية معدلة وراثيا OGMومواد معينة معرضة للخطر MRS	قبل الذبح عند المزارع الإنتاجية	*HCCP* :1

(س. البقرة.آ:173) (س. المائدة.آ:3) (س. الأنعام.آ:145) (س. النحل.آ:115) + (حديث تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير عن ابن عباس رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي.)	مراقبة نوع وطبيعة الحيوان • تجنب الحيوانات من الأنواع المحرمة ومشتقاتها مع تحديد أصل كل عنصر يستخدم في تصنيع المنتجات الحلال: لحم الخنزير، ولحم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير (أنظر اللائحة أعلاه) • رصد الحالة الصحية الخاصة لكل حيوان: كدمات وكسور في العظام وحدوث جفاف وتمزق الجلد، إجهاد حراري ومختلف الإصابات التي قد تحدث أثناء القبض والنقل والتفريغ مما يؤثر سلبا على الجودة. • وتجنب الحيوانات التي ماتت أثناء النقل أو التنظيف أو بالضرب أو بالزحام أو بالاختناق أو ماتت نتيجة سكتة دماغية أو نتيجة السقوط..إلخ. • تجنب اختلاط اللحوم الحلال باللحوم الحرام في المذابح	قبيل الذبح في المذابح	HCCP :2
{وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته } رواه مسلم:1955 نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يحد السكين بحضرة الحيوان الذي يذبح. رواه الطبراني وغيره	مراقبة: • طريقة الذبح: ذبح سريع وعميق، مع سكين حادة نظيفة للأوعية الدموية والقصبة الهوائية والمريء. ونطق ل: "بسم الله، الله أكبر" • طبيعة الشخص الذي يقوم بالعملية • ظروف إراحة الذبحة والذبح بأقل ألم ممكن		HCCP :3
حديث تحريم الجلالة عن ابن عمر رواه الخمسة إلا النسائي.	مراقبة الجودة الخاصة لبعض أعضاء الحيوان أو الطير • تجنب أعضاء الحيوانات المعروفة بتشكيلها لأخطار صحية كأعضاء الجهاز العصبي خصوصا المتسبب في الإصابة بمرض جنون البقر الذي ينتقل للبشر..	بعد الذبح في المذابح	HCCP :4
(س. البقرة.آ:173) (س. المائدة.آ:3) (س. الأنعام.آ:145) (س. النحل.آ:115) FAO Theme/meat،) (2010	مراقبة مشتقات اللحوم • تجنب الدم المعد للاستهلاك البشري: يستعمل الدم في الغرب في مأكولات boudin وغيرها ويستعمل في صنع بروتينات التقوية في الأدوية وفي علف الحيوانات واستعمالات كثيرة أخرى.	بعد الذبح في المذابح	HCCP :5
المعطيات البحثية	مراقبة الشحن • تجنب اختلاط اللحوم الحلال باللحوم الحرام	بعد الذبح في المذابح	HCCP :6

المعطيات البحثية	مراقبة التوزيع • تجنب اختلاط اللحوم الحلال باللحوم الحرام	خارج المذابح إختيار موزع مؤتمن	HCCP :7
المعطيات البحثية	مرافقة اللحم بشهادة معيار جودة الحلال • شهادة معيار الجودة تعطى من طرف جهة مستقلة إداريا عن إدارة المذابح وقائمة على تتبع وتطبيق نقط المراقبة	عند الباعة	HCCP :8
المعطيات البحثية	• مراقبة جودة الحمولة الجرثومية DLC use-by date • مراقبة الجودة التكنولوجية للحوم وخصوصا pH • مراقبة الجودة المعتمدة على الحواس وخصوصا اللون organoleptic quality	مراقبة المعلومات العلمية للحوم	HCCP :9
المعطيات البحثية	• وضوح تنازلي وتصاعدي في إمكانية التفتيش لجميع المستويات	وضوح في إمكانية التفتيش	HCCP :10

الجدول (٢)[1]

وهكذا يكون الإسلام أول دين في تاريخ الإنسانية يخلق الأسلوب العقائدي في الطب الوقائي ويطبقه بنجاح، قبل أن تلجأ إليه الدول الأخرى وتنسبه إليها بأكثر من ١٤ قرنًا.

والمتدبر فيها يلاحظ الإشارة الجلية أحيانًا والإشارة الخفية أحيانًا أخرى إلى عالم الكائنات الدقيقة وإلى المواد الضارة كمسببات للأمراض وحدوث العلل وانتشار الأوبئة بينما كان الناس في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وقبل زمنه بل وبعده – حتى اكتشاف (باستير) الميكروبات – كانوا يعتقدون أن الأمراض تسببها الأرواح الشريرة والشياطين والنجوم ولا علاقة لها بنظافة أو نظام أو سلوك وكانوا يطلبون لها العلاج بالشعوذة والخرافات.

لقد شرع الإسلام للمسلم ووجهه إلى كل طرق الوقاية من الأمراض والأخطار باجتناب أسبابها وتقوية كل وسائل الدفاع لمقاومتها والقضاء عليها، إن عالم الكائنات الدقيقة كان غيبًا في زمن النبوة وبعده حتى القرن الماضي لكن التوجيهات الإسلامية في الطهارة والوضوء والغسل والنظافة في الملبس والمسكن وأماكن التجمعات، والتوجيهات في المأكل والمشرب والسلوك الخلقي العام والخاص والأوامر الكسبية لتقوية الجوانب الإيمانية في نفس الإنسان لتشير كلها بطريق أو بآخر إلى هذه العوالم الخفية التي تعيش داخل أجسادنا وفوقه وحوله

[1] د. محمد بورباب ود. محمد إدعمار، (اللحوم المذكاة) تطور الحموضة واللون ومدة التخزين، منشورات الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ص: 29

وتهاجمنا وتهددنا وقد تفيدنا أو تهلكنا وهي موجودة بأعداد مذهلة وتتكاثر بأعداد فائقة وتصيب ملايين البشر بسمومها وأسلحتها بقدرة الله ومشيئته.

وفي الختام نقول للعلماء: انظروا بتجرد إلى هذه الحقيقة العلمية في قوله صلى الله عليه وسلم: **(إذا سمعت بالطاعون بأرض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بأرض فلا تخرجوا منها فراراً منه)** رواه الشيخان.

ولضمان تنفيذ هذه الوصية النبوية العظيمة فقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم سوراً منيعًا حول مكان الوباء؛ فوعد الصابر والمحتسب بالبقاء في مكان المرض بأجر الشهداء، وحذر الفار منه بالويل والثبور، قال صلى الله عليه وسلم: **(الفار من الطاعون كالفار من الزحف ومن صبر فيه كان له أجر شهيد)** رواه أحمد.

إذا قيل هذا الكلام لرجل صحيح منذ مائتي عام فقط وهو يرى صرعى المرض الوبائي يتساقطون حوله وهو بكامل قواه وقيل له: امكث في مكانك لا تخرج، لاعتبر هذا الكلام جنونًا أو عدوانًا على حقه في الحياة، ويفر هاربًا بنفسه إلى مكان آخر خال من الوباء، وقد كان المسلمون هم الوحيدون بين البشر الذين لا يفرون من مكان الوباء منفذين أمر نبيهم ولا يدركون لذلك حكمة؛ حتى تقدمت العلوم واكتشفت العوالم الخفية من الكائنات الدقيقة وعرفت طرق تكاثرها وانتشارها وتسببها في الأمراض والأوبئة وتنبي أن الأصحاء الذين لا تبدو عليه أعراض المرض في مكان الوباء هم حاملون لميكروب المرض وأنهم يشكلون مصدر الخطر الحقيقي في نقل الوباء إلى أماكن أخرى إذا انتقلوا إليها، وبسبب اكتشاف هذه الحقيقة نشأ نظام الحجر الصحي المعروف عالميًا الآن والذي يمنع فيه جميع سكان المدينة التي ظهر فيها الوباء من الخروج منها كما يمنع دخولها لأي قادم إليها فمن أطلع محمداً صلى الله عليه وسلم على هذه الحقيقة؟

أيمكن أن يتكلم بشر عن هذه الحقائق الدقيقة منذ أربعة عشر قرنًا من الزمان؟ اللهم إلا أن يكون كلامه وحيًا يأتيه من عليم خبير بخلقه! حتى يرينا سبحانه آياته فنعرفها أنها من ربنا فنحمده على ما من علينا من تشريع وتكليف. قال تعالى: (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) النمل: ٩٣. وهكذا أثبت العلم سبق القرآن الكريم والسنة النبوية في الإشارة إلى الكائنات الدقيقة، ومسببات الأمراض. وقد قدم الإسلام للبشرية أيسر وأنجح السبل في القضاء عليها وحماية الإنسان ووقايته من أخطارها، ورأى العلماء بأعينهم صدق وحي الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيقًا لقوله تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) سبأ: ٦.

لقد غطى الطب الوقائي في الإسلام شمولية في الموضوع لم يسبقه فيها أي كتاب أو أي منهج بشري، وغطى جميع أوجه الطب الوقائي فاعتنى بصحة الأرواح، وبصحة الأجساد والبيئة.

وتتمثل أبرز نواحي هذا الإعجاز في الأمور التالية:

١. تشريع الإسلام للطهارة والوضوء والغسل، حيث يقي الإنسان من كثير من الأمراض والجراثيم التي تنتشر على المناطق المكشوفة من جلد الإنسان.

٢. تشريع المضمضة والاستنشاق مماي نظف الفم والأنف من الجراثيم.

٣. تشريع السواك للقضاء على اللوثة الجرثومية التي تتكون بفم الإنسان.

٤. الحث على نظافة البيئة.

٥. النهي عن تلويث الماء الراكد واستخدامه.

٦. غسل اليد بعد الاستيقاظ من النوم مباشرة.

٧. تغطية أواني الطعام والشراب للوقاية من الأوبئة والأمراض.

٨. تقرير الإسلام لقاعدتي العزل والحجر الصحي.

كما شرع الإسلام الصوم للمسلم وفرضه عليه في أيام معينة وقد ثبتت فوائده الصحية ومنها:

١. تقوية جهاز المناعة.

٢. الوقاية من السمنة.

٣. يرفع معدل الصوديوم في الجسم مما يؤدي إلى الوقاية من تكون حصيات الكلى.

٤. يمكن الصيام آليات الهضم والامتصاص في الجهاز الهضمي وملحقاته.

٥. ينشط آليات الاستقلاب أو التمثيل الغذائي.

٦. يحسن من خصوبة المرأة والرجل على السواء.

٧. يستفيد الجسم من العطش، إذ يساعده على إمداد الجسم بالطاقة، وتحسين القدرة على التعلم وتقوية الذاكرة.

٨. تهدم الخلايا الضعيفة والمريضة.

التوصيات:

نتوقع أن تكون نتائج هذه المراجعة مفيدة للأطباء البيطريين وعلماء الأوبئة ومحللي المخاطر ومنظمات الصناعة والوكالات الحكومية والدولية المعنية بصحة الإنسان وصحة الحيوان، والمجموعات الأخرى التي تتطلب نظرة عالمية لإنشاء سياسات مستنيرة، والاستثمارات، واستراتيجيات تخفيف المخاطر فيما يتعلق بصحة الإنسان. بالنظر إلى أن مسببات الأمراض تشكل عائقًا أساسيًا أمام حياة إنسانية كريمة على مستوى العالم، فإن مراجعتنا هي خطوة في بناء صورة أكثر شمولية عن مسببات الأمراض المتنوعة عند السكان في مناطق مختلفة من العالم؛ فكورونا الجديد هو أحدث مثال على العواقب الوخيمة التي قد تصيب البشر الذين يستهلكون الحيوانات البرية الحاملة للفيروسات.

والطب الوقائي في الإسلام يتسم بالمصداقية واليسر والذاتية في التنفيذ وهو لا ينفصل عن باقي تعاليم الإسلام.

المراجع:

١. كتاب: الإعجاز في القرآن والسنة، د. محمد بورباب وعدد من دكاترة الهيئة العالمية للإعجاز في القرآن والسنة وعلى رأسهم الدكتور عبد الله المصلح والدكتور زغلول النجار(طبعة ٢٠١٣، ص: ١٤٩)

٢. ابن قيم الجوزية، الطب النبوي، المكتبة الثقافية– بيروت.

٣. النسيمي (محمد ناظم) الطب النبوي والعلم الحديث، (١٤٠٤ هـ)، ط ١، الشركة المتحدة للتوزيع.

٤. أحمد جواد، الخنزير بين ميزان الشرع ومنظار العلم، ١٤٠٧ هـ ط ١، دار السلام للطباعة والنشر– القاهرة.

٥. عبد الحميد القضاة، تفوق الطب الوقائي في الإسلام، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للإعجاز العلمي في القرآن والسنة– إسلام أباد– باكستان ١٤٠٧ هـ.

٦. د. جورج. س. نيلسون، عبد الحميد الزنداني، دروس من تعاليم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقاية من الأمراض الطفيلية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للإعجاز العلمي في القرآن والسنة– إسلام أباد– باكستان ١٤٠٧.

٧. عبد الجواد الصاوي – إعجاز القرآن والسنة في الطب الوقائي والكائنات الدقيقة –مجلة الإعجاز العلمي العدد الثالث

٨. الوقاية من انتشار الأمراض والأوبئة للدكتور عبد الجواد الصاوي مجلة الإعجاز العلمي العدد الرابع.

٩. كتاب الصيام معجزة علمية للدكتور عبد الجواد الصاوي ط ٢ من إصدارات هيئة الإعجاز العلمي

١٠. د. عادل بربور وزملاؤه: "الطب الوقائي في الإسلام " دمشق ١٩٩٢.

١١. أبو الوفا عبد الآخر ويحيى ناصر – تقليم الأظفار في ضوء السنة النبوية والعلوم الطبية – مكتبة الآداب – ١٩٩٦.

١٢. د. إبراهيم الراوي: مقالته " أثر العطاس على الدماغ " مجلة حضارة الإسلام المجلد ٢٠ العدد ٦ / ٥ لعام ١٩٧٩.

١٣. السيد الجميلي –الإعجاز الطبي في القرآن – دار الفكر اللبناني.

١٤. سراج الدين زكريا – إعجاز القرآن في سلامة جسمك – نهضة مصر.

١٥. صباح محمد باقر – بحوث طبية حول الصيام – مؤسسة الخليج والعربي.

١٦. عبد الحميد عبد العزيز – الإعجاز الطبي في القرآن الكريم، تأملات طبية حول ١٠ آيات قرآنية – ابن سينا – ١٩٩٢.

١٧. محمد علي البار– الصوم وأمراض السمنة – الدار السعودية.

١٨. د. محمد علي البار: الختان، دار المنار، جدة ١٩٩٤.

١٩. عبد الرزاق الكيلاني: "الحقائق الطبية في الإسلام" دار القلم، دمشق، ١٩٩٦.

20. Jones K. E. et al. Global trends in emerging infectious diseases. Nature 451، 990-993 (2008). pmid:18288193

21. Lloyd-Smith J. O. et al. Epidemic Dynamics at the Human-Animal Interface. Science 362، 1362-1367 (2009).

22. Morse S. S. & Schluederberg A. Emerging Viruses: The Evolution of Viruses and Viral Diseases. J. Infect. Dis. 162، 1-7 (1990). pmid:2113071
23. Piot P.، Bartos M.، Ghys P. D.، Walker N. & Schwartländer B. The global impact of HIV/AIDS. Nature 410، 968-973 (2001). pmid:11309626
24. Bhatt S. et al. The global distribution and burden of dengue. Nature 496، 504-507 (2013). pmid:23563266.
25. United Nations Development Group (UNDG)—Western and Central Africa. Socio-Economic Impact of Ebola Virus Disease in West African Countries. Link (UNDG-CWA، 2015).
26. Siedner M. J.، Gostin L. O.، Cranmer H. H. & Kraemer J. D. Strengthening the Detection of and Early Response to Public Health Emergencies: Lessons from the West African Ebola Epidemic. PLoS Med. (2015). pmid:25803303
27. Plowright R. K. et al. Pathways to zoonotic spillover. Nature Rev. Microbiol. (2017). pmid:28555073
28. Tormenting thoughts and secret rituals، by: IAN OSBORN، M.D، DATE: 1998، ISBN: 0-440-50847-9
29. http://women.bo7.net/girls
30. www.affection.org/sante/MST.html
31. www.doctissimo.fr/html/dossiers/mst/mst.htm
32. https://fr.wikipedia.org/wiki/MST
33. Sofos، J. N. Microbial growth and its control in meat، poultry and fish. "Quality Attributes and their Measurement in Meat، Poultry and Fish Products". Chap. 14. Great Britain: Blackie Academic & Professional، 1994.
34. JAY، James M. Microbiología Moderna de los Alimentos. Zaragoza: España: Acribia، 1994.
35. Volk benjami، (1991) medical micrbiology. 4rth ed kippincott philadelphia.
36. Patrick r. murray & others (1994) medical microbilogyie international ed.
37. Journals: Link.

٣٨. صحيفة لوتان السويسرية: قنادس وثعابين وضفادع.. شغف الصينيين الخطير بتناول اللحوم الغريبة: رابط
٣٩. **تم الاقتباس من مقالات:**
٤٠. الإعجاز التشريعي في النظافة.
٤١. د. محمد فتحي عبد العال، رابط.
٤٢. الإعجاز التشريعي في التيامن قسطاس إبراهيم النعيمي
٤٣. الإعجاز التشريعي في الغُسُلقسطاس إبراهيم النعيمي
٤٤. الإعجاز التشريعي في سنن الفطرة عادل الصعدي
٤٥. World experts and funders set priorities for COVID-19 research: Link
٤٦. مقالة: تعليمات الإسلام في التغذية (من كتاب: الروضة الندية شرح الدرر البهية/كتاب الأطعمة مع تعديل طفيف): رابط
٤٧. مقالة: Hawamer من: رابط

كاريكاتير: اقتصاد الفقر

خالد قطاع

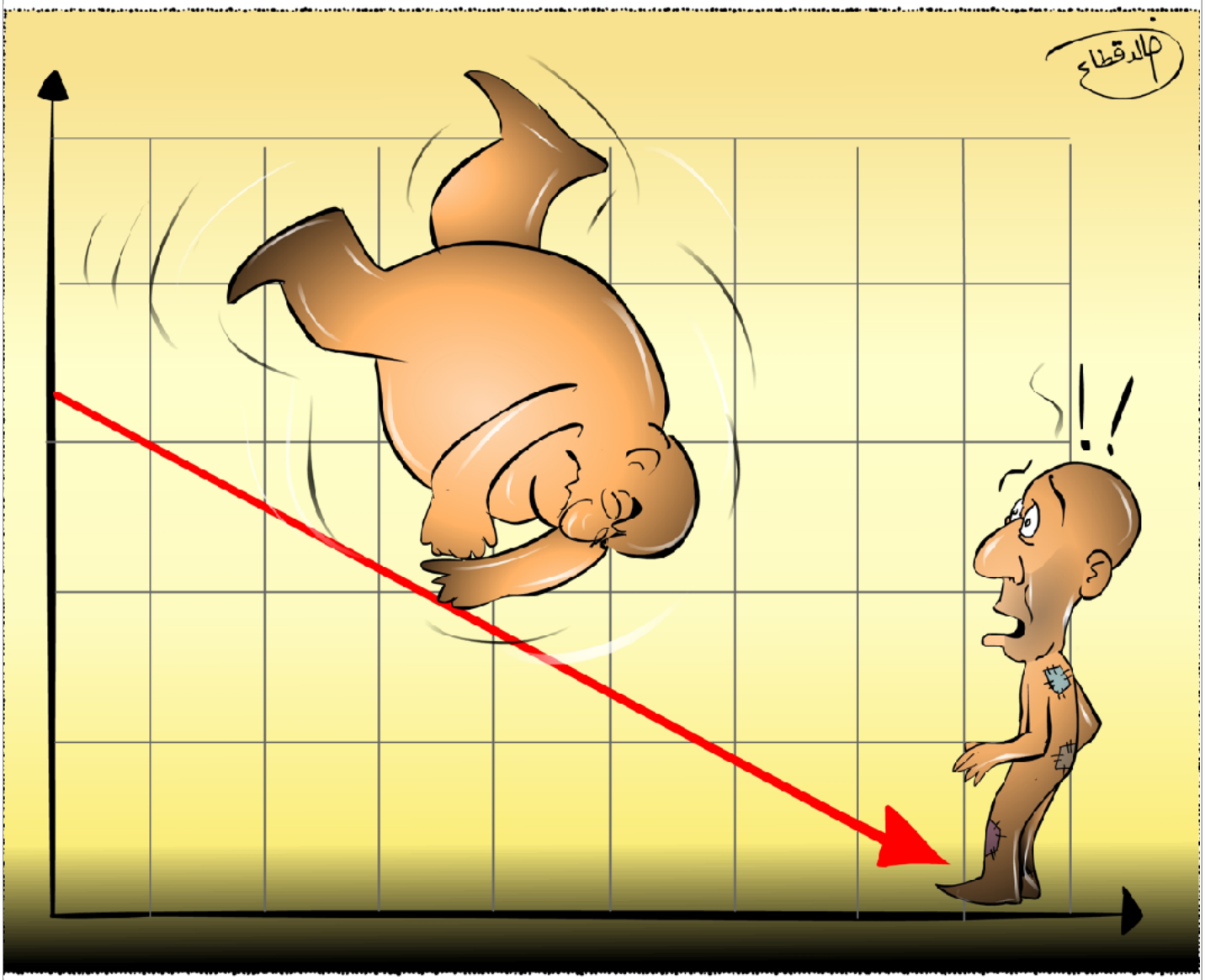

الموقع الإلكتروني
لمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بحلته الجديدة

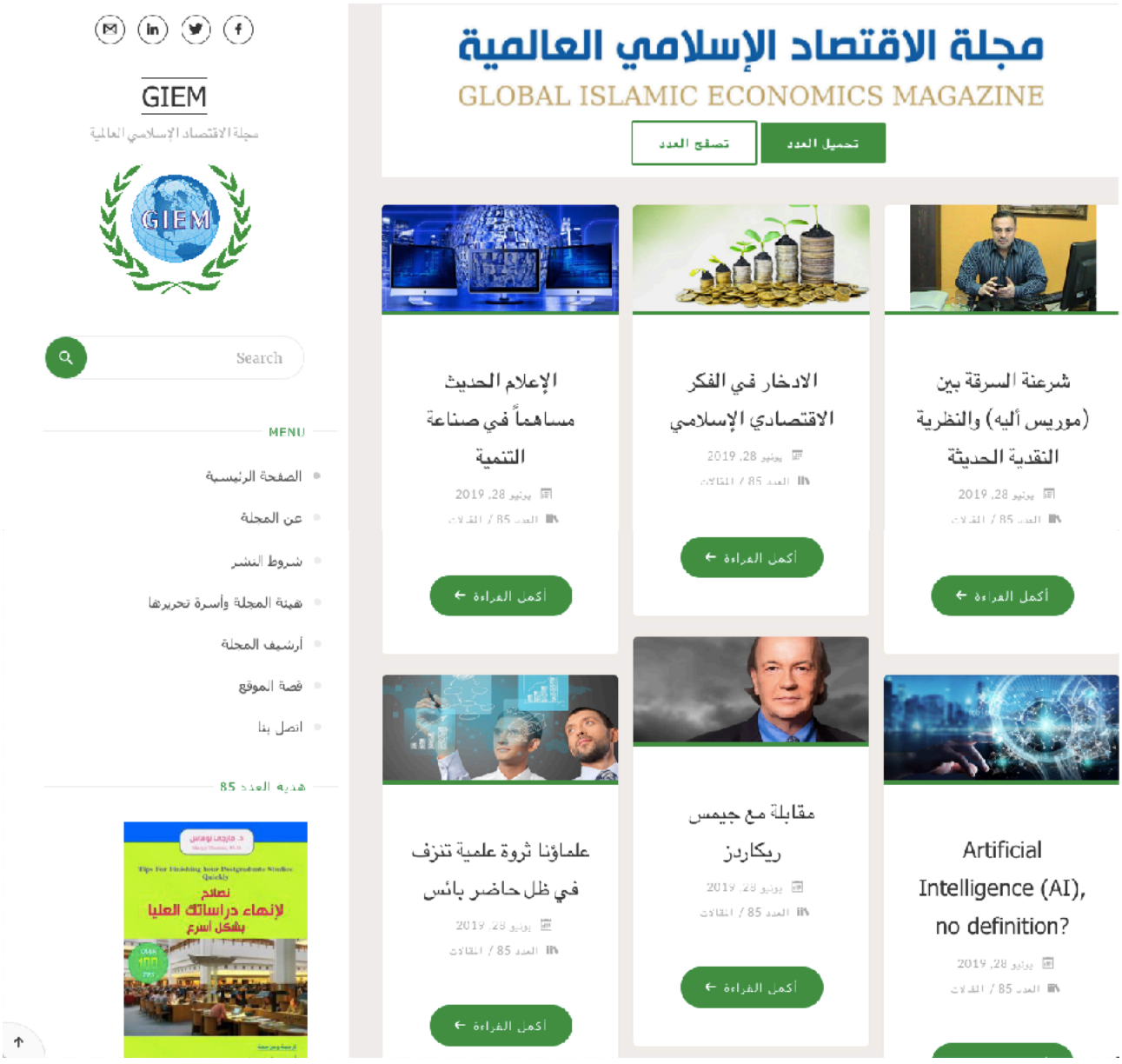

www. giem. info
https://giem. kantakji. com

شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي

د. عبد العزيز خنفوسي

أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر

الحلقة (١)

لقد تم استحداث ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة من طرف صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٩٨، وقد كان الهدف من هذا الميثاق أن قام صندوق النقد الدولي بتطبيق برنامج طوعي يهدف إلى إجراء تقييمات حول شفافية المالية العامة في إطار ما يُسمى بـ " الوحدات النموذجية لشفافية المالية العامة".

إنّ الحديث عن شفافية المالية العامة أضحى عنصراً مهما وأساسيا في سبيل تأكيد سلامة الحوكمة التي تساهم إلى حد كبير في تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي واستقراره. هذا وقد تضمن ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة العديد من المبادئ التي جاءت بناءً على ما تتطلبه المعايير والمواثيق التي تهتم بشفافية المالية العامة[1].

يُشير ميثاق شفافية المالية العامة الذي أدخلت عليه جملة من التعديلات في إطار دليل شفافية المالية العامة لسنة ٢٠٠٧ إلى ما يُمكن البلدان بغية تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي الالتزام والتطبيق الحرفي لكل الممارسات السليمة التي جاء بها هذا الميثاق، وعليه يعتبر هذا الميثاق من بين أهم المعايير المالية العالمية الإثني عشرة التي تمّ الاتفاق عليها من طرف المجتمع الدولي، فصندوق النقد الدولي عمل على وضع مجموعة من المعايير ذات الصلة بشفافية السياسات النقدية والمالية، وكذا الرقابة على السياسات الاقتصادية للدول بغية الوقوف وتقييم جوانب الضعف الاقتصادي[2].

يُمكن القول أنه اتخذت مجموعة من المبادرات بهدف تعزيز الشفافية في مجال المالية العامة، والتي منها ميثاق شفافية المالية العامة الذي قام صندوق النقد الدولي بإعداده سنة ١٩٩٨، وعدّله العديد من المرات التي كان آخرها سنة ٢٠٠٧، وما يُميز هذا الميثاق أنه يتسم بالطابع الطوعي، ويسعى إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات التي

(1) دليل شفافية المالية العامة الصادر سنة 2007، والذي حلّ محل المسودات السابقة التي نشرت في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت لأول مرة في نوفمبر 1998، وأبريل 1989، ومارس 2001.

(2) دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2007، ص:10.

من خلالها يتم توخي الشفافية في إعداد الميزانية، وإتاحة الفرصة للرأي العام بغية الاطلاع على المعلومات المالية في سبيل تجسيد الموضوعية والنزاهة، كما نجد كذلك أنّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أصدرت سنة ٢٠٠١ أفضل الممارسات المعنية بشفافية الموازنة، وهذا بغرض استعمالها كأداة يتم من خلالها الإفصاح الكامل عن كل ما يتعلق بالمالية العامة بطريقة منتظمة ودقيقة(1)، أما إعلان أروشا الصادر عن منظمة الجمارك العالمية الذي تم تعديله سنة ٢٠٠٣، فهو الآخر تضمن العديد من الإرشادات المتعلقة بجملة العناصر الواجب استعمالها في سبيل دعم كل البرامج التي تسعى إلى تحقيق النزاهة في الجمارك الوطنية، وهو يحتوي على قسم خاص يتناول موضوع شفافية المالية العامة من المنظور القانوني، بالإضافة كذلك إلى تضمنه لآليات التدقيق، ومعايير الأداء، والإدارة الجمركية، وكذا الإجراءات والقواعد التنظيمية الواجب إتباعها في سبيل تحقيق النزاهة والشفافية في قطاع الجمركة(2).

أما المبادرة المعنية بالموازنة المفتوحة التي صدرت سنة ٢٠٠٥، فقد أكدت على ضرورة إطلاع المواطنين على بيانات الموازنة العامة في حوالي ٥٩ بلداً، والعمل كذلك على توفير معلومات موثوقة تنشر في الوقت المناسب تأكد على مدى التزام كل دولة بشفافية الموازنة العامة، ويكون للمواطنين حق المساءلة في حالة ما إذا تبين وجود اختلال في هذه الموازنة(3).

كما عملت المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية التي انطلقت في سنة ٢٠٠٢ على التشجيع على نشر تقارير دورية ومنتظمة عن كل الإيرادات التي تحصل عليها مختلف الحكومات من جراء سداد قطاع الصناعات الاستخراجية مقابل انتفاعه بموارد طبيعية محددة(4).

لا يزال ميثاق صندوق النقد الدولي المتعلق بشفافية المالية العامة المعدل سنة ٢٠٠٧ يرتكز على مجموعة من الأسس التي تتحدث عن التعريف الأصلي لشفافية المالية العامة، وهذه الشفافية تتحقق من خلال إطلاع جمهور الأفراد على الهيكل التنظيمي للحكومة، ومعرفة جملة التدابير المراد تنفيذها على مستوى المالية العامة، وهذا بغية التأكد من حسابات القطاع العام، بالإضافة كذلك إلى الوقوف على محطات تنبؤات المالية العامة.

(1) http://www.oecd.org/dataoecd/33/13/1905258.pdf
(2) http://www.wcoomd.org/ie/index.htm
(3) http://www.openbudgetindex.org
(4) http://www.eitransparency.org

وعليه، فالإشكالية الرئيسية التي نود طرحها في سياق حديثنا عن الدور الذي لعبه ميثاق صندوق النقد الدولي الصادر سنة ٢٠٠٧ في إطار جملة المبادرات التي تتضمن أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة – الميزانية – العامة هي: **الركائز التي اعتمد عليها ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، جراء التعديلات التي طرأت عليه سنة ٢٠٠٧.**

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية ارتأينا تناول الموضوع وفق الهيكل البحثي التالي: الوضوح في الأدوار والمسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والعلانية والشفافية في إعداد الموازنة العامة، وفي تنفيذها ومتابعتها. وحق الجمهور في الإطلاع على معلومات المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة. والضمانات الموضوعية التي تحكم معلومات المالية العامة.

المطلب الأول: الوضوح في الأدوار والمسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص

إنّ الحديث عن المبادئ التي تحكم شفافية المالية العامة يقودنا إلى توضيح جملة الأدوار والمسؤوليات التي تتعلق بنطاق الحكومة، وإطار إدارة المالية العامة، فمما لا شك فيه أنّ وجود إطار قانوني وإداري قائم على تحديد كل الأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة سوف يُسهم لا محالة في تحصيل واستخدام الموارد العامة، كما أنه سيعزز مبدأ المساءلة وسلامة الحوكمة.

هذا، وقد اشترط ميثاق الممارسة السليمة في مجال شفافية المالية العامة في إطار وضوح الأدوار والمسؤوليات ما يلي:

أولا: ضرورة التمييز بين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات الأخرى، وأن تكون أدوار السياسات والإدارة واضحة ومعلنة للجمهور داخل القطاع العام.

ولتحقيق هذا العنصر فإنه يشترط ما يلي:

١- ضرورة توضيح الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها:

لقد حاول ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة أن يستخدم مصطلح "**الحكومة**"، وهذا حتى يُبين لنا ما هو قطاع الحكومة العامة؟، والذي عُرف طبقا لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٩٣، وكذا وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة ٢٠٠١[1].

[1] دليل إحصاءات مالية الحكومة لسنة 2001: http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres

وبالتالي نجد أن قطاع الحكومة العامة يتكون من كل وحدات الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح المشتغلة بالإنتاج غير السوقي، وهي خاضعة بذلك إلى سيطرة الوحدات الحكومية التي تقوم بتحويلها بصفة رئيسية.

أما بالنسبة لوحدات الحكومة، فهي تتكون من كل الوحدات المؤسسية على المستوى القومي ودون القومي تؤدي نفس النشاطات الرئيسية التي تضطلع بها الحكومة، أو هي عبارة عن وحدات تحصل على أموال من خلال التحويلات، أو الإيرادات المخصصة، وهذا في سبيل القيام بنفس الوظائف التي تقوم بها الحكومة في الأصل[1].

٢- التحديد الحصري لاختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة:

نجد وفي كثير من الأحيان أنّ العلاقة بين مختلف السلطات الثلاث الحكومية تختلف فيما بينها من بلد إلى آخر، وهذا ما دفع بميثاق ٢٠٠٧ إلى التأكيد على تحديد أدوار السلطات الحكومية في مجال المالية العامة، كما يجب توخي الحذر والحيطة عند تحديد صلاحيات مختلف القطاعات الفرعية في الحكومة، وهذا عندما يتعلق الأمر بإعداد الموازنة العامة طبقا لقانون الموازنة العامة أو طبقا للدستور.

كما أن مضمون الميثاق يوجب النص القانوني فيما يتعلق بصلاحيات وحدود كل قطاع فرعي، وهذا بخصوص التعديلات الواجب إدخالها على الموازنة العامة خلال كل سنة مالية، ففي هذه الحالة ينبغي على السلطة التنفيذية وهي تقدم مشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية، وكذا الموازنة النهائية التي تقرها وتعتمدها السلطة التشريعية مسموح الاطلاع عليها، وهذا حتى يتم مساءلة كل قطاع فرعي عن الجزء الخاص به في الإطار العام لعملية الموازنة.

وعليه نجد كذلك أنّ على السلطتين التشريعية والقضائية القيام بدورهما في سبيل إتاحة المعلومات المالية النزيهة[2]، حيث يوجب الأمر أن تكون هناك لجنة مالية نشطة تابعة للسلطة التشريعية تعمل على إدارة السياسة المالية العامة، وتسمح بمشاركة الجمهور في المداولات المتعلقة بالموازنة من خلال تقديمه لجملة من الاقتراحات، أما فيما يتعلق بعمل السلطة القضائية، فيكمن دورها في تمكين الممولين الضريبيين، وأصحاب الخدمات العامة

[1] كما يمكنها الحصول على الأموال من خلال الإنفاق المخصص أو المنتظم للأحوال العامة غير المخصصة بواسطة الهيئة التشريعية.

[2] غير أنّ الميثاق لم يتضمن أي إشارة عما إذا كان يفترض منح السلطة التشريعية صلاحية تعديل الموازنة التي تعرضها السلطة التنفيذية، وهو أمر يتجاوز نطاق الشفافية، راجع دراسة (Alesina and Perotti: 1999) للإطلاع على مناقشة بشأن تأثير الصلاحيات المختلفة التي تمارسها السلطة التشريعية فيما يتعلق بتعديل الموازنة.

أو المعاشات التقاعدية أو أصحاب الضمان الاجتماعي من الطعن في الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف الجهات القضائية، والتي لها تأثير كبير على المالية العامة.

٣- الدقة في تحديد مسؤوليات مختلف مستويات الحكومة، والعلاقات فيما بينها:

حتى تتحقق لنا الشفافية المالية النزيهة، فإن الأمر يقتضي منا القيام بوضع حدود فاصلة بين مختلف الصلاحيات والاختصاصات التي تتم داخل الحكومة، فالواجب على القائمين بتسيير شؤون الحكومة، ونقصد هنا المسؤول الأول على الحكومة أن يقوم بتوزيع الصلاحيات المختلفة بين مختلف مستويات الحكومة، فهناك من هو مختص في المجال الضريبي، وآخر في الاقتراض أو الاستدانة أو في الإنفاق العام.

إنّ الهيكل الحكومي لأي بلد قد يختلف تبعا للنظام المطبق فيها، فنجد على سبيل المثال أنه في النظام الاتحادي تتمتع جل الولايات والمقاطعات بصلاحيات أكبر، في حين الأمر عكس ذلك بالنسبة لأشكال الحكومات الأحادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه على المستوى المحلي توجد العديد من الهياكل الحكومية الرسمية وغير الرسمية التي نجد فيها تفاوت كبير ناجم عن التوزيع غير الدقيق بين الصلاحيات الضريبية ومسؤوليات الإنفاق، وعليه نجد أنه ومن أجل تحقيق شفافية المالية العامة أن يتم تحديد الصلاحيات خلال النص عليها في الدستور أو النصوص القانونية[1].

٤- يجب أن تكون العلاقات بين الحكومة والمؤسسات العامة قائمة على ترتيبات واضحة لا يشوبها اللبس والغموض:

من منطلق الحرص الدائم على شفافية المالية العامة، فإنه يُشترط أن تكون العلاقات القائمة بين الحكومة والمؤسسات العامة واضحة ومحددة المعالم والحدود، والسبب في ذلك راجع إلى أنّ المؤسسات العامة هي في الأصل ملك للحكومة بصفة كلية أو جزئية، وعليه لابد من الوضوح والشفافية في كل ما يتعلق بتحديد تحويلات الأرباح أو مدفوعات الأرباح التي يمكن للحكومة الحصول عليها، كما ينبغي كذلك أن تحتوي التقارير المالية السنوية للمؤسسات تفاصيل دقيقة عن كل الأرباح التي تم تحصيلها، بالإضافة كذلك إلى الإيرادات المحتجزة، والاستخدامات المختلفة لشكل الأرباح المحصل عليها، والمبالغ التي يُمكن تحويلها إلى الموازنة العامة. هذا فضلا عن تضمين كل هذه المعلومات ضمن وثائق الموازنة العامة السنوية[2].

[1] دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2007، ص: 28.
[2] دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2007، ص:31.

وعليه، فقد تأخذ العلاقة بين الحكومة العامة والمؤسسات العامة عدة أشكال وأنماط، فنجد العلاقة التي تربط الحكومة العامة بالبنك المركزي[1] الذي تتحدد مسؤوليته في إدارة السياسة النقدية للحكومة، حيث يجب أن يُكفل له أكبر قدر ممكن من الاستقلالية تستطيع من خلالها ضمان القدر الملائم من المساءلة[2].

كما نجد كذلك علاقة أخرى تجمع بين الحكومة العامة والمؤسسات العامة المالية وغير المالية، فالمؤسسات العامة المالية دائما ما تسعى إلى تقديم مساعدات يكون لها طابع الأنشطة شبه المالية، وهذا مثل بنوك التنمية التي تُقدم قروض بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق، أما المؤسسات العامة غير المالية فهي تقدم خدمات غير تجارية تتقاضى مقابلها أسعاراً تقل عن مستوى استرداد التكلفة، أما آخر علاقة فهي العلاقة التي تجمع بين الحكومة العامة وشركات الموارد الوطنية، وتقوم هذه الأخيرة عادة بتقديم عمليات تجارية وأنشطة غير تجارية، فهي تسعى في غالب الأحيان إلى تقديم خدمات اجتماعية أو أي خدمات أخرى يكون في مقدور الحكومة العامة توفيرها لعامة الجمهور.

٥- تطبيق جملة من القواعد والإجراءات تكتسي طابع العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص:

تضطلع الحكومة بتنظيم علاقتها مع القطاع الخاص في إطار الوضوح والشفافية، وهذا في جميع ممارساتها التنظيمية سواء في تنظيم القطاع الخاص غير المصرفي حسب ما هو معترف به في توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي بشأن الإصلاح التنظيمي[3].

وعليه نجد أن القطاع الخاص غير المصرفي يشترك مع الحكومة في القيام بالعديد من الأنشطة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تكاليف الانضباط الضريبي على مؤسسات الأعمال الخاصة والأفراد، الاشتراك في الإلزامية التي تدفع للمؤسسات الخاصة، الرعاية الصحية والتأمين، مشروعات البنية التحية الممولة من القطاع الخاص.

كما يكون للحكومة كذلك مشاركة في القطاع المصرفي، وهذا من خلال وضع جملة من الأطر يكون الهدف منها تعزيز استقرار القطاع المالي الذي يُجسد بحق الشفافية الملائمة لتنظيم البنوك من خلال الاعتماد على

---

[1] ينبغي أن تكون العلاقة بين البنك المركزي والحكومة متسقة مع المبادئ الواردة في ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي.

[2] في السويد مثلا لا يضطلع البنك المركزي بأية أنشطة شبه مالية، وتكون استقلاليته مكفولة لمقتضى التعديلات التي أدخلت على قانون البنك المركزي السويدي سنة 1997، راجع تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لعام 2002، الفقرة 5.

[3] لمزيد من التفاصيل: http://www.oecd.org/topic/0,2686,en-2249-37421-1-1-1-1-37421,00.htm

الإطار الوارد في **مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة**[1]، بالإضافة كذلك إلى مشاركتها في الاستثمار المباشر في أسهم رأس المال، حيث يجب عليها أن تُحدد ما تحوزه من أسهم رأس المال في وثائق الموازنة تجسيداً لمبدأ الشفافية المالية، وكذلك لأن مشاركتها في أسهم رأس المال للمشروعات يكون بدافع تنمية الموارد الطبيعية.

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي والإداري الذي يحكم إدارة المالية العامة

يقتضي تحقيق شفافية المالية العامة وجود القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية الشاملة للموازنة والضرائب، ومختلف قضايا المالية العامة، فالأمر يبدأ من عند الضرائب التي يجب أن يتم فرضها بموجب النصوص القانونية، وأن يكون تطبيقها الإداري خاضعا للعديد من الضمانات الإجرائية التي عادة ما تتمثل في حقوق الممولين الضريبين وإجراءات النزاع الضريبي[2]، ومن هذا المنطلق فإنه يتوجب على النصوص التشريعية أن تحدد لنا بوضوح صلاحيات وحدود الإدارة الضريبية سواء تعلق الأمر بالتفتيش على مقرات المكلفين بالضرائب، وطلب المعلومات منهم في كل ما يتعلق بالتحصيل الضريبي، طرق إنفاذ تحصيل المتأخرات الضريبية، إعطاء المكلف بالضريبة حق الاعتراض على التقديرات الضريبية الناجمة عن الممتلكات أو الأنشطة التجارية التي يُمارسها، أو ما يمتلكه من ثروة، أو غير ذلك من القرارات القضائية الضريبية التي تصدر عن الجهات القضائية المختصة في المجال الضريبي، أي بمعنى أنه يجب صدور نصوص قانونية واضحة تختص بالمجال الضريبي.

ومن جانب آخر، فإنه ينبغي أن تكون القوانين التنظيمية المتعلقة بتحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية سهلة الإطلاع ومتاحة للجميع، وأن تكون سهلة الفهم وخالية من أي تعقيدات تذكر، وهذا في سبيل تحقيق شفافية المالية العامة، كما يجب كذلك على أعوان الإدارة الضريبية أن تكون لهم القدرة والجاهزية في تقديم المشورة والمساعدة المهنية للمكلفين بالضريبة من أجل فهم حقوقهم واستحقاقاتهم والتزاماتهم حسب ما تنص عليه القوانين الضريبية.

كما ينبغي كذلك وضوح وشفافية معايير التطبيق الإداري خصوصا عندما يتعلق الأمر بتطبيق القوانين الضريبية، حيث يجب استبعاد تطبيق الحوافز الضريبية التي تقوم على تعقيدات كبيرة من الإجراءات الإدارية،

---

[1] راجع مطبوعة لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel committee on Banking supervision: 1997)، ويعد هذا واحد من المعايير الأساسية التي يشجعها برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP).

[2] تفرض الضرائب في جمهورية كوريا بموجب سلطة قانونية صارمة، ويتاح الإطلاع على قوانين الضرائب، ولمزيد من التفاصيل راجع: تقرير كوريا، تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة، 2001، الفقرة 8.

كما ينبغي كذلك وضع أحكام خاضعة لمعاملة المكلفين بالضرائب الذين لا يستطيعون الامتثال لجملة الإجراءات والقواعد المعقدة في المجال الضريبي، وأن تتم تسوية كل قضاياهم الضريبية بناءً على اتفاق يتم مع الإدارة الضريبية المكلفة بالتحصيل، ويتم ذلك من خلال وضع جداول زمنية للدفع بالتقسيط، والعمل على إسقاط كل المبالغ غير الممكنة التحصيل، ويكون هذا مصحوبا بجملة من الضمانات الإجرائية، وحتى تتحقق لنا شفافية المالية العامة، فإنه ينبغي تحديد الالتزامات غير الضريبية، وعدم التفاوض بخصوص تطبيقها.

ومن مسائل الشفافية في المجال الضريبي هو حق المواطن المكلف بالضريبة في الإطلاع على الإجراءات التنظيمية والإدارية الضريبية، وكذا ممارسة نظام المراجعة الإدارية لكل القرارات الضريبية، وهو بهذا يستطيع ممارسة كل الطعون القضائية في فرض الضرائب والرسوم التنظيمية، ويجب أن توفر له كل الضمانات الوقائية ضد التقديرات الإدارية الجزافية، مع العمل على بقاء الإدارة الضريبية محايدة ضمن ما يفرضه القانون.

وفي حالة ما إذا لم يرض المكلف بالضريبة بالنتائج المترتبة عن الاعتراض الإداري على القرارات الضريبية، فإنه يجب أن يسلك اتجاه محايد يُمكنه من الطعن والتقاضي بشأن القرارات الضريبية، أضف إلى ذلك وجوب بساطة عملية النظام التي يجب أن لا تتسم بالصعوبة والإرهاق، وأن تصدر القرارات المتعلقة بالطعون في المجال الضريبي في الوقت المحدد لها، كما يجب أن يتم استرداد وإرجاع الدين المتنازع عليه، بما في ذلك الدين الخاضع للطعن القضائي وفق إطار قانوني وتنظيمي واضح، والذي نضمن من خلاله عدم قيام المدينين الضريبين بتأجيل الدفع من خلال الاعتراضات والتظلمات الإدارية أو من خلال الطعون القضائية[1].

المطلب الثاني: العلانية والشفافية في إعداد الموازنة العامة، وفي تنفيذها ومتابعتها

إنّ الموازنة العامة، وما تتضمنه من معلومات يُمثل بحق عامل أساسي في تحقيق الشفافية في مجال المالية العامة، فهي الأداة التي تُمكن الحكومة من وضع كل مقترحاتها المتعلقة بتحصيل الإيرادات والاقتراض في إطار زمني محدد، وأن تسعى الحكومة من خلال هذه المقترحات إلى تحقيق أهدافها في إطار توجهات السياسة المالية العامة، أضف إلى ذلك فإن ما تتضمنه الموازنة العامة من مقترحات وضعتها الحكومة يُعطي السلطة التشريعية الحق في التدقيق والتمحيص في بنود الإتفاق والموافقة عليها.

ومن أجل تحقيق العلانية والشفافية في إعداد الموازنة العامة، فإن هناك العديد من الممارسات الخاصة بشفافية الموازنة العامة، والتي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي ينطبق بصفة خاصة على ما

[1] دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2007، ص- ص:42- 46.

تضمنه ميثاق شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي[1]، وتتمثل هذه الممارسات والمبادئ فيما يلي:

١. يجب أن يتم إعداد الموازنة العامة وفق جدول زمني ثابت يتم من خلاله الاستدلال والاسترشاد بكل الأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة.

٢. منح الهيئة التشريعية الوقت الكافي، وهذا حتى تدرس مشروع الموازنة العامة، وتبدي رأيها فيه.

٣. ينبغي إعداد الموازنة العامة وعرضها ضمن الإطار الشامل المتوسط الأجل لسياسات الاقتصاد الكلي والمالية العامة.

٤. ينبغي إعطاء وصف دقيق لأهم الإجراءات المتعلقة بالنفقات والإيرادات، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة العامة.

٥. تنسيق الأنشطة داخل الموازنة وخارج الموازنة ضمن الإطار العام والشامل لسياسة المالية العامة، وهذا بالارتكاز على آليات واضحة وشفافة.

٦. العمل على توفير جملة من الإجراءات الواضحة يراد بها تنفيذ الموازنة العامة ومتابعتها، والإبلاغ عن نتائجها.

[1] المبادئ التوجيهية للإنفاق العام: http://www.imf.org/external/pubs/ft/expend/index.htm

التأمين الاجتماعي وموقف الإسلام منه

عبد العزيز محمد علي آدم
طالب دكتوراه بقسم الاقتصاد الإسلامي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الحلقة (٢)

المبحث الثاني: خصائص ومزايا نظام التأمينات الاجتماعية وأهميته وأهدافه:

أولاً: خصائص ومزايا نظام التأمينات الاجتماعية:

خصائص نظام التأمينات الاجتماعية:

تعتبر التأمينات الاجتماعية من الأنظمة الاجتماعية الحديثة التي توفر الحماية الاجتماعية للأفراد العاملين من الأخطار التي تواجههم في حياتهم، ويتميز نظام التأمينات الاجتماعية عن غيره من نظم الحماية الاجتماعية الأخرى بعدة خصائص ومن أبرزها:

١. نظام إجباري تفرضه الدولة على المؤمن عليهم وأصحاب العمل، ويصدر بتشريع إلزامي، وهو من أنظمة القانون العام. لكن القانون العام قد يجيز للبعض أن ينضم إلى التأمين الاجتماعي، وذلك إذا أنشأ نظامًا اختياريًا، كما هو الشأن بالنسبة لأصحاب المهن الحرة وأصحاب الأعمال في عدد من الدول، فحينئذٍ يكون بالنسبة لهم اختياريًا على خلاف الغالب(1).

٢. تديره الدولة عن طريق مؤسسة خاصة، وتتولى الدولة دور الإشراف والمتابعة والمراجعة، ولا يسمح للشركات الخاصة إدارته خوفًا من ضياع حقوق المؤمن عليهم.

٣. نظام أساسه التعاون والتضامن والتكافل.

٤. لا يهدف إلى تحقيق الربح، لذلك لا تقوم به شركات التأمين الخاصة.

٥. يمول ذاتيًا عن طريق اشتراكات العمال وأصحاب العمل والدولة أحيانًا، وأموال التأمينات الاجتماعية تعفى من الضرائب في أغلب الدول.

(1) آل محمود، عبد اللطيف محمود، مرجع سابق، ص٧١.

٦. الطابع الحمائي لنظام التأمينات الاجتماعية، حيث يستهدف نظام التأمينات أساسًا حماية الطبقة العاملة بالإضافة إلى حماية النظام الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، ومن ثم فإن قواعده آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها إلا إذا كانت القاعدة من القواعد الحمائية للمؤمن عليه أو المستفيدين[1].

٧. يهدف لحماية العاملين من مخاطر اجتماعية محددة[2].

٨. يتسم بالشمول، حيث يشمل جميع العاملين، بغض النظر عن الجنس والنوع والدين.

٩. تكفل التأمينات الاجتماعية للمشمولين بأحكامها الحصول على مزايا أو منافع معينة، تستحق بشروط معينة للمستأمن أو لذويه بحسب الحال[3].

مزايا نظام التأمينات الاجتماعية:

يقدم نظام التأمين الاجتماعي العديد من المزايا التأمينية من معاشات وتعويضات للمؤمن عليهم وأفراد أسرهم عند استيفاء شروط معينة تعطي لهم حق استحقاقها، ويمكن تفصيل المزايا التأمينية التي يقدمها نظام التأمين الاجتماعي على الآتي:

(أ) المعاشات: المعاش هو مبلغ نقدي دوري يدفع للمستحق بصورة منتظمة شهريًا متى ما توفرت شروط الاستحقاق التي تختلف من خطر لآخر حسب طبيعة الخطر الاجتماعي. وتختلف المعاشات حسب الأخطار التي يتعرض لها المؤمن، وهي كالآتي:[4].

- معاش الشيخوخة.
- معاش الشيخوخة المبكر.
- معاش العجز الصحي.
- معاش الوفاة.
- معاش العجز الجزئي المستديم.
- معاش العجز الكلي المستديم.

---

(1) نايل، السيد عيد، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧ه، ص٣٣٠.

(2) يس، خالد محمد، الزكاة ونظم التأمين الاجتماعي دراسة مقارنة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، سلسلة بحوث الزكاة، ص٧.

(3) الباشا، محمد فاروق، التأمينات الاجتماعية ونظامها في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤١٦ه – ١٩٩٦م، ط٢، ص٨٢.

(4) أنظر الزكاة ونظم التأمين الاجتماعي لخالد محمد يس، مرجع سابق، ص٣٧-٣٨. والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، نبذة تعريفية، ص٨-١١.

- المعاش الشهري الإضافي.
- معاش البطالة.
- معاش المرض.
- معاش الأعباء العائلية "في حالات الحمل والولادة".
- معاش الفصل من العمل.

(ب) التعويضات: التعويض عبارة عن مبلغ من المال يدفع للمستحق دفعة واحدة في حالة عدم استحقاقه للمعاش، لعدم توافر شروطه فيه. والتعويض هو الأصل في الحماية الاجتماعية عن طريق التأمين الاجتماعي والذي يدفع في حال عدم استيفاء شروط استحقاق المعاش، ويعوض المستحق في إحدى الحالات الآتية[1]:

- الشيخوخة.
- العجز الصحي.
- الوفاة.
- استقالة المؤمن عليها بسبب الزواج.
- المغادرة النهائية للبلاد أو الهجرة للخارج.
- حالات الفصل والاستقالة.
- تعويض المُعالين، ويدفع للذين كان يعولهم المتوفي من أفراد الأسرة الذين لا يستحقون معاشًا.
- التعويض الإضافي، ويدفع بالإضافة للمعاش المستحق في حالات العجز والوفاة.

بالإضافة إلى هذه المزايا تقدم نظم التأمينات الاجتماعية مزايا أخرى للمستحقين كالمنح والتي تكون في حالتي الوفاة والزواج، واستبدال المعاش عن طريق قرض أو سلفية يدفع في حالة معاش الشيخوخة فقط لصاحب المعاش وليس لورثته، كما يقوم التأمين بالمساعدات الاجتماعية لتحسين الوضع المعيشي للمنتفعين من هذا النظام وتشمل هذه المساعدات حالات الصحة والعلاج، والتعليم، وكفالة الطلاب والأيتام والمعاقين من أبناء المعاشيين.

ثانيًا: أهمية التأمينات الاجتماعية:

لنظم التأمينات الاجتماعية دورًا هامًا وفعالاً في بناء المجتمع واستقراره والعمل على دعمه اقتصاديًا كونها أضحت ضرورة حتمية في حياة الفرد والمجتمع معًا إضافة إلى أنها ظاهرة صحية وعلاج اجتماعي ناجع أثبت

(1) المرجعين السابقين، الصندوق القومي، ص١١، يس، ص٣٨-٤٠.

فاعليته لبناء مجتمع سليم ومعافى، ويكمن العمل الهام الذي تلعبه التأمينات الاجتماعية في حياة الفرد من ناحية وكذلك في دعم الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى. وأبين هذه النواحي من خلال الأهمية الاجتماعية والاقتصادية كالآتي:

الأهمية الاجتماعية:

يمر الإنسان في حياته بعدة مراحل تبدأ بمرحلة الطفولة مروراً بالشباب وتنتهي بالشيخوخة، وفي مرحلة الشيخوخة يكون الأنسان في أشد الحاجة إلى من حوله لتوفير الرعاية الاجتماعية والاهتمام بسبب الأمراض التي تصيبه، إضافة إلى ما تعمله العوامل الفيزيولوجية والنفسية فيه الناتجة بشكل أساسي عن نقص المناعة، حيث يصبح المسن عرضة للأمراض المختلفة بالإضافة إلى ضعف النظر والسمع وتدني القدرة الذهنية، والشعور بالوحدة وتخلي الناس عنه، فلا يجد من يهتم به ويؤمن له متطلباته، ففي هذه الحالة يحتاج إلى مصدر مالي يؤمن له احتياجاته المعيشية من طعام ومسكن ودواء، وعندما يكون هذا الشيخ صاحب معاش فإن هذا المعاش سيجعله يعيش في بحبوحة لن تضطره إلى سؤال الآخرين ولن يشكل عبئًا ثقيلاً على أفراد أسرته وبالتالي سيخفف عن كاهل أسرته نفقات هم في حاجة إليها خاصة إذا كانت هذه الأسرة من ذوي الدخل المحدود وغير قادرة على تحمل هذه النفقات مما يضعف الروابط العائلية بين الأسرة، وهنا تؤدي التأمينات الاجتماعية دوراً اجتماعيًا مهمًا في إرساء وتمتين الروابط الأسرية بين الآباء والأبناء فلا شيء يهدم الإنسان ويحطم نفسيته قدر شعوره بأنه لم يعد نافعًا لأحد بل عائقًا وعالة على أقرب الناس إليه خاصة وإن المسنين يتميزون بحساسية زائدة نحو ذاتهم، وقديمًا قيل: "إن الإنسان يختزن لشيخوخته المال والذكريات"(1).

فالعامل الذي قضى معظم سني عمره في خدمة مجتمعه من خلال أدائه لعمله بإخلاص وجودة وإتقان من حقه أن تُكفل له حياة كريمة بعد مسيرة عمله الحافلة بالعطاء والمليئة بالإنجازات، وهنا تظهر أهمية التأمينات الاجتماعية من خلال صرف التعويض المناسب أو المعاش الذي يضمن له حياة كريمة فيما تبقى له من سني عمره، فإن ما زرعه هذا العامل في أيام شبابه من تعب وجهد لابد له أن يحصده في شيخوخته من خلال معاش سيحصل عليه عند الحاجة، والله تعالى يقول: **هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ**(2).

(1) أنظر دمراني، محمود، التأمينات الاجتماعية أهميتها- أهدافها- دورها في دعم الاقتصاد الوطني، مجلة التأمينات الاجتماعية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، دمشق، ١/٨/٢٠٠٥م، ع٦، ص١٦-١٧.
(2) سورة الرحمن: ٦٠.

الأهمية الاقتصادية:

تتجلى الأهمية الاقتصادية من خلال ما تقوم به التأمينات الاجتماعية في دعم الاقتصاد الوطني لارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من خلال عدة أهداف تسعى التأمينات الاجتماعية لتحقيقها كحماية العامل وأفراد أسرته من خلال تحريرهم من الخوف من مستقبلهم وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لما تشجعه من روح الاستقرار في نفس العامل وجعله ينصرف بكل طاقاته وإمكانياته إلى الإخلاص في العمل ورفع وتيرة العمل لاستقرار حالتهم النفسية، وقيام التأمينات الاجتماعية بدور الوسيط النزيه بين العامل من جهة وبين صاحب العمل من جهة أخرى فهي تقوم بإرساء واستقرار علاقات العمل بتحصيلها الاشتراكات المستحقة على العامل وصاحب العمل، كما تقوم التأمينات الاجتماعية بدور حيوي وهام في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني والعمل على تطويره ويتجلى ذلك من خلال استثمار احتياطي التأمين لديها بإقامة مشاريع استثمارية تعود بالنفع على العاملين إضافة إلى وجود فرص جديدة لتشغيل عدد أكبر من العمال وبالتالي المساعدة في مواجهة خطر البطالة والعمل على القضاء عليها أو الحد من ظاهرتها ما أمكن، وتعمل كذلك على الاستقرار الاقتصادي من خلال ما تؤديه التأمينات الاجتماعية من مزايا نقدية إذ تحفظ القوة الشرائية للمؤمن عليهم في حالات التقاعد والإصابة والعجز والوفاة (1).

ثالثًا: أهداف التأمينات الاجتماعية:

يعمل نظام التأمينات الاجتماعية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ومنها أهمها ما يلي(2):

الأهداف الاجتماعية:

- تعميق قيم التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- توفير الحماية الاجتماعية والحياة الكريمة للعاملين وأسرهم، وذلك بتأمين دخل شهري مستمر في حالات فقدان القدرة على العمل والكسب.
- يعمل على استقرار علاقات العمل بجمع الاشتراكات المستحقة ومن ثم دفعها للمؤمن عليهم وأسرهم عند الاستحقاق في معاشات وتعويضات وهو بذلك يعمل علي قيام أفضل روابط وعلاقات الإنتاج.

(1) دمراني، مرجع سابق، ص١٦- ١٧.
(2) الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، مرجع سابق، ص٣.

- طمأنة العاملين وأسرهم وتحريرهم من دواعي الخوف والقلق على مستقبلهم، بتأمينهم من الأخطار التي يتخوفون منها.
- المحافظة على أن يكون المجتمع معافى من الأمراض الاجتماعية كالحقد، والكراهية، والغش، والتسول. وذلك بتقليل التفاوت في الدخول، عن طريق إعادة توزيع الدخل المتمثل التأمين الاجتماعي وغيره من الأنظمة الأخرى كالزكاة والضمان الاجتماعي.

الأهداف الاقتصادية:

- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمار فائض الأموال في مختلف قطاعات الإنتاج.
- المساهمة في الحد من البطالة عن طريق استيعاب عدد أكبر من العمال والموظفين في المشاريع الاستثمارية التي تقوم أنظمة التأمينات الاجتماعية بإنشائها.
- توفير الاستقرار المادي والنفسي للمؤمن عليهم مما يسهم في رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج.
- تخفيف العبء المالي الواجب على الدولة من رعاية المحتاجين وكفايتهم، وكثير من المستفيدين من التأمين الاجتماعي لو أنقطع عنهم بدل الدخل، أو تركوا لتحمل مصاريفهم الطارئة، لأصابهم الفقر والمرض، وفي ذلك من الشرور والمفاسد ما فيه على الدولة والمجتمع[1].
- مساهمة استثمارات التأمينات الاجتماعية في المشاريع ذات المردود المباشر على المؤمن عليهم مما يساعد على الاستقرار والحد من تسرب الأيدي العاملة[2].
- الاستقرار الاقتصادي من خلال ما تؤديه التأمينات الاجتماعية من مزايا نقدية إذ تحفظ القوة الشرائية للمؤمن عليهم في حالات التقاعد والعجز والوفاة[3].
- حماية القطاع الخاص من التعرض لأزمات مالية نتيجة مطالبته بتعويضات مستخدميه أو تأدية استحقاقاتهم المقررة بنص القانون، فالتأمينات الاجتماعية تحل محل صاحب العمل في أداء المستحقات التي يلتزم بأدائها للعامل[4].

(1) آل محمود، مرجع سابق، ص٣٣٧.
(2) وأهداف التأمينات الاجتماعية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية "اليمن"، منشور على الرابط التالي: رابط
(3) دمراني، محمود، مرجع سابق، ص١٧.
(4) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثالث : استثمار أموال التأمين الاجتماعي :

أولاً : أهمية استثمار أموال التأمين الاجتماعي :

يعتمد نظام التأمين الاجتماعي على ثلاثة أطراف هم أصحاب العمل والمؤمن عليهم والدولة، وذلك من حيث تمويل النظام والمستحقين لهذا النظام، ويتم استثمار هذه الأموال للوفاء بالمتطلبات اللازمة من سياسة التشغيل وتغطية المخاطر المهنية والإنسانية.

إذ لا يمكن ترك فائض أموال التأمينات الاجتماعية من غير استثمار خوفًا من تآكلها بفعل التضخم، لما للتضخم من آثار واضحة على زيادة تكلفة المعيشة عامًا بعد آخر، ولأنه لا قيمة للمزايا التي تقدمها نظم التأمينات الاجتماعية إذا لم تساير هذه المعاشات الارتفاع النسبي لنفقات المعيشة، كما للتضخم آثاره على ضياع العائد من استثمار أموال التأمينات الاجتماعية إذا لم توجد السياسة الاستثمارية الرشيدة التي يمكنها توجيه هذه الاستثمارات الوجهة الصحيحة التي تستطيع معها أن تساير هذا التضخم، وآثار التضخم على التأمين عمومًا لا يمكن إغفالها، فهو يشكل أكبر المصاعب التي تعترض المشروعات التأمينية طويلة الأجل، والتي تتمثل في صورة زيادة تكلفة المزايا عامًا بعد آخر، وزيادة المصروفات الإدارية من فترة لأخرى، وخاصة خلال الآجال الطويلة[1].

وتقوم إدارة التأمين الاجتماعي باستثمار الاحتياطيات المتمثلة في اشتراكات الأفراد وفق مبادئ الاستثمار المتعارف عليها، من حيث الضمان والربحية والسيولة، بهدف المحافظة على الأموال من التآكل بفعل التضخم وتنمية موارده المالية ليكون قادرًا على الوفاء بالتزاماته المستمرة تجاه شركاء الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير احتياجات ومتطلبات العمل من مصروفات إدارية ومرتبات عمال وموظفين.

ولأموال التأمين الاجتماعي أهمية خاصة لارتباطها بمستقبل شريحة مهمة في المجتمع وهي شريحة العمال والتي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، لذلك تضع معظم مؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي نصب عينيها عدة اعتبارات تلتزم بها في مجال استثمار فائض أموال التامين الاجتماعي حيث تتمثل تلك الاعتبارات في[2]:

١. توافر الضمان الكافي للأموال المستثمرة، بحيث لا تتعرض لأي مخاطر قد تعرض أي جزء منها للضياع.

٢. الالتزامات الخاصة بنظام التأمين الاجتماعي، هي التزامات طويلة الأجل.

(1) الدسوقي، السيد إبراهيم، استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م، ص١١.

(2) العبدالله، السيد خلف الله، محاضرة بعنوان: استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، موقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية "سوريا"، منشور على الرابط: رابط

٣ . الاهتمام بعامل السيولة النقدية حرصًا على تسييل أي جانب من الاستثمارات قد يتطلب الأمر الاحتياج إليه إذا ما دعت اعتبارات توفير السيولة النقدية إلى ذلك .

٤ . الربحية أو تعظيم الربح الناتج من استثمارات تلك الأموال، لضمان استمرارية صناديق التأمين الاجتماعي في تأدية خدماتها .

٥ . دعم الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوجيهها لمشروعات الخطة من خلال المؤسسات المعنية .

ثانيًا : صور استثمار أموال التأمين الاجتماعي ومجالاته :

سبقت الإشارة إلى أن أنظمة التأمينات الاجتماعية لا تستهدف تحقيق الأرباح بقدر ما تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للمؤمن عليهم، وأن مصدر التمويل الرئيس لهذا النظام هو الاشتراكات التي تستقطع من رواتب المؤمن عليهم وأصحاب العمل، وتمثل هذه الاشتراكات فوائض مالية ضخمة تحت تصرف أجهزة التأمين الاجتماعي، وأنجع الطرق للمحافظة على هذه الأموال هو استثمارها وتنميتها لتكون قادرة على الإيفاء بمستحقات المؤمن عليهم في المدى البعيد .

ولا توجد طرق محددة تلتزم بها مؤسسات التأمين الاجتماعي في استثمار أموالها، حيث لكل مؤسسة حريتها في التوظيف الأمثل لمواردها المالية حسب الفرص المتاحة لها، وتختلف هذه الفرص من دولة لأخرى، فإن ما تجده مؤسسة في دولة ما من فرص استثمارية تختلف ما تجده مؤسسة أخرى في دولة أخرى، كما تختلف خبرات وقدرات القائمين على إدارة هذه المؤسسات وهذا أمر طبيعي حيث لكل مدير سياساته وطرقه في توظيف أموال مؤسسته، لهذا أقول لا يمكن إلزام مؤسسات التأمين الاجتماعي بتبني نظام استثماري موحد، وعلى كل مؤسسة أن تستثمر أموالها بقدر ما لديها من فرص متاحة .

ولابد من مراعاة مبادئ الاستثمار كمبدأ ضمان قيمة الأموال المستثمرة، وتحقيق أعلى معدل عائد ممكن مع ضمان انتظامه، وتنويع أوجه الاستثمار بحيث يتم توزيع المخاطر على قنوات استثمارية مختلفة، وتوافر السيولة لأي مشروع اقتصادي لكي يواجه التزاماته النقدية حتى لا يتوقف عن سداد الحقوق التي يلتزم بأدائها النظام التأميني إلى المؤمن عليهم بالنسبة لنظم التأمين الاجتماعي، وتوزيع الاستثمارات بين استثمارات طويلة وقصيرة الأجل خاصة الودائع لأجل حيث تتوفر السيولة في نظم التأمين الاجتماعي من الاشتراكات الدورية، والدخل

الدوري من الاستثمارات، واستحقاق الأموال المستثمرة مثل السندات والودائع وتحقيق مصلحة مباشرة للمؤمن عليهم[1].

وتقوم نظم التأمين الاجتماعي عند استثمار أموالها بتنويع أوجه ومجالات الاستثمار لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها، ويتم توجيه هذه الأموال فور تحصيلها إلى أوجه الاستثمار مباشرة حتى يمكن تحقيق المعدل المناسب، كما أن الأساس الفني في تمويل أنظمة التأمينات الاجتماعية يدخل في حسابه ضرورة هذا الاستثمار الفوري، وعلى ذلك فإنه يمكن الإفادة من مجال الاستثمار قصير الأجل كالودائع قصيرة الأجل لحين توافر الدراسات اللازمة لإجراء استثمارات متوسطة وطويلة الأجل. وبعد الاستعداد اللازم للدخول في مجالات الاستثمار متوسط وطويل الأجل تقوم الجهات المختصة بإدارة الاستثمار بإعداد الدراسات اللازمة كالأنواع المختلفة للاستثمار، وكذا أفضل مناطق الاستثمار وأكثرها أمانًا استقرارًا، ومعدل الربح المتوقع، ومن أفضل المجالات المتاحة للاستثمار متوسط وطويل الأجل القطاع الصناعي، والزراعي، وقطاع الأراضي والعقارات، وقطاع الاستثمارات العامة في الأوراق المالية، وقطاع الخدمات، والجدير بالذكر أنه يجب تأجيل الدخول في مثل هذه المشروعات التي تخدم العمال لحين استقرار النظام وتحقيق الرسوخ المالي للمشروع[2].

المصادر والمراجع:

١. السبهاني، عبدالجبار حمد عبيد، شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام: دراسة تقديرية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢٣، ع١.

٢. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ه، ط٣، ج١١، ص٥٨٨. عمر، أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب،١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م، ج ٣.

٣. حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م.

٤. القرشي، خالد بن عبدالله مسلم، التكافل الاجتماعي في ضوء القرآن والسنة، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة، الزقازيق، ٢٠٠٧، ع ١٩.

٥. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦. مسلم بن الحجاج أبو الحسن، المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧. أبو زهرة، محمد، التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة جديدة، ١٩٩١م.

٨. علوان، عبدالله ناصح، التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار السلام.

٩. فيض الله، محمد فوزي، منهج الإسلام في التكافل الاجتماعي، مجلة الوعي الإسلامي ـ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ١٩٤٧م، مج١٠، ع١١٤.

١٠. آل محمود، عبد اللطيف محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، بيروت، ١٤١٤ه – ١٩٩٤م.

١١. التركي، عبدالله بن عبدالمحسن بن عبدالرحمن، التكافل الاجتماعي، مجلة صوت الأمة – الهند، ١٩٩٨م، مج ٣٠، ع ١٢,١١.

(1) أنظر: عبدالعظيم، حمدي، أساليب استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، ٢٠٠٤م، ع١٠٦، ص٩-١١.

(2) للمزيد حول مجالات الاستثمار أنظر: الدسوقي، مرجع سابق. ص ٧١، ثم من ١٢١-١٢٣.

١٢. الشيخ، أحمد ناصر محمد، أثر الرقابة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالتطبيق على إدارة الاستثمار، الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، ١٩٩٦م.
١٣. ابن فارس، أحمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م، ط ٢. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
١٤. الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م، ط ٨.
١٥. الزرقاء، مصطفى أحمد، نظام التأمين موقعه في الميدان الاقتصادي وموقف الشريعة منه، المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٩٧٦م.
١٦. الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، نبذة تعريفية.
١٧. شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ١٤٢٧ه –٢٠٠٧م، ط٦.
١٨. عبدالله، سلامة، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ط٤.
١٩. الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج١.
٢٠. مدني، كمال علي، تقويم تجربة التأمين الاجتماعي في السودان، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، أوراق ندوة الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة، اصدارة ٤٧، ٢٠٠٤م.
٢١. السالوس، علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مكتبة دار القرآن، مصر، ودار الثقافة، الدوحة، ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م، ط٧.
٢٢. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م، ط٢، ج٤.
٢٣. الجيزاني، محمد بن حسين، فقه النوازل "دراسة تطبيقية تأصيلية"، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م، ط٢، ج٣.
٢٤. المصري، رفيق يونس، فقه المعاملات المالية لطلبة كليات الاقتصاد والإدارة، دار القلم، دمشق، ١٤٣٣ه – ٢٠١٢م، ط٤.
٢٥. قلعة جي، محمد رواس، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، دار النفائس، لبنان، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م، ط٦.
٢٦. معجم اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ص٥٤٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم، بيروت، ج٦.
٢٧. الخفيف، علي، الضمان في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٢٨. نايل، السيد عيد، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧ه.
٢٩. يس، خالد محمد، الزكاة ونظم التأمين الاجتماعي دراسة مقارنة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، سلسلة بحوث الزكاة.
٣٠. الباشا، محمد فاروق، التأمينات الاجتماعية ونظامها في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤١٦ه – ١٩٩٦م، ط٢.
٣١. دمراني، محمود، التأمينات الاجتماعية أهميتها– أهدافها– دورها في دعم الاقتصاد الوطني، مجلة التأمينات الاجتماعية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، دمشق، ٢٠٠٥/٨/١م، ع٦٤.
٣٢. أهداف التأمينات الاجتماعية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية "اليمن"، منشور على الرابط التالي: رابط.
٣٣. الدسوقي، السيد إبراهيم، استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
٣٤. العبد الله، السيد خلف الله، محاضرة بعنوان: استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، موقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية "سوريا"، منشور على الرابط: رابط.
٣٥. عبد العظيم، حمدي، أساليب استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، ٢٠٠٤م، ع١٠٦.

إدراج الصكوك الإسلامية في البورصات العالمية: الأهداف والنتائج

د. حاتم الحبيب غومة

أستاذ مشارك، جامعة سانت فرانسيس إكزافيير، كندا

المدير التنفيذي لشركة غولديناريوس

لا يكاد يختلف إثنان في أنّ الصكوك الإسلامية تُعدُّ من أكثر العقود الإسلامية شيوعا. ولذلك كُتبت عنها العديد من المقالات البحثيّة والصحفيّة ونُظّمت من أجلها العديد من المؤتمرات العلميّة والورشات التقنيّة، ولكن رغم ذلك تبقى من الأوراق المالية الأقلّ فهما والأكثر تعقيدا وغموضا بالنسبة للكثير من المهتمين وأهل التخصص فضلا عن الناس العاديين. ولعلّ من أبرز أسباب هذا الغموض، قلّة الإلمام بالجوانب التقنية لهذه الورقة المالية. فمنّا من يجزم بأنّها أداة دين لا غير، لا تختلف عن السندات التقليدية. ومنّا من يُنزّهها عن تلك المَنزلة فيجعل منها الحلّ لكل مشكلة تمويليّة، والمحُفّز لكل انكماش تنمويّ. وبين هذا وذاك تكمن آراء عديدة يغلب عليها التحفّظ والخوف من خوض غمار تجربة إصدار صكوك أو حتى الاستثمار فيها.

نتناول في هذا البحث جانبا من الجوانب التقنيّة للصكوك الإسلامية التي قلّما خاض فيه الخبراء، وهو إدراج الصكوك في الأسواق المالية العالمية. وسنستعرض خلال بحثنا هذا تعريف الإدراج أولاً ثمّ نعرّج لاستعراض أهم غاياته وأهدافه والأسباب الحقيقيّة التي تدفع مصدري الصكوك إلى إدراجها خاصّة في البورصات العالمية. وسنناقش بعدها واقع إدراج الصكوك في الأسواق العالمية ونستعرض طبيعة وخصائص الأسواق التي تُدرج فيها الصكوك عادة. ثمّ نحلّل كيفيّة تعامل البورصات العالمية مع الصكوك المدرجة لنرى إلى أيّ مدى تراعي هذه البورصات الخصائص الشرعية للصكوك الإسلامية. وأخيرا يستعرض البحث بعض النصائح والمقترحات التي من شأنها أن ترتقي بالممارسات العملية لإدراج الصكوك إلى مستوى يجعلها أكثرا توافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الإدراج: تعريفه والمزايا المرجوّة منه

يُعرّف الإدراج تقنيّا بأنّه عمليّة تسجيل ورقة مالية لدى هيئةٍ رقابيّةٍ ثُمَّ سوقٍ ماليةٍ لتكون بذلك قابلة للتداول بين المستثمرين في بلد معين وعلى منصّة السوق. ومصطلح الإدراج هو أكثر شيوعا واستعمالا بالنسبة للأسهم (على عكس السندات وسنُوضّح سبب ذلك لاحقا) حيث أنّ الشركات، وعند بلوغها مستوى معينّ من النموّ،

يتمّ إدراجها في البورصة لرفع رأس مال الشركة ويمكن على إثر ذلك لعموم المستثمرين أن يصبحوا مساهمين بمجرد اكتتابهم وشرائهم لأسهم الشركة. ويُلاحظ اختلاف عملية الإدراج من حيث التعقيد والتكلفة والوقت الذي تستغرقه حسب البلد، والسوق المالية، والهيئة الرقابية، وطبيعة الورقة المالية، إلخ.

ولإدراج الأوراق المالية في الأسواق مزايا عِدَّة لعلّ من أبرزها التسعير أو اكتشاف الأسعار / إنتاج الأسعار (ما يُعَبَّر عنه باللغة الأنكليزيّة بمصطلح Price Discovery). حيث تُمثّل منصّات التداول في البورصات المالية مكانا مثاليّا لاستقبال عروض البيع والشراء من المشاركين في السوق لغرض تداول الورقة المالية ومن ثَمّ الاتفاق على سعر مُحدّد يقبله المستثمرون لشراء أو بيع الورقة. والنتيجة الحتميّة لهذه العمليّة هو تسعير الورقة المالية (اكتشاف الأسعار / إنتاج الأسعار).

بالإضافة إلى مزيّة التسعير، هناك مزايا أخرى قيّمة للإدراج نذكر منها على سبيل المثال توسيع قاعدة المستثمرين، والقدرة على تعبئة موارد مالية إضافية من المستثمرين مباشرة من خلال إصدارات جديدة بأقل تكلفة، وخلق سوق ثانوية نشطة يمكن للمستثمرين من خلالها تداول الورقة المالية (السيولة)، وإمكانية تقديم برامج الخيارات على الأسهم للموظفين بالنسبة للأسهم (stock option plans)، وإمكانية تقديم الأوراق المالية المُدرجة كوسيلة دفع عند الاستحواذ على شركات أخرى (بالنسبة للأسهم)، هذا بالإضافة إلى مزيّة التعريف بالشركة حيث يُعزز الإدراجُ مصداقية المُصدِرَ ويحسن سمعته لدى المستثمرين.

ذكرنا سابقا أنّ مصطلح الإدراج هو مصطلح يخصّ بالأساس الأسهم وليس السندات التقليدية الربوية أو ما شابهها من أوراق مالية أخرى. حيث تُشير دراسة أجراها بنك التسوية الدولي مؤخرا (Nagel 2018، ص ١٣) إلى أن حجم تداول سندات الشركات على جميع منصات التداول الإلكترونيّة ذات سجلاّت الأوامر المحدّدة (Limit Order Books) لا تتجاوز ٥٪ من حجم التداول الإجمالي على هذه المنصّات. كما يبينّ الرسم البياني التالي تداول السندات في بورصة نيويورك كَنِسْبةٍ مئوية من تداول الأسهم منذ سنة ١٩٢٥م. يبدو جليّا أنّ هذه النسبة في تناقص مستمر حتّى أنّها تكاد تبلغ الصفر في السنوات الأخيرة.

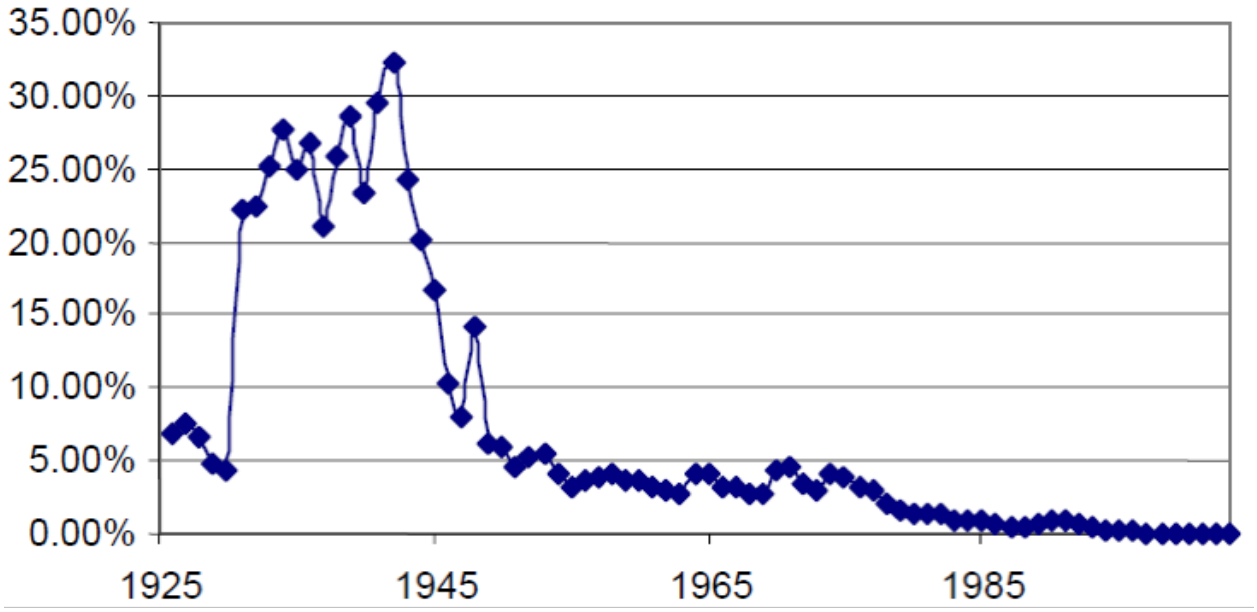

المصدر: بورصة نيويورك (NYSE) – (2018) Biais and Green

يبدو هذا الأمر (صغر حجم السندات المُدرجة، أو بالأحرى عزوف مصدري السندات التقليدية عن إدراجها) غريبا للوهلة الأولى خاصّة إذا ما أخذنا في الإعتبار ضخامة حجم سوق السندات العالمي مقارنة بحجم سوق الأسهم العالمي. فقد بلغ حجم سوق السندات في العالم حسب تقرير SIFMA FACT BOOK لسنة ٢٠١٨ أكثر من ١٠٠ ترليون دولار أمريكي مقارنة بحوالي ٨٥ ترليون بالنسبة لحجم سوق الأسهم. كما يبدو الفرق شاسعا أيضا إذا نظرنا إلى إجمالي الإصدارات لسنة ٢٠١٧ حيث فاقت ٢١ ترليون دولار بالنسبة للسندات ولم تتجاوز ٧٢١ مليار دولار فقط بالنسبة للأسهم. فما السبب في أنّ الأغلبيّة الساحقة من السندات (وعلى عكس الأسهم رغم ضخامة حجم سوقها) لا يتمّ إدراجها في الأسواق المالية على الرغم من ضخامة عدد مُصدِريها وسمعتهم؟

قبل أن نجيب عن سؤالنا هذا، يجب أن نشير إلى أنّ عدم (شيوع) إدراج السندات في الأسواق المالية لا يعني بتاتا غياب السيولة أو انعدام تداول هذه الأوراق في أسواق ثانويّة. بل يتمّ تداول هذه السندات (أو جلّها) في إطار صفقات غير منظّمة خارج البورصة وهو ما يعبَّر عنه باللغة الأنكليزيّة بمصطلح Over The Counter-OTC.

ولمعرفة سبب عزوف مصدري السندات التقليدية عن إدراجها في الأسواق المالية، يتوجّب علينا أوّلا العودة والتوقف لبرهة عند الهدف الأوّل وراء إدراج الورقة المالية والذي أسلفنا ذكره وهو التسعير (Price Discovery)، أي العمليّة التي ينتج عنها إيجاد سعر يقبله البائع والمشتري لتداول سلعة أو ورقة مالية

مُعيّنة. توجد عوامل كثيرة تؤثر في عمليّة اكتشاف الأسعار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. من تلك العوامل نذكر مثلا حجم العرض والطلب، والمناخ الإقتصادي، والإجتماعي، والسياسي، ونفسيّة المستثمرين، ومدى قابليّتهم للمخاطرة، إلخ. فلإيجاد سعر التداول في السوق لورقة مالية ما (اكتشاف السعر)، ترتكز هذه النظريّة على التوقّع أو التكهّن بأهمّ مدخلات نموج تقييم (Valuation Model) يتمّ اختياره لغرض التسعير، بالإضافة إلى أيّ عامل آخر يمكنه أن يؤثّر على تلك المدخلات. على سبيل المثال، يلجأ خبراء المالية غالبا لنموذج التدفّق النقدي المخصوم (Discounted Cash Flow) لتقييم الأوراق المالية. بطريقة مبسّطة، يُكتب نموذج التدفّق النقدي المخصوم هكذا:

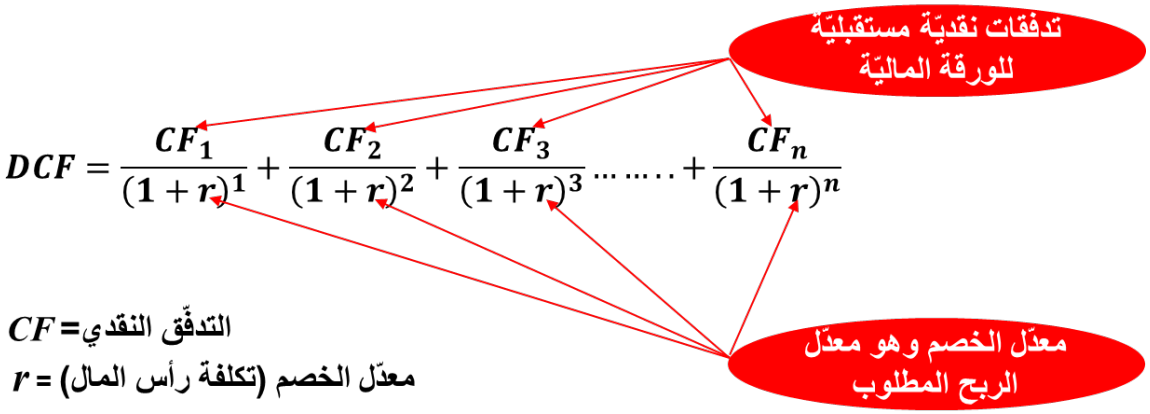

فلتقييم سهم شركة معيّنة، يتوجّب على المحلل المالي التكهّن بالتدفقات النقدية المستقبليّة (CF) وكذلك بمعدّل الخصم (r). بالنسبة للأسهم، يحتاج هذا النموذج لسوق مال فعّال أين تتشابك معلومات اقتصاديّة ومالية من مصادر متنوّعة وتتقاطع فيه تكهّنات وآراء مختلفة من عدّة مستثمرين تساعد على تحديد توقعات الأرباح الموزّعة، وتوقّعات قيمة السهم المستقبليّة، بالإضافة إلى توقّعات قيمة رأس المال (معدّل الخصم).

لو طبّقنا هذا النموذج على السندات التقليدية لوجدنا أنّ الحاجة إلى منصّةٍ للتداول ليست ملحّة أو على الأقل ليست بنفس الأهميّة كما هو الحال بالنسبة للأسهم. والسبب وراء ذلك هو أنّه بالنسبة للسندات، تكون الفوائد الموزّعة ورأس المال في أغلب الأحيان معروفة مسبّقا، ممّا يسهّل عمليّة التسعير ويجعل من إدراج السند في بورصة للتداول أمرا أقل أهمية.

بالإضافة إلى سهولة تسعير السندات مقارنة بالأسهم، هناك سبب ثان رئيس لعدم إدراج مُعظم السندات في أسواق مالية. يتلخّص هذا السبب في كِبر حجم هذه السوق الذي يفوق بكثير القدرات التنظيميّة واللوجستيّة لأعتى الأسواق العالمية، حيث يمثّل تنوّع السندات (إصدارات بأحجام مختلفة، وبعملات مختلفة، وبتواريخ

استحقاق مختلفة، الخ) أكبر عائق لإدراج كلّ السندات. هذا على عكس الأسهم، حيث أنّ أغلبيّة الشركات لها سهم واحد لا يتغيّر. لنأخذ مثالا بسيطا على ذلك. بنهاية سنة ٢٠١٧ بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة اليابان حوالي ٣٦٠٤ شركة. فلو أنّ كل شركة من هذه الشركات تصدر بضع إصدارات من السندات سنويّا، بالإضافة إلى إمكانية أن تصدر الحكومات والولايات والبلديات في اليابان سندات وتدرجها في بورصة اليابان، فإنّ لنا أن نتصور صعوبة تعامل بورصة اليابان مع هذا الأمر من الناحية اللوجستية. هذا بالإضافة إلى صعوبة تعامل المستثمر واستيعابه لهذا الكم الهائل من الأوراق المالية ممّا سيسبب التباسا كبيرا يُصعّب عليه أخذ قرارات ناجعة.

ولسائل أن يسأل، حيث وصلنا إلى هذا المستوى من التحليل، ما علاقة الصكوك الإسلامية بكل هذا؟ أليست الصكوك الإسلامية "**وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص**" (حسب تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الأيوفي). ألا يجعلها هذا في المجمل أشبه بالأسهم منها بالسندات؟ لن يتردّد أحد بالإجابة "بنعم" لو اقتصرنا على المستوى النظري لهذا التعريف. أمّا على أرض الواقع فالأمر فيه نظر حيث نعلم يقينا أنّ التطبيقات العمليّة في أسواق الصكوك الإسلامية تجعل الكثير من الإصدارات الحاليّة للصكوك، وللأسف، ليست سوى محاكاة لسندات الدين التقليدية. ففي السوق الثانويّة، لا توجد فروق فيما يتعلق بأحكام وطُرق تداول الصكوك مقارنة بالسندات التقليدية حيث يتم استعمال نفس الوُسطاء (Market Makers / Dealers)، كما يُستعمل نفس مصطلح العائد الثابت ومصطلح القيمة الإسميّة الثابتة للورقة المالية (Principal & Coupon)، بالإضافة إلى الإستعانة بنفس معايير تقييم الأداء السوقي على غرار نسبة التحدّب ومدى حساسية السعر لتغيُّر أسعار الفائدة (Duration & Convexity) وهي معايير تُستعمل بالأساس في تقييم أداء السندات التقليدية. كما يتمّ أيضا اللجوء إلى نفس المرجعيّة الربحيّة لمقارنة الأداء (نفس منحنى عائد السندات المصدرة سابقا).

طبعا لا نختلف في أنّه ومن منظور شرعيّ ونظريّ بحت، يُعدّ هذا إخلالا كبيرا وإجحافا في حقّ الصكوك. حيث ينتُج عن هذا إختزال لثراء هياكل الصكوك المختلفة ويُقزّم مختلف هذه الهياكل في هيكل واحد يتلخّص في أنّه يدُرّ عائدا ثابتا ويضمن رأس مال المستثمر. ولكن ما نريد أن نخلص إليه هنا هو أنّه من الناحية التقنيّة، وخاصّة خارج حدود الدول الإسلامية، لا يرى المستثمر فرقا بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية. وهنا

يبرز سؤال محوريّ: بما أنّ الصكوك تُعامل معاملة السندات التقليدية، ونظرا لعزوف مصدري السندات التقليدية عن إدراجها في أسواق مالية حسب ما ذكرنا سابقا، لماذا كلّ هذا الزخم حول إدراج الصكوك؟ بل لماذا تُدرج الصكوك من الأساس إذا كانت في أغلبها محاكاة لسندات تقليديّة لا جدوى كبيرة في إدراجها؟

هنا تبدو المفارقة الكبيرة التي قلّ الحديث عنها والتي اختلفت فيها الصكوك عن السندات الربويّة اختلافا لا تُخطِئْه عين. فرغم أنّ الصكوك تُعامَل (تقنيّا) معاملة السندات كما أسلفنا، إلاّ أنّ جل الصكوك (على عكس السندات)، خاصة تلك التي تستهدف مستثمرين أجانب، يتمّ إدراجها في بورصات عالمية. فما السبب وراء ذلك؟ ولماذا تختلف الصكوك عن السندات (من الناحية التقنية) في الإدراج فحسب؟

يبين الجدول التالي عدد ونسبة الصكوك (بالدولار الأمريكي) المُدرجة في الأسواق المالية حسب قاعدة بيانات رويترز بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٩.

	النسبة
الصكوك المدرجة	94.2%
الصكوك الغير مدرجة	5.8%
الإجمالي	100.0%

(بيانات مجمّعة من تمصون رويترز بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٩)

يبدو جليّا أن السواد الأعظم (٩٤.٢٪) من الصكوك المُصدَرة بالدولار الأمريكي يتم إدراجها في بورصات عالمية. بل إنّ نسبة تكاد تصل إلى نصف هذه الصكوك يتم إدراجها في أكثر من بورصة عالمية كما يبين ذلك الجدول التالي:

	النسبة
صكوك أحاديّة الإدراج	56.9%
صكوك ثنائيّة الإدراج	33.8%
صكوك ثلاثيّة الإدراج	9.2%
الإجمالي	100.0%

(بيانات مجمّعة من تمصون رويترز بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٩)

لماذا تُدرج الصكوك في الأسواق العالمية؟

قبل أن نمضي قدما ونخوض في حيثيّات وخصائص إدراج الصكوك، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الظاهرة ليست غريبة عند خبراء الاقتصاد والمال، حيث أنّ مصطلح الصكوك يبقى مصطلحا جديدا نسبيا ودخيلا نوعا ما على ما تعارف عليه المستثمرون (لا سيما في البلدان الغير إسلامية). كما أنّ هذه الظاهرة ليست جديدة ولا حكرا على مصطلح الصكوك وحده، حيث أنّ السندات التقليدية كانت في بدايتها تُدرج في الأسواق المالية. غير أنّه ومع زيادة حجم السوق وتنوّع وتنامي نسق الإصدارات، بدأ منذ ثلاثينيّات القرن الماضي تراجع إدراجها في الأسواق مقابل زيادة تداولها خارج الأسواق المنظمة. فيكون بذلك السبب الرئيس وراء إدراج السندات هو التعريف بها لا غير. ودليل ذلك أنّه مع مرور الزمن اكتسبت السندات التقليدية شهرة كبيرة لدى المستثمرين فصار الإدراج شيئا ثانويا لا يضيف الكثير للورقة.

وعلى غرار الصكوك، يمكننا أيضا ملاحظة الظاهرة بعينها لدى أغلب السندات الخضراء (Green Bonds) عند ظهورها مع أواخر العشريّة الأولى من هذه الألفيّة. حيث برز هذا المصطلح الجديد إلى الأسواق المالية سنة ٢٠٠٧ تقريبا ولم يكن مألوفا حينها، ممّا دفع بمصدري تلك الأوراق إلى إدراجها في أسواق مالية للتعريف بها. فحسب تقرير Climate Bonds Initiative لشهر فبراير ٢٠١٧، فإنّ ٧٢٪ من السندات الخضراء المتداولة نهاية ٢٠١٦ (تقدّر قيمتها بحوالي ١٣٠ مليار دولار) مُدرجة في بورصات عالمية أهمّها بورصة لوكسمبورغ.

هكذا يبدو أنّ السبب وراء إدراج الصكوك في الأسواق المالية هو بالأساس التعريف بهذه الورقة المالية وليس خلق أو البحث عن سوق ثانويّة نشطة للمستثمرين، لأنّ حجم التبادل في السوق الثانويّة يبقى ضعيفا جدّا. فحسب التقرير الشهري لبورصة لندن لشهر يناير ٢٠١٩، فإنّ حجم التداول اليومي (على منصّة التداول لبورصة لندن) للأوراق المالية التي تمثّل دينا (من ضمنها الصكوك) لم يتجاوز ٠.٢ مليون جنيه إسترليني لسنة ٢٠١٨ (مقارنة بأكثر من ٥ مليار جنيه بالنسبة للأسهم).

طبيعة الأسواق التي تُدرج فيها الصكوك

عرفنا الآن السبب الحقيقي وراء إدراج الصكوك في البورصات العالمية وهو أساسا التعريف بها لدى المستثمرين لاسيما في البلدان غير المسلمة والأقل تعرضا لصناعة المالية الإسلامية. لنرى الآن إن كان للبلدان والأسواق التي تُدرج فيها الصكوك خصائص تجعلها الوجهة المفضّلة للمُصدرين؟

يبين الرسم التالي البورصات العالمية الأكثر استقطابا للصكوك الإسلامية المُصدَرة بالدولار الأمريكي. تحتلّ بورصة إيرلندا المرتبة الأولى عالميا حيث يتم إدراج حوالي ٤٨٪ من الصكوك أحاديّة الإدراج (المُدرجة في سوق واحدة) بالدولار الأمريكي. تليها بورصة سنغافورة بنسبة ١٣.٢٠٪ ثمّ بورصة لندن بنسبة ١٢.٧٪.

نسبة الإدراج حسب السوق باعتبار الإدراجات الأحاديّة فقط

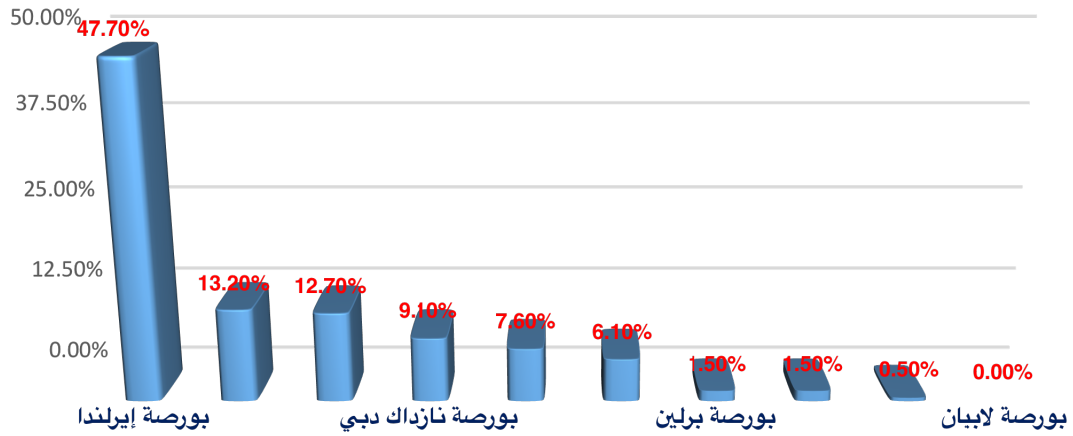

لنستعرض الآن أهمّ خصائص هذه الأسواق التي تجعلها الوجهة المفضّلة لمُصدري الصكوك. وسنبدأ بخصائص الحوكمة للبلدان التي يتم فيها إدراج الصكوك ونقارنها بالبلدان التي تُصدَر منها الصكوك. ونعني هنا بالبلد التي تُصدَر منه الصكوك بلد الشركة أو الجهة المستفيدة من الإصدار وليس بلد الشركة ذات الغرض الخاص التي تُستعمل في الإصدار. وسنقارن المكوّنات الستّة التي يُصدرها البنك الدولي لمقارنة الحوكمة الرشيدة بين الدول، وهذه المكوّنات هي (وتُعطى علامة من ٠ إلى ١٠٠ لكل صنف و١٠٠ هي أحسن علامة): الحريّة والمساءلة في البلد، والاستقرار السياسي والأمن في البلد، ونجاعة وفعالية الحكومة، وجودة القوانين، وسيادة القانون واحتمال وقوع الجريمة، وأخيرا مكافحة الفساد.

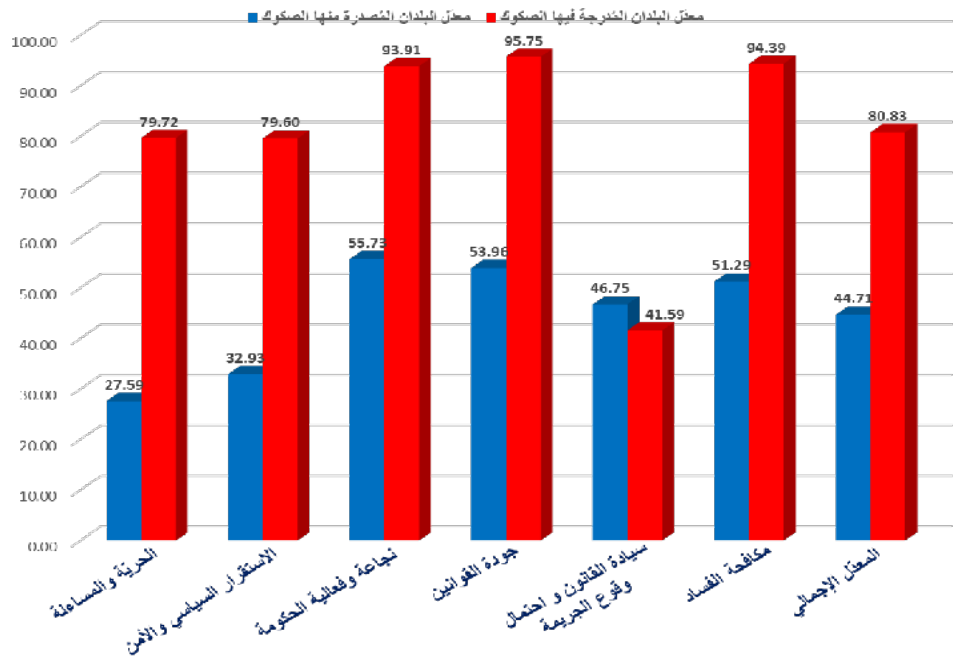

المصدر: بيانات مجمّعة من البنك العالمي The Worldwide Governance Indicators, 2018

يبينّ الرسم أعلاه أنّ الدول التي يتمّ فيها إدراج الصكوك، هي بالدرجة الأولى دول ذات مستوى عال من الحوكمة الرشيدة ونجاعة القوانين (علامة إجمالية تقدر ب ٨٠.٨٣ من ١٠٠). و هذا ليس غريبا لأنّ المستثمر يبحث أوّلا وبالأساس عن المناخ المناسب (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي) الذي يمكّنه من الاستثمار في بيئة يطمئن فيها على ممتلكاته. وهذا المناخ المناسب يتطلّب قوانين ناجعة تحمي المستثمرين من أي خطر ممكن. وما يعزز هذا الاستنتاج أنّ جلّ الصكوك المُصدرة في الأسواق العالمية تخضع لقوانين أجنبيّة (وبالأخص القانون البريطاني).

بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة، يسعى المستثمر إلى الاستثمار في الأسواق المالية التي تمكّنه من تداول الورقة المالية بيعا وشراء دون عناء (تقنية متطوّرة، سيولة عالية، شفافيّة، إلخ). من أجل ذلك، يسعى مصدرو الصكوك الإسلامية إلى توفير أكثر عوامل النجاح لإصداراتهم وذلك بالتوجّه إلى أسواق عالمية ذات سمعة كبيرة، وتاريخ عريق، وحجم تداول ضخم. فعلى سبيل المثال، تستحوذ كل من بورصة إيرلندا (المملوكة ل Euronex) وبورصة لندن وهونغ كونغ مجتمعة على حوالي ٦٨٪ من الصكوك المصدرة بالدولار والمدرجة في أسواق عالمية. وليس غريبا أن نرى هذه البورصات الثلاثة تُصنَّف من بين أكبر عشر بورصات في العالم من ناحية حجم التداول وقيمة الموارد المالية المعبّأة وكذلك من أقدم الأسواق في العالم (حسب ما هو مبينّ في ترتيب الإتحاد العالميّ للبورصات World Federation of Exchanges).

هكذا يبدو أنّ الغاية الفعليّة من إدراج الصكوك في البورصات العالمية ليس بالأساس اكتشاف أسعار–Price Discovery – وليس أيضا خلق سيولة لأنّ حجم تداول الصكوك في هذه البورصات هو أيضا ضعيف جدّا كما هو الحال بالنسبة للسندات التقليدية. بل إنّ مزايا إدراج الصكوك في هذه الأسواق يتلخّص فيما يلي:

- من خلال إدراج الصكوك في بورصات عالمية، يقوم المُصدر بإرسال رسالة للمستثمرين مفادها أنّه يتمتّع بصحّة مالية وبشفافيّة عالية تجعله لا يخشى (بل ويقبل أن يخضع) لرقابة وتدقيق هذه البورصات ذوات اللوائح والقوانين الصارمة (حسب نظريّة الإشارات – Signaling Theory). وتزداد فعاليّة هذا الأمر كلّما كان الفرق في الحوكمة الرشيدة بين دولة المُصدِر ودولة الإدراج شاسعا.
- يمكن للمُصدِر اكتساب شهرة وسمعة جيّدة حيث سيرتبط اسم شركة المُصدر بالبورصة.
- على مستوى سوق الصكوك عموما: تساهم كثرة وكثافة الإدراجات في التعريف بهذه الورقة المالية، مما يسهّل عمليّة الترويج لإصدارات جديدة في المستقبل.

يندرج هذا النوع من الإدراج ضمن ما يُسمّى بالإدراج التقني (Technical Listing) للأوراق المالية. فعند الإدراج التقني، يطمح المُصدِر إلى الإنتفاع بمزايا أخرى غير المتعارف عليها للسوق المالية (غير التسعير والتداول) على غرار اكتساب الشهرة، ومنافع ضريبيّة، وغير ذلك.

تعامل البورصات العالمية مع الصكوك المُدْرَجَة

ذكرنا سابقا كيف يتم التعامل مع الصكوك في الأسواق الثانويّة حيث تعتبر في الغالب أوراق دين تحاكي السندات التقليدية من حيث تسعيرها والتسويق لها. لنرى الآن كيف يتمّ الإدراج عمليّا وهل تُعامِل الأسواقُ العالمية الصكوكَ على أنّها مختلفة عن السندات أو مشابهة لها عند طلب الإدراج. ولبيان ذلك، سنأخذ الإدراج في بورصة لندن كمثال حيّ.

حسب الموقع الإلكتروني لبورصة لندن تمرّ عمليّة إدراج أي ورقة مالية بمرحلتين أساسيتين:

- خلال المرحلة الأولى، يتمّ التسجيل لدى (والحصول على موافقة) الوكالة البريطانيّة للإدراج (UK Listing Authority). حيث تقوم الوكالة بمراجعة نشرة الإصدار وغيرها من الوثائق المطلوبة، وعند قبولها لطلب المُصدر، فإنّه يتمّ القبول رسميّا بالورقة المالية ويتم ضمّها إلى قائمة الأوراق المالية الرسميّة المسموح لها بالتداول داخل بريطانيا (The Official List).

– أمّا في المرحلة الثانية، فيتقدّم المُصدر بطلب منفصل لتداول الورقة المالية في بورصة لندن. تجدر الملاحظة إلى أنّ التداول الفعلي للورقة لا يتمّ إلاّ بعد إتمام المرحلة الثانية وأنّ المرحلة الأولى ليست هي ما يُعرف بالإدراج ببورصة لندن بل إنّها مجرد قبول من السلطات الرقابية بأن يُسمح للورقة المالية أن تُباع وتُشترى داخل حدود بريطانيا.

تُصنِّف كلّ من الوكالة البريطانيّة للإدراج (خلال المرحلة الأولى) وبورصة لندن (خلال المرحلة الثانية) الصكوكَ الإسلاميةَ على أنّها أوراق مالية تُمثّل دينا على غرار السندات الربويّة. فلو بحثنا في موقع الوكالة البريطانيّة للإدراج وكذلك في موقع بورصة لندن عن أمثلة لاصدارات الصكوك فسنجد أنّ هذه الإصدارات مصنّفة على أنّها دين. كما أنّ استمارة طلب التداول ببورصة لندن (Form 1 – Application for Admission of Securities to Trading)، وتحديدا الفقرة ٤٢ منها، تُصنّف الصكوك بصريح العبارة على أنّها دين.

الخلاصة ونظرة الباحث لجدوى إدراج الصكوك

واقع الحال يقول إنّ الصكوك الإسلامية تُعامل معاملة السندات في الأسواق العالمية. وعلى غرار السندات، فإن تداول الصكوك محدود جدا في الأسواق العالمية المنظّمة. وبذلك يكون إدراج الصكوك لا يعدو أن يكون إدراجا تقنيّا بحتا ليس لغرض التداول والسيولة بل لهدف التعريف بهذا المنتج والتسويق له لدى مستثمرين جدد بالإضافة إلى تحسين سمعة المُصدر.

على المدى البعيد، ومع تزايد وتيرة إصدارات الصكوك، وفي غياب تقنية جديدة تساعد البورصات على حُسن إدارة العدد الضخم والمتنوّع لإصدارات الصكوك، سيصير سوق الصكوك إلى ما آلت إليه أسواق السندات وتصبح الصكوك قليلة الإدراج وتُتداول بالأساس في إطار صفقات غير منظّمة خارج البورصة (Over The Counter–OTC). وإلى أن يحين ذلك الوقت، تبقى المعضلة الكبيرة في نظرنا هي في كيفيّة تعامل أسواق الإدراج العالمية مع الصكوك الإسلامية حيث لا يستقيم أن تُباع الصكوك وتُشترى ويُسوّق لها على أنّها سند يحاكي السند التقليدي في ضمان رأس المال والعائد. لا يقع اللّوم على البورصات وحدها في هذا الأمر، بل على المُصْدِرين أن يسوّقوا للصكوك على أساس أنّها ورقة مالية مستقلّة. إذ أنّه من الطبيعي لبعض هياكل الصكوك أن تشبه السندات في بعض الحالات (حالة صكوك المرابحة والسلم مثلا)، أو أن تشبه الأسهم أو وحدات المحافظ الإستثماريّة (حالة صكوك المشاركة مثلا). كلّ هذه التصنيفات معمول بها وتعترف بها

الهياكل الرقابية المعنية بالإدراج (مثل الوكالة البريطانيّة) . فمن الضروري أن يقوم المُصدر بهيكلة الصكوك هيكلة سليمة، ومن ثمّ التقدّم بطلب لإدراجها في خانة الأوراق المالية المناسبة لها بما يعكس طبيعة الهيكلة الحقيقية لها (وليس ببساطة على أنّها سندات) .

يمكن أيضا التفكير في إنشاء رقابة شرعيّة على تداول الصكوك على مستوى الأسواق، حيث أنّ السوق الثانويّة للصكوك، ورغم محدوديّتها، تشهد تجاوزات شرعيّة على غرار البيع على المكشوف، والشراء باستعمال الهامش (الاقتراض)، وتداول الصكوك التي تمثّل ديونا، إلخ. هذا الأمر يصعب تحقيقه في الأسواق العالمية، ولكنّه ليس مستحيلا في الأسواق المحلّية أين يكون للسلطات الرقابيّة داخل الدولة دور ريادي في ذلك.

أخيرا، وفيما يخص إصدارات الحكومة من الصكوك على السوق المحليّة، يمكن التفكير في إنشاء منصّة تداول إلكترونيّة على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى (مثلا موقع TreasuryDirect لإصدارات سندات حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة) . وستمكّن هذه المنصّة عامّة الناس، داخل البلد، من تداول الصكوك الحكومية مباشرة مما يخلق سوقا ثانويّة نشطة ينتفع منها المستثمرون وباقي الشركات والمؤسسات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه المنصّة ستكون تحت الرقابة المباشرة للحكومة التي يمكن لها أن تضمن توافق التداول مع أحكام الشريعة الإسلامية.

استنفاد الائتمان:
أزمة مقبلة لن يستطع الاحتياطي الفيدرالي حلها

ترجمة د. سامر مظهر قنطقجي[1]

إنه بعد إصلاح أزمة السيولة في ٢٠٠٨–٢٠٠٩ والمحافظة على "انتعاش" غير متكافئ بشكل مذهل منذ عقد من الزمن، تعتقد البنوك المركزية الآن أنه لا توجد أزمة لا يمكنها التغلب عليها؛ كَـ:

- أزمة السيولة،
- أسعار الفائدة فوق الصفر،
- خلق تريليونات من فراغ واستخدام هذه "الأموال المجانية" لشراء السندات.
- الرهن العقاري وأسواق الإسكان الهشة، وخلق تريليونات لاستخدامها لشراء الرهون العقارية.
- وما إلى ذلك.

أي يمكن حل كل أزمة اقتصادية مالية عن طريق خلق تريليونات من الهواء، باستثناء الأزمة التي ندخلها؛ **استنفاد الائتمان**. إن البنوك المركزية، مثل الجنرالات، تستعد دائمًا لخوض الحرب الأخيرة وتؤمن بأن تحضيراتها تؤمن انتصارها.

خلق البنك المركزي الصيني أكثر من تريليون دولار في شهر يناير وحده لإغراق نظام الائتمان المتعثر في الصين بعملة ائتمانية جديدة. وأعاد ضخ تريليونات جديدة في النظام المالي لتشغيل نظام الائتمان دائمًا، ويؤدي ذلك لتجدد الاقتراض والإقراض، الذي يعمل بعد ذلك على تشغيل دورة أخرى من الاستهلاك الخاطئ والاستثمار الضار أي التنمية.

إن أموال البنك المركزي الجديدة لا تعمل على النحو المنشود، وهذا الفشل مؤداه تآكل الثقة في إصلاحات البنك المركزي؛ حيث يمكن للبنوك المركزية إصدار ائتمان جديد للقطاع الخاص، ويمكنها شراء السندات والشقق والرهون العقارية الفارغة، لكن لا يمكن لأي بنك مركزي أن يجبر المقترضين المثقلين بالديون على الاقتراض أكثر أو يجبر المقرضين الحذرين على إقراض المقترضين غير الجديرين للائتمان.

[1] The Coming Crisis the Fed Can't Fix: Credit Exhaustion, March 18, 2019, link

إن "الانتعاش" العالمي بأكمله منذ عام ٢٠٠٩ كان مدفوعًا بالديون المتزايدة. أما ناتج المزيد من الديون فآخذ في الانخفاض، أي أن كل دولار إضافي من الدين لم يعد ينتج الكثير من العائدات الإيجابية، وهذا معناه تناقص العائدات.

ثم هناك مسألة **تشبع الديون واستنفاد الديون**؛ فالذين يتمتعون بالجدارة الائتمانية لم يعودوا يرغبون في الاقتراض أكثر، والذين لا يستحقون الائتمان لا يمكنهم الاقتراض أكثر، إلا إذا أراد المقرضون أن يأكلوا خسائر التخلف عن السداد بعد بضعة أشهر من إصدار القرض الجديد.

والأدلة واضحة بما فيه الكفاية؛ فالتخلف عن سداد القروض الطلابية وقروض السيارات في مستويات مرتفعة بالفعل، والركود لم يبدأ.

يُعد التمويل بنسبة صفر بالمائة للسيارات أمرًا صار من الماضي، ويدفع المقترضون ذوو التصنيفات الائتمانية المتوسطة ٦٪ أو أكثر للحصول على قرض سيارة جديد؛ إلى جانب ارتفاع أسعار السيارات باستمرار، وهذا يؤدي إلى قروض سيارات بقيمة ٦٠٠ –٧٠٠ دولار شهريًا، ويمدد المقرضون مدة القروض من ٥–٧ سنوات. فما مدى حاجة الأسر إلى سيارة جديدة بهذه المعدلات والأسعار؟

بالنسبة للإسكان؛ ما لم يقم المشتري ببيع منزل في سوق مزدحمة، وكان لديه مئات الآلاف من الدولارات نقدًا، فإن الإسكان بعيد عن ٩٥٪ في العديد من الأسواق. وهذا يثير الديناميكية الأخرى المتمثلة في استنفاد الائتمان؛ فشراء منزل أو دفع مزيد من الأموال للاستثمار في الأسهم تعتمد في نهاية المطاف على كذبة أكبر تنتهي بدفع المشتري اليوم أموال أكثر.

إن تآكل المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية يعني أن مجموعة الحمقى الأكبر المستعدين والقادرين على مبلغ أكبر لقاء الاقتراض يتجه للانقراض بسرعة. فالأحمق فقط هو من يشتري الأصول التي تستعد لخسارة قيمتها مع انحسار المشترين في المستقبل. أصبحت أسواق الإسكان بطيئة للغاية؛ فمجموعة المقترضين المؤهلين والراغبين بالمراهنة على عقد آخر من "النمو بأي ثمن" في البنك المركزي تتقلص بسرعة.

إن الأزمة التالية لن تكون أزمة سيولة حيث يمكن للبنوك المركزية حلها عن طريق إصدار تريليونات إضافية؛ بل هي أزمة منيعة عن تلاعب البنك المركزي؛ حيث ستتبخر مصداقية البنوك المركزية بالفعل.

لا يمكن للبنوك المركزية أن تجعل من المقترضين الذين لا يستحقون ائتمانات سحرية، أو يجبرون أولئك الذين تنازلوا عن إضافة المزيد من الديون إلى الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، وبالتالي فإنها عاجزة عن إيقاف تراجع موجة الائتمان.

وبناء عليه ستنتهي غطرسة البنوك المركزية، وإيمان الجمهور بقواها الإلهية (كما تدعي)، وستنتهي قصة "النمو العالمي"، وقصة الصين، وجميع القصص الخيالية الأخرى التي اعتُمدت كسياسات طوال العقد الماضي بدلاً مما كانت عليه؛ فقد كانت حقًا: غطاء مناسبًا سياسيًا لأكبر توسع لعدم المساواة في التاريخ الحديث.

Le Cadre fondamental de la notion du développement en économie islamique

Fatima EL MORABIT

,Economiques et Sociales ,Doctorante à la Faculté des Sciences Juridiques

Maroc-Rabat -Université Mohamed V ,Agdal

Fatima Zahra ACHOUR

Professeur Habilitée à la Faculté des Sciences Juridiques Economiques et

Maroc-Kénitra .Université Ibn TOFAIL .Sociales

Mohamed BOUSSETTA

enseignement supérieur à la Faculté des Sciences'Professeur de l

-Rabat ,Université Mohamed V ,Agdal ,Juridiques Economiques et Sociales

Maroc

Le développement économique devenu un domaine indépendant durant les années qui ont suivi la seconde guerre mondiale, était envisagé comme : une augmentation du Produit Intérieur Brut (PIB)[1] par habitant à un niveau comparable à celui des pays industrialisés et une transformation structurelle d'une économie agraire à une économie industrielle (Askari, 2013a).

Cependant, plusieurs contraintes à ce développement ont été perçus à savoir : l'insuffisance d'épargne intérieure, l'impossibilité de tirer profit des externalités économiques et des économies d'échelle…etc. Ainsi, de nouvelles théories sont apparues pour atténuer ces dernières. Substantiellement, les conjectures et/ou perspectives de transformation des économies sous-développées souffrant de déséquilibres macroéconomiques extrêmement difficiles, (qui se traduisent par des taux de chômage et d'inflation élevés, des déficits excessifs de la balance des paiements, une dépréciation continue du taux de change, lourd fardeau de la dette), en pays développés étaient relativement insouciantes et optimistes.

[1] Le Produit Intérieur Brut (PIB) : est un indicateur économique permettant de mesurer la richesse et production réalisées annuellement au sein d'un pays.

Mais en dépit des efforts fournis par l'économie conventionnelle, cette dernière n'a pas été en mesure d'éliminer l'ensemble de ces problèmes et fournir des réponses adéquates à toutes ces difficultés et faire sortir les pays en développement du sous-développement multiforme qu'elles connaissent y compris les inégalités extrêmes de revenus et de richesse. La théorie économique conventionnelle a montré son incapacité à fournir des formules et/ou modèles et des instruments appropriés pour surmonter les inégalités sociales, les fléaux sociaux, les injustices et toutes sortes de difficultés subies par l'Etat et le citoyen (Bendjilali, 1998a).

Selon Chapra (1988a), les défauts logiques dans le raisonnement du capitalisme et du socialisme sont également corroborés par des faits ; en fait, l'expérience des pays capitalistes montre que même les plus riches et les plus avancés n'ont pas été en mesure de résoudre plusieurs problèmes (élimination de la pauvreté ; réduction des inégalités entre les différents secteurs et dans la distribution de la richesse et des revenus…etc.) en dépit de décennies de développement et de leur énorme richesse, sachant que les inégalités de revenus et de richesse se sont creusées et le chômage est devenu un problème chronique à long terme. Se confrontant à des déséquilibres macroéconomiques et externes chroniques qu'ils ont du mal à dissoudre.

Malgré leurs énormes ressources, le cas des pays socialistes ne diffère pas de celui des pays capitalistes concernant la réduction des inégalités socio-économiques (en matière de propriété foncière, d'inégalités d'accès à l'éducation, au crédit, aux services publics et aux opportunités commerciales), la satisfaction des besoins des individus, …etc. Cependant, leurs économies ont connu une stagnation en raison du manque de motivation des travailleurs aussi bien que des dirigeants et de l'incapacité du système à répondre à l'évolution des réalités ; la dette extérieure de certains de ces pays a également fortement augmenté, à l'instar de celle de plusieurs pays en développement (Idem, 1988)[1].

Les deux systèmes : capitaliste et socialiste n'ont alors pas réussi à réaliser leurs objectifs professés ; en fait, les objectifs humanitaires des deux systèmes n'étaient pas en harmonie avec leur philosophie fondamentale de la vie et les stratégies qui en découle et qu'étaient axées sur les conflits et se reposant sur le darwinisme social[2] plutôt que sur les concepts de fraternité, de confiance et de responsabilité devant l'Etre Suprême (Idem, 1988)[3]. Bendjilali (1988b) déclare que les théories du développement développées par ces deux systèmes capitaliste et socialiste ont été conditionnées par des caractéristiques uniques, des

---

[1] Idem (pp : 137).

[2] Le darwinisme social, ou spencérisme, est une doctrine politique évolutionniste apparue au XIX[e] siècle qui postule que la lutte pour la vie entre les hommes est l'état naturel des relations sociales. En ligne : https://fr.wikipedia.org/wiki/Darwinisme_social
Pour plus d'information consulté : Bernardini, J. M. (1997). Le darwinisme social en France (1859-1918). Centre National de Recherche Scientifique (CNRS) Editions. DOI : 10.4000/books.editionscnrs.1681

[3] Idem (pp : 137).

problèmes spécifiques et par des valeurs implicites et explicites et enfin par une infrastructure socio-politique des économies de l'Ouest ; selon lui, ces théories ne peuvent en aucun cas être appliquées à nos pays en tant que tel. Pour Zubair (1995) aussi, les problèmes sont enracinés dans la culture capitaliste ; à moins que les pays en développement ne se débarrassent de leur servitude mentale et ne résistent pas à suivre les idées et les pratiques occidentales sans discrimination, leurs difficultés ne feront que s'intensifier. Il déclare que l'alternative socialiste a déjà échoué, et que la seule lueur d'espoir que l'on voit est dans la réponse islamique à la situation.

1- Notion du développement économique en économie islamique :

Le développement en Arabe est traduit par le mot « Attanmiya »[1], ce mot n'a pourtant pas été cité dans le Saint Coran, qui est la première source de la Shari'ah. En revanche, c'est le mot « Emara » qui est cité dans le coran, dérivé du nom « Attaemir : التعمير ». Ce mot « Emara » inclut le développement de la société complète et pas seulement les aspects économiques (Abou-Zeid, 2009a).

En islam, le développement économique peut être défini comme un équilibre et une amélioration durable du bien-être matériel et immatériel de l'homme, il décrit le développement comme un processus multidimensionnel qui implique l'amélioration du bien-être humain par le biais de l'avancement, de la réorganisation et de la réorientation de l'ensemble du développement économique et social ainsi que par l'élévation spirituelle conformément aux normes et aux valeurs de l'islam (Sadeq, 1991). Trois termes clés se retrouvent dans cette définition à savoir : l'équilibre, le maintien, et le multidimensionnel ; la vie composite des êtres humains est un tout, l'islam veut le bien-être de cette vie composite (Anto, 2011a). Dans ce sens, le développement signifierait le développement moral, spirituel et matériel des individus et de la société conduisant au bien-être socio-économique et au bien ultime de l'humanité (UlHassan, 2010). Selon Khan (1991), l'islam encourage alors le développement économique qui a été souligné par une simple application de l'éthique, de la moralité, de la justice sociale, et un développement équitable et juste.

Rappelons que le système économique islamique met l'accent sur le bien-être humain en tant que préoccupation fondamentale du développement (Ibrahim & al., 2011). La préoccupation la plus importante du développement du système économique islamique est alors de parvenir au bien-être humain global qui occupe une place centrale dans l'ensemble de l'enseignement islamique. Ce qui est d'ailleurs conforme à l'objectif de la loi islamique qui accorde un grand intérêt au bien être de toute l'humanité. Si bien qu'un ensemble d'érudits musulmans unanimes concluent effectivement que l'objectif de la

[1] Al-Masri, R. Y. (2001). Ichamat Al-fuqahae Fi Al-fouroud Al-Assassiya Li Ilmi Al-Iqtisad. Dar Al-Maktabi. Damas : Syrie. (pp : 9).

shari'ah est de promouvoir le bien-être de toute l'humanité et soulager l'homme de toute difficulté. Ainsi, le développement économique devrait être compatible avec cet objectif central de la loi islamique.

En fait, l'enseignement islamique basé sur les sources de la shari'ah (Coran et Sunna) fournit des indications sur tous les aspects de la vie humaine, y compris les aspects sociaux, économiques et politiques (Ahmad, 2006). Et dans la religion de l'islam, le noyau du développement s'appuie sur l'individu en tant qu'agent économique. Ce dernier lui appartient d'être éduqué sur l'ensemble du processus de développement tout en intégrant le développement social qui implique la satisfaction des besoins essentiels des individus (avoir accès à l'éducation, aux services de la santé, avoir un logement et un emploi en leur assurant une répartition équitable des revenus), ainsi que le développement économique et la sauvegarde et/ou l'entretien et la protection de l'environnement.

D'un point de vue islamique, les besoins humains sont de deux catégories : les besoins ayant un rapport avec la vie séculière et mondaine ; et les es besoins ayant un rapport avec le spirituel : en matière d'éthique, l'aspect moral et social de la vie humaine. L'ensemble de ces besoins peut paraitre opposé, mais ils sont fondamentalement interdépendants et corrélés tout en interagissant en unité pour la vie de tout individu.

Chapra (1993) soutient que la satisfaction des besoins spirituels des citoyens et/ou de l'humanité exige le développement moral ; la satisfaction des besoins matériels nécessite le développement de toutes les ressources humaines et matérielles de manière juste, de manière à satisfaire les besoins de tous les êtres humains. Bien que plusieurs versets du Coran et textes de la Sunna du Prophète Mohamed (PSL) relèvent une attention unique pour le bien être humain, et fournissent des directives portant sur la question relative au développement économique, parmi ces versets on cite, Dieu déclare : « *Et recherche à travers ce qu'Allah t'a donné, la Demeure dernière. Et n'oublie pas ta part*[1] *en cette vie. Et sois bienfaisant comme Allah a été bienfaisant envers toi. Et ne recherche pas la corruption sur terre. Car Allah n'aime point les corrupteurs* » (Saint Coran, 28 :77): وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْاٰخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ. Par ce verset divin Dieu interdit la corruption sur terre ou dans ce monde, vu qu'une telle action peut causer des dommages et/ou pertes vis-à-vis des autres individus, comme Il les incite à travailler dur afin de prodiguer pour eux même une vie bien heureuse et agréable. Le Saint Coran introduit un large éventail d'ordonnances et de directives sur la justice socio-économique, l'égalité et distribution équitable de la richesse dans une approche compréhensive et implacable. Dieu dit dans ce verset précédemment cité: « … *afin que cela (richesse et ressources) ne circule pas parmi les seuls riches d'entre vous.*

[1] N'oublie pas ta part...: verset souvent cité en Islam pour inviter le croyant à ne pas déserter ses intérêts matériels au profit d'une piété exagérée. En ligne : http://www.islam-fr.com/coran/francais/sourate-28-al-qasas-le-recit.html#com12

Prenez ce que le Messager vous donne ; et ce qu'il vous interdit, abstenez-vous en ; et craignez Allah car Allah est dur en punition » (Saint Coran, 59 :7).

Tous ces versets qui font partie de l'enseignement islamique, soulignent les lignes directrices qui font partie intégrante de l'objectif de la loi islamique, et guident ainsi l'être humain dans l'utilisation et la gestion des ressources étant lui-même considéré comme khalifa de Dieu sur terre comme on l'a cité auparavant. Le Saint Coran fournit dans ce sens un cadre spécifique comportant l'ensemble des normes et/ou institutions que l'être humain doit prendre en considération ; aussi bien que les traditions du Prophète Mohamed (PSL) qui définissent la forme opérationnelle de ces règles ; afin de participer au développement économique et social de la Umma.

En fait, ce cadre essentiel au progrès humain individuel et collectif qui est décrit dans le Coran est à son tour rendu opérationnel par les traditions du Prophète (PSL) qui a mis en place à Médine la structure institutionnelle spécifiée dans le Saint Coran, et qui constitue le cadre de référence ultime pour la mise en œuvre de la prescription coranique ; un aspect important de l'interprétation du Prophète Mohamed réside dans le fait qu'il a mis en œuvre et, dans une certaine mesure, localisé les conditions nécessaires au développement précisées dans le Coran (Askari, 2013b). François Faccini explique que la mauvaise interprétation des dires du Prophète Mohamed (PSL) a conduit les musulmans à agir en tant qu'agents passifs plutôt qu'actifs dans le développement, ce qui a mené à un long sommeil de la civilisation islamique après une époque glorieuse (Abu-Zeid, 2009b). Il affirme que durant cette époque et/ou cet âge d'or, la charge de l'être humain vis-à-vis de ses actes dont il est créateur, et qui vont être jugé par Allah, guidaient les musulmans à connaitre le monde pendant des siècles (Facchini, 2005).

Notons alors que le développement économique est lié aux valeurs islamiques de deux manières : premièrement, le développement économique a été défini comme une amélioration équilibrée et durable du bien-être matériel et immatériel de l'homme, qui n'est pas complète sans un niveau moral élevé résultant des valeurs islamiques ; deuxièmement, l'établissement des valeurs islamiques nécessite des dépenses en matière d'éducation islamique, de propagation de l'islam, etc.

Pour un regard croisé sur la notion du développement :

Le concept de développement islamique est ainsi distinct de l'approche occidentale conventionnelle, étant l'objectif ultime ne s'agit pas seulement de la prospérité matérielle (Khan, 1994). Il s'articule autour de deux grands aspects de la vie : le matériel et le moral. En fait, les fondements philosophiques de l'approche islamique du développement sont: le Tawhid, la Rububiyyah, Al-khilfah, et la Tazkiyah, c'est sur la base de cette approche, que le développement économique aura un caractère global et comprendra des aspects moraux, spirituels et matériels (Anto, 2011b).

Dans une telle approche islamique du concept du développement économique, le centre de ce dernier est avant tout le développement humain et/ou des ressources humaines tout en s'appuyant sur les valeurs islamiques prescrites par la Shari'ah et ceux à travers : l'amélioration de la qualité de vie des citoyens, le développement de l'environnement physique et socioculturel, la garantie d'un meilleur équilibre au sein de la société tout en assurant justice et équité, le développement d'une production utile et répartition équitable des richesses, menant au bien être individuel et collectif et à l'épanouissement spirituel, en accord avec les normes de la loi islamique et respectant la volonté divine afin qu'ils puissent mener leur vie d'une manière décente.

Pour Khurshid aussi, les quatre fondements philosophiques de l'approche islamique du développement sont : Tawhid, Rububiyyah, Khilfah, et Tazkiyah (Khurshid, 1980). Le modèle de développement économique de Khurshid, n'ayant aucune similitude avec les modèles capitalistes et socialistes vu qu'il est fondé sur des valeurs morales et éthiques, il est en fait étroitement lié à tous les aspects de la vie humaine: aspects moraux, spirituels, et sociaux, tout en mêlant les citoyens et l'Etat de façon éternelle. Khurshid appuie l'idée d'un développement économique menant à une prospérité matérielle d'une part et au développement spirituel d'une autre part.

3- Approche non équilibrée pour le développement des pays musulmans :

Ce n'est qu'à la fin des années 1970, que les discussions sur le développement économique ont mis l'accent sur le bien être humain et son développement, qui devraient être la fin et la condition capitale pour la réalisation du développement économique. La pensée économique islamique sur le développement n'a pourtant pas changé au fil du temps, vu que les fondements du développement humain et économique en islam, ont été établis dans le Saint Coran depuis plusieurs siècles et étaient pratiqués par le dernier messager de Dieu Mohamed (PSL). Ainsi, la relation symbiotique entre l'humanité, le Créateur et l'environnement ne peut plus être ignorée pour parvenir à un développement soutenu et civilisé (Othman & Mirakhor, 2013).

Pramanik (2002) aussi souligné les fausses conceptions et abstractions des penseurs et intellectuels occidentaux portant sur la religion islamique et le développement. Selon lui, ces penseurs occidentaux comme Sutcliffe (1975) et bien d'autres (qui ont accusé l'islam d'être une religion qui ralenti le progrès, devenant un obstacle au développement), avaient opté une stratégie différente pour étudier le cas des pays musulmans ; pour cela, ils avaient utilisé une vision du monde laïque du développement afin d'examiner la religion islamique en tant que mode de vie, tout en appliquant leur propre concept de développement aux pays musulmans, sans donner une importance et/ou attention au caractère unique et exceptionnel de l'islam.

En fait, les pays en développement dont fait partie les pays musulmans, ont essayé de reconduire la même approche et stratégie dans le cadre de développement que celle des pays occidentaux : capitalistes et/ou socialistes, tout en négligeant les éléments constitutifs

de la religion islamique et s'éloignant des objectifs de la loi islamique. Mais ceci n'a fait qu'aggraver leur situation, malgré les efforts déployés en matière: d'industrialisation, d'urbanisation, d'équité, de la justice, d'approfondissement du stock de capital, de distribution des revenus, …etc., les pays musulmans ne se sont pas rapprocher des modèles occidentaux qu'ils ont tenté de suivre, bien au contraire. Une des raisons qui les a poussés à avoir un nouveau regard sur ces modèles conventionnels de développement économique et d'essayer de trouver une alternative afin de remédier aux faiblesses du monde islamique.

C'est pourquoi, le tiers monde et les pays musulmans faisant face actuellement à plusieurs difficultés d'ordre socio-économiques : inégalités en matière de revenu et de richesse, manque d'engagement envers les valeurs sociales…etc, sont amenés à trouver des solutions adéquates qui peuvent leur fournir une nouvelle stratégie et plan en matière de distribution et d'allocation des ressources, qui seront différent des deux autres systèmes en se tournant vers la religion islamique et la Shari'ah. Les pays musulmans, voir même toutes les nations du monde, doivent essayer de mettre en route l'engin de croissance et d'obtenir pour leurs citoyens une mesure réfléchi et sensée du bien-être économique et social conforme à leurs inspirations nationales et éthiques.

Adam Smith[1] partage clairement certains des échafaudages de l'islam: la croyance en l'unique Créateur ; croyance en la responsabilité du jour du jugement ; croyance en la nécessité de respecter les règles prescrites par le Créateur ; comme il a la conviction que la justice est rendue si ces règles prescrites sont pleinement respectées (Askari et al., 2013c). De même, Ibn Khaldoun estime que l'autorité politique ou le gouvernement devrait veiller au bien-être de la population, à la distribution de la richesse, et à instaurer la justice par l'établissement de la loi islamique et (Chapra, 2000). Cependant, l'accès à la richesse découle de la participation au développement qui ne peut être réalisée que si elle repose sur une justice qui est basée sur des principes moraux et normes juridiques.

Également en ce qui concerne l'approche islamique de développement économique, Hussain (1974), atteste que son point central est que la justice sociale ainsi que la croissance vont de pair, ce qui est assuré par les instructions et consignes que la loi islamique fournit pour le développement économique. Selon Ragab (1980), le problème du sous-développement des pays musulmans était en réalité causé par des facteurs externes, (i.e les perceptions et les pratiques de masse corrompues parmi les musulmans ; et non par un facteur interne, (i.e les enseignements islamiques). En tant que tel, les musulmans peuvent toujours remédier au problème en revenant et respectant les normes de la loi

[1] Adam Smith (1723-1790), économiste et philosophe des sciences économiques modernes. Un de ces écrits les plus connus est intitulé « The Wealth of Nations », « la richesse des nations ». Pour plus d'information consulté : Ross, I. S. (2010). The life of Adam Smith. Oxford University Press. Second Edition. En ligne : https://rosswolfe.files.wordpress.com/2015/02/ian-simpson-ross-the-life-of-adam-smith-2010.pdf

islamique dans tous les aspects de la vie humaine. Ainsi, plusieurs penseurs et/ou érudits musulmans avaient presque le même point de vue en matière de développement. Par conséquent, de nombreux chercheurs ont été orientés vers une approche multidisciplinaire qui considère le développement économique comme faisant partie du développement humain global (Chapra, 2007).

Le concept islamique de développement a trois dimensions interdépendantes, à savoir: le développement humain individuel (personnel), le développement physique-matériel et développement de la collectivité humaine qui comprend les deux ; quant au développement équilibré, il est défini comme un progrès équilibré dans les trois dimensions (Mirakhor & Askari 2010). La première qu'est la plus importante, spécifie un processus dynamique de croissance de l'individu vers la perfection, et la réalisation de leur plein potentiel ; la seconde fait référence à l'utilisation des ressources naturelles fournies par Dieu afin de subvenir aux besoins matériels de toute l'humanité ; la troisième dimension fait référence aux progrès de la collectivité humaine vers la pleine intégration. En fait, les progrès sont équilibrés s'ils s'accompagnent de justice, tant dans sa dimension générale (Al-adl) que dans sa dimension interpersonnelle (Al-qist) (Idem, 2010)[1].

Ces dimensions du développement sont étroitement liées et constituent un système basé sur des normes visant à garantir des progrès au niveau de cette approche dimensionnelle, ainsi, leur réalisation est traduite dans un des principaux enseignements islamiques qu'est la justice et l'équité. En conséquence, le développement humain individuel, physique-matériel et développement de la collectivité humaine, conduisent à des actions qui intègrent l'intérêt de l'Etat et des citoyens, en harmonie avec le respect des règles, ce qui leur attribuent une lourde responsabilité face à tout manque de développement.

Un environnement social sain et enrichi et/ou basé sur les normes de la loi islamique, rend possible une vie citée dans le saint coran comme « Hayatoune Tayiba », une vie de solidarité, bien paisible, et disciplinée. En effet, les valeurs islamiques aident à maintenir une telle vie harmonieuse au sein de la société, elles sont d'ailleurs considérées comme essentielles pour créer un environnement de vie meilleure, partant du bien-être humain, reconnaissant l'importance capitale du bien-être humain dans le processus de développement. Ainsi, le concept islamique de développement économique souligne la nécessité du bien-être de tous les citoyens, prenant en compte les besoins matériels et spirituels de ces derniers afin de couvrir tous les aspects du développement économique qui est devenu une condition nécessaire pour que les peuples musulmans puissent s'acquitter de leur mission avec l'humanité, ce que le Coran déclare être leur raison d'être. Par conséquent, cette mission liée au bien-être de l'humanité ne peut être réalisé au sein des pays musulmans, tant qu'il y a une déconnexion entre les enseignements de l'islam et la pratique du peuple musulman et tant que ces pays continuent d'être dépendant

[1] (Mirakhor & Askari 2010 ; pp : 126).

politiquement et économiquement aux pouvoirs qui représentent des cultures étrangères (Aliyar, 2010).

Cette brève exposition de l'approche islamique du développement économique, met en évidence l'interaction cruciale entre la loi islamique et le concept de développement permettant ainsi d'atteindre l'objectif de maximisation du bien être humain, étant considéré comme un des causes principales afin de parvenir à une croissance économique plus solide, durable et harmonieuse, tout en respectant les valeurs islamiques qui constituent le chaînon manquant entre bien être humain et développement.

Conclusion:

Cet article permet de donner une clarification précise du concept islamique de développement. La notion du développement en islam, reconnait l'homme et la satisfaction de ces besoins (spirituels, matériels…etc.) comme une nécessité, leur permettant ainsi de remplir leur obligation envers leur Créateur (Dieu) et la société. Cela dit que le point central est le bien être humain, ce qui a d'ailleurs non seulement une valeur en soit mais encore une influence sur l'efficience du système économique. Tout ceci, dans le respect et l'application des injonctions et des règles prescrites par la religion de l'Islam.

Il est nécessaire de donner la priorité à l'opérationnalisation des concepts et des objectifs islamiques et d'explorer, dans ce sens, des solutions pour traiter les principaux problèmes qui freignent le développement tels que : l'élimination de la pauvreté, l'injustice sociales, la répartition des revenus et des richesses…, dans un système économique juste, tout en évitant de refaire les égarements de l'économie conventionnelle.

Références :

48. Abou-Zeid, A. (2009a). La gestion des fonds de fonds islamique de capital investissement pour le développement des pays arabes. Rapport thèse de doctorat : Université Paris Dauphine. (pp :28).
49. Abou-Zeid, A. (2009b). La gestion des fonds de fonds islamique de capital investissement pour le développement des pays arabes. Rapport thèse de doctorat : Université Paris Dauphine. (pp :29).
50. Ahmad, K. (2006). The economic development in an islamic framework. In Sadeq, A. M (Ed.), Development issues in islam. Kuala Lumpur, Research Centre International Islamic University Malaysia. (pp : 37-58).
51. Anto, Mb. H. (2011a). Introducing an Islamic Human Development Index (I-HDI) to measure development in OIC Countries. Islamic Economic Studies. The Islamic Research and Training Institute (IRTI). Vol. 19. N°2. (pp : 69-95).
52. Anto, Mb. H. (2011b). Introducing an Islamic Human Development Index (I-HDI) to measure development in OIC Countries. Islamic Economic Studies. The Islamic Research and Training Institute (IRTI). Vol. 19. N°2. (pp : 76).
53. Askari, H. (2013a). Economic development in islam. In Z. Iqbal & A. Mirakhor (Eds.), Economic development and islamic finance. International Bank for Reconstruction and Development : The World Bank. (pp : 151-177).
54. Askari, H. (2013b). Economic development in islam. In Z. Iqbal & A. Mirakhor (Eds.), Economic development and islamic finance. International Bank for Reconstruction and Development : The World Bank. (pp : 158).

55. Askari, H., Iqbal, Z., Krichene, N. & Mirakhor, A. (2013). Understanding islam : Development, economics and finance. Munich Personal RePEc Archive. (pp :1-30).
56. Bendjilali, B. (1998a). Le développement économique du point de vue islamique. In B. Bendjilali (Ed.), les sciences de la chari'a pour les économistes : les sources du fiqh, ses principes et ses théories ; le fiqh des transactions financières et des sociétés ; et son application contemporaine. Institut Islamique de Recherches et de Formation : Banque Islamique de Développement. Actes de séminaire n°44. (pp : 513-527).
57. Bendjilali, B. (1998b). Le développement économique du point de vue islamique. In B. Bendjilali (Ed.), les sciences de la chari'a pour les économistes : les sources du fiqh, ses principes et ses théories ; le fiqh des transactions financières et des sociétés ; et son application contemporaine. Institut Islamique de Recherches et de Formation : Banque Islamique de Développement. Actes de séminaire n°44. (pp : 513-527).
58. Chapra, M. U. (1988). Economic development in muslim countries : a strategy for development in the light of islamic teachings. In M. Oreibi (Ed.), contribution of islamic thought to modern economics. The International Institute of Islamic Thought : Islamization of knowledge (17). (pp : 128-166).
59. Chapra, M. U. (1993). Islam and Economic Development. The International Institute of Islamic Thought and Islamic Research Institute. Islamabad : Pakistan. (pp :6-7).
60. Chapra, M. U. (2000). The Future of Economics: an Islamic perspective. Leicester. The Islamic Foundation. (pp : 150).
61. Chapra, M. U. (2007). Ibn Khaldun's Theory of Development: Does it Help Explain the Low Performance of the Present-day Muslim World?. The Journal of Socio-Economics. Vol.37, Issue,2. (pp :836–863).
62. Facchini, F. (2005). Religion, droit et developpement : Islam et chretiente. Les cahiers de l'Association Tiers Monde : Association Tiers Monde. N°.20. (pp : 1-12).
63. Hussain, M. (1974). Motivation for Economic Achievement in Isalam. Lahore : Pakistan. (pp :50).
64. Ibrahim, P., Rahman, A. A. & Basir, S. A. (2011). Sustainable economic development: concept, principles and management from Islamic perspective. European Journal of Social Science, Vol. 24, No. 3. (pp : 330-338).
65. Khan, M. A. (1991). The Future of islamic economics. Futures : Butterworth-Heinemann. (pp : 248-261).
66. Khan, M. A. (1994). An introduction to islamic economics. International Institute of Islamic Thought and Institute of Policy Studies. Islamabad : Pakistan. (pp :90).
67. Khurshid, A. (1980). Economic development in islamic framework. In A. Khurshid (Ed.), Studies in Islamic Economics. Leicester: The Islamic Foundation and International Centre for Research in Islamic Economics. Jeddah : King Abdul Aziz University. (pp : 178-179).
68. Mirakhor, A. & Askari, H. (2010). Islam and the Path to Human and Economic Development. New York: Palgrave Macmillan. (pp : 126-181).
69. Othman, A. & Mirakhor, A. (2013). Islam and development : policy challenges. In Z. Iqbal & A. Mirakhor (Eds.), Economic development and islamic finance. The World Bank. (pp : 325-344).
70. Pramanik, A. H. (2002). Islam and development revisited with evidences from Malaysia. Islamic Economic Studies, Vol, 10. N°1. (pp : 40-74).
71. Ragab, I. A. (1980). Islam and development. World Development. Vol, 8. N°,7-8. Elsevier. (pp :513-521).
72. Sadeq, A. H. M. (1991). Economic Development in Islam. Petaling jaya: Pelanduk Publications. Malaysia. (pp :153).
73. Sutcliffe, C. R. (1975). Is Islam an obstacle to development? Ideal pattern of belief versus actual patterns of behaviour. Journal of Developing Areas. Vol.10, Issue.1. (pp : 77-82).
74. UlHassan, M. (2010). Islamic approach of economics : some discoures on Khurshid Ahmad's vision of socio-economic order, self-reliance and economic development. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies. (3-2). (pp :216-240).
75. Zubair, H. (1995). Economic development in islamic perspective : concept, objectives, and some issues. Journal of Islamic Economics : International Islamic University Press. Vol.1, N°.6. (pp : 80-111).
76. Aliyar, A. B. (2010). A study on the efficiency of islamic economic instruments in selected islamic countries. Thesis for the award of the degree of doctor of philosophy in applied economics. Cochin University of Science and Technology. (pp :54).

التصيد المالي ينمو ٩.٥٪ خلال موسم أعياد ٢٠١٩

البوابة العربية للأخبار التقنية[1]

دائمًا ما يمثل الربع الأخير من العام فترة مثمرة للمجرمين الإلكترونيين في التصيد المالي حيث يحرص المجرمون على استغلال سعي المستهلكين للحصول على أفضل الصفقات لموسم العطلات والأعياد لا سيما في أيام الجمعة البيضاء وإثنين الإنترنت وأيام التسوق التي تسبق عيد الميلاد، والتي تشهد نموًا كبيرًا لا يقتصر على المبيعات وحدها، وإنما يمتد ليشمل الأنشطة الرقمية التخريبية.

وقد اكتشف باحثون في (كاسبرسكي) حدوث نمو بنسبة ٩.٥٪ في عمليات التصيد المالي في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، مع نمو في نشاط رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه كمًّا ونوعًا.

ويتيح تحليل مشهد التهديدات خلال فترة الأعياد المنقضية فهمًا أفضل للتغيّرات الحاصلة في الأنشطة الاحتيالية، وقد استمرت حصة التصيد المالي في النمو خلال الربع الرابع ٢٠١٩، بنسبة بلغت ٥٢.٦١٪

المتغيرات التي شهدها مجال التصيد المالي في ٢٠١٩ في الجدول:

2019	الربع الثالث	الربع الرابع
إجمالي التصيد المالي	43.19%	52.61%
التسوق الإلكتروني	5.52%	8.89%
الخدمات المصرفية الإلكترونية	22.46%	29.73%
المدفوعات الإلكترونية	15.21%	14.00%

وما زال الاحتيال وسيلة فعالة لدفع المستخدمين إلى تقديم بياناتهم الشخصية وبيانات البطاقات المصرفية إلى مجرمي الإنترنت من دون علمهم، وغالبًا ما تستخدم العلامات التجارية الشعبية طُعمًا في هذه المساعي الخبيثة. واشتملت الأمثلة التي اكتشفتها (كاسبرسكي) على صفحة أمازون وهمية تستدرج المستخدمين بعروض عيد الميلاد لسرقة بيانات الاعتماد الخاصة بحساباتهم Amazon Prime.

وكثيرًا ما تؤدي محاولات التصيد هذه المطلوب منها، فقد أظهر تحليل نشاط التصيد المالي باستخدام الاسمين التجاريين eBay وAlibaba طعمين للإيقاع بالمتسوقين، نموًا ملحوظًا قبل التسوق لموسم العطلات.

[1] نقلا عن البوابة العربية للأخبار التقنية AIT، تاريخ ٩-٢-٢٠٢٠، رابط

فقبل يوم الجمعة البيضاء ببضعة أيام فقط زاد عدد المستخدمين الذين يحاولون الوصول إلى صفحات تصيد وهمية تنتحل هوية eBay، بأربعة أضعاف، ليصل إلى أكثر من ٨٠٠٠ محاولة يوميًا.

وبقيت هذه المستويات المرتفعة من الزيارات في مستواها حتى منتصف ديسمبر، قبل أن تعاود الصعود إلى ذروة أخرى قبل عيد الميلاد بأسبوع، وقد شوهد نمط مماثل مع محاولات التصيد التي جرت عبر صفحات تنتحل هوية موقع Alibaba.

من ناحية أخرى، حدث نمو طفيف خلال موسم العطلات في رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، ولكنها شهدت تنوعًا كبيرًا في الموضوعات، وتراوحت المخططات التخريبية بين وعود بالحصول على تبرعات عيد الميلاد، إلى محاولات احتيال تهدف إلى سرقة العملات الرقمية، ورسائل البريد الإلكتروني الضارة التي يتم إرسالها إلى الشركات باعتبارها طلبيات شراء عاجلة لعيد الميلاد.

ولا تقتصر مثل محاولات التصيد المتعلقة بالعطلات ورسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه هذه على موسم الأعياد وحده، فقد تلقى مستخدمون في جنوب شرق آسيا أيضًا عروضًا مُغرية، ولكنها ارتبطت بالسنة القمرية الجديدة.

وبهذه المناسبة، وصفت (تاتيانا سيدورينا)، المحللة الأمنية لدى (كاسبرسكي)، موسم العطلات بأنه فترة تشهد اندفاعًا محمومًا نحو التسوق واتخاذ قرارات متسرعة، مشيرة إلى أن الضغط الواقع على المتسوقين للحصول على صفقة جيدة أو شراء الهدايا في الوقت المناسب قد يعني فقدان الحذر المطلوب، مما يسهّل على مجرمي الإنترنت استغلالهم.

وقالت (تاتيانا): يصعب كثيرًا على المتسوقين في هذا الوقت من العام التخلي عن رغبتهم في الحصول على هدية رائعة بسعر ممتاز، أما المجرمون فيسعون جاهدين طوال العام إلى استغلال تلك الرغبات مع نهاية العام، الذي يُعدّ وقتًا مثمرًا لهم.

وأكّدت (سيدورينا) أن المطلوب من المستهلكين ليس التخلّي عن الرغبة في التسوق لموسم الأعياد والحصول على أفضل الصفقات، وإنما توخّي الحذر، وإيلاء عمليات الشراء وسداد المدفوعات بالبطاقات المصرفية تركيزًا إضافيًا، مضيفة كذلك إن الاشتراكات أو الدفعات المتأخرة قد تكون ناجمة عن عمليات احتيال، نظرًا لأن المجرمين قد لا يستخدمون البيانات المسروقة على الفور.

وتوصي (كاسبرسكي) المستخدمين باتباع النصائح التالية للبقاء في مأمن من محاولات التصيّد عبر البريد غير المرغوب فيه :

- عند تلقي رابط لعرض رائع عبر البريد الإلكتروني، فينبغي التحقق من الرابط المضمَّن فيه، إذ قد يختلف في بعض الأحيان عن الرابط المكتوب الظاهر في الرسالة الإلكترونية، فإذا كان الأمر كذلك، يمكن الوصول إلى الصفحة التي تشتمل على العرض مباشرةً من خلال موقع الويب الرسمي الذي تتبعه .
- تجنب عمليات الشراء إلا من خلال الأسواق الرسمية والانتباه إلى عناوين الويب إذا جرى توجيه المستخدم إليها من صفحات أخرى، فإذا كانت الصفحة تختلف عن موقع المتجر الرسمي، ينبغي التحقّق من العرض الذي جرى التوجيه إليه من خلال البحث عنه في صفحة الويب الرسمية للمتجر .
- استخدم حلاً أمنيًا مزودًا بتقنيات مكافحة التصيد القائم على السلوك، مثل Kaspersky Security Cloud أو Kaspersky Total Security، والذي سيُعلِمُك إذا كنت تحاول زيارة صفحة ويب للتصيّد الاحتيالي .
- تجنب استخدام كلمة المرور نفسها في مواقع ويب وخدمات مختلفة، لأن سرقتها يعني إمكانية اختراق جميع الحسابات الأخرى، ويمكن إنشاء كلمات مرور قوية ومقاومة للاختراق دون مواجهة صعوبة تذكرها، باستخدام تطبيقات إدارة كلمات المرور، مثل تطبيق Kaspersky Password Manager .

كيف نجح قراصنة كوريا الشمالية المسؤولون عن فيروس الفدية في تنفيذ عملية سرقة مذهلة للعملة المشفرة؟

مايك أوركت[1]

مايك أوركت هو محرر مشارك في إم آي تي تكنولوجي ريفيو

استخدمت مجموعة لازاروس مخططات خداع رقمي معقدة وأدوات متطورة لتبييض الأموال لسرقة الأموال لصالح نظام كيم جونغ أون.

أصبحت الهجمات السيبرانية ضد شركات تحويل العملات المشفرة أمراً شائعاً، ولكن إحدى هذه العمليات التي تضمنت سرقة ما يربو على ٧ مليون دولار من شركة دراجون إكس في سنغافورة في مارس ٢٠١٩ تتميز عن غيرها لثلاثة أسباب على الأقل:

السبب الأول هو مخطط الخداع الرقمي الذي استخدمه المهاجمون، الذي يتصف بتعقيد شديد، ولم يقتصر على استخدام مواقع ويب مزيفة وحسب، بل أيضاً بوتات مزيفة للتعامل بالعملات المشفرة. أما **السبب الثاني هو الطريقة الخبيثة التي استُخدمت لتبييض الأموال المشفرة المسروقة**. وأخيراً وليس آخراً: **يبدو أن المهاجمين كانوا يعملون لصالح كيم جونغ أون**.

تُبين هذه العملية التي نُشرت تفاصيل جديدة عنها **مؤخراً** من قِبل شركة تحليل البلوكتشين (تشايناليسيس) درجة البراعة التي وصل إليها اللصوص الرقميون. وإذا أصاب هذا التقرير وغيره من **التقارير** في اتهام كوريا الشمالية بالوقوف خلف هذا الهجوم، فيبدو أنه جزء من إستراتيجية شاملة يستخدمها نظام كيم للبقاء والصمود، وذلك بعد أن أدت العقوبات الاقتصادية الدولية إلى عزله عن النظام العالمي المالي في محاولة لدفعه إلى إيقاف برنامجه للأسلحة النووية.

لم تكن (دراجون إكس) أولى شركات التحويل التي تعرضت للهجوم من قِبل هذه المجموعة بالتحديد، التي يسميها بعض محللي الأمن السيبراني بمجموعة (لازاروس)؛ فقد كانت المجموعة تستهدف صناعة العملات المشفرة منذ ٢٠١٧ على الأقل، وذلك في إطار حملة شاملة ضد المؤسسات المالية. وفي أغسطس، **قالت**

[1] نقلا عن: إم أي تكنولوجي ريفيو، ٧-٢-٢٠٢٠، رابط

مجموعة من الخبراء المستقلين في تقرير موجه للأمم المتحدة إن كوريا الشمالية تمكنت من الحصول على مبلغ يقدر بقيمة ٢ مليار دولار لبرنامجها الصاروخي عن طريق استخدام هجمات سيبرانية واسعة النطاق ومتصاعدة التعقيد للسرقة من البنوك وشركات تحويل العملات المشفرة. وإن استخدام النظام للعملات المشفرة من أجل الالتفاف على العقوبات قد أدى إلى إطلاق تحذير جديد من نفس المجموعة من خبراء الأمم المتحدة لتجنب حضور مؤتمر حول البلوك تشين سيُعقد لاحقًا في بيونج يانج.

يُعتَقد أن مجموعة (لازاروس) مسؤولة عن عدد من عمليات الاختراق التي احتلت عناوين وسائل الإعلام، بما فيها اختراق شركة سوني لإنتاج الأفلام في ٢٠١٤، وفيروس الفدية (واناكري) في ٢٠١٧، الذي أثّر على مئات آلاف الحواسيب في ١٥٠ بلداً. ولكن سرقتها لمبلغ ٨١ مليون دولار من البنك المركزي في بنجلاديش في ٢٠١٦ كانت نذيراً لاستهدافها اللاحق لشركات تحويل العملات المشفرة. ووفقًا لمكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي، فقد أمضى المهاجمون أكثر من سنة في استطلاع الهدف قبل التمكن من الدخول إلى نظام البنك الحاسوبي عبر حملة احتيال إلكتروني معقدة.

تعاني بيئة العملات المشفرة من تساهل كبير في الحماية، ولهذا كانت هدفًا سهلاً لقراصنة كوريا الشمالية، الذين يتمتعون بخبرة سابقة في اختراق المؤسسات المالية، وذلك كما تقول بريسيلا موريوكي، رئيسة أبحاث الدول في شركة الأمن السيبراني (ريكورديد فيوتشر)، وهي تضيف: إنهم يتمتعون بقدرات أكثر بكثير مما يُعزى إليهم، خصوصاً في مجال الجرائم المالية.

من أجل اختراق (دراجون إكس)، قامت مجموعة (لازاروس) بابتداع شركة مزيفة أعلنت عن (بوت) للمتاجرة الآلية بالعملات المشفرة باسم (وورلد بيت بوت)، وفقًا لشركة تشاينياليسيس. قامت المجموعة بإنشاء موقع ويب للشركة المزيفة، ووصل بها الأمر إلى ابتداع حضور على وسائل التواصل الاجتماعي لموظفيها المزعومين، وعندما قدموا عرضًا لتجربة مجانية لهذا (البوت) المخصص للمتاجرة إلى موظفي (دراجون إكس)، وقع أحدهم في الفخ، وقام بتحميل برنامج خبيث إلى حاسوب كان يحوي المفاتيح الخاصة لمحافظ شركة التحويل.

وصفت مختبرات (كاسبيرسكي) في **بحث** نُشر مؤخرًا واحدًا آخر من مخططات مجموعة (لازاروس) الحديثة، الذي استهدف شركة أخرى للعملات المشفرة على ما يبدو. وفي هذه الحالة، قام المهاجمون ببناء شركات مزيفة واستدرجوا أهدافهم لتحميل برمجيات خبيثة عن طريق برنامج التراسل الشهير تيليجرام.

غير أن الاختراق وسرقة الأموال لا تكفي، فيجب أن يتمكنوا من صرف هذه الأموال في نهاية المطاف. وفي السنة الماضية، أجرت مجموعة (لازاروس) تغييرات شاملة في أسلوب عملها وفقا (لتشاينياليسيس)؛ فقد كانت أساليبها لتبييض الأموال بسيطة إلى حد كبير، خصوصًا في ترك الأموال المسروقة مجمدة لفترة ١٢–١٨ شهرًا قبل صرفها باستخدام شركة تحويل لا تقوم بتتبع هويات العملاء، **وهو بالضبط ما يدعو أغلب السلطات إلى فرض عمليات تدقيق هويات العملاء على شركات تحويل العملات المشفرة**.

ولكن في عملية (دراجون إكس) في مارس المنصرم، استخدمت المجموعة طريقة أكثر تعقيدًا على ما يبدو لنقل الأموال، فقد اعتمدت على عدد أكبر بكثير من الخطوات المرحلية، بما فيها عدد من شركات تحويل العملات المشفرة ومجموعة منوعة من المحافظ الرقمية. وقد انتهى المطاف بالعملات المسروقة في محفظة خاصة تستخدم تكنولوجيا خصوصية متوافقة مع (البيتكوين) تسمى (كوين جوين)، وهي تجمع التعاملات من عدة مستخدمين بطريقة تجعل من الصعب تحديد المرسل والمستفيد في عملية الدفع. وقد حصل القراصنة على المبلغ بسرعة أكبر، فقد تم نقل جميع الأموال تقريبًا إلى خدمات السيولة خلال ٦٠ يومًا، وفقًا (لتشاينياليسيس).

قد لا تعبر الأساليب الجديدة والمحسنة لقراصنة كوريا الشمالية عن قدراتهم الخاصة بقدر ما تعبر عن **تطور أدوات تبييض الأموال المتوافرة حاليًا في عالم العملات المشفرة**. وتقول مديرة الأبحاث في (تشاينياليسيس)، إن فريقها لاحظ في ٢٠١٩ زيادة كبيرة في البنى التحتية المتطورة لتبييض الأموال، والتي يمكن لمنظمات إجرامية أن تستخدمها ببساطة وسهولة، مما يعني أنه أصبح من السهل الوصول إلى أدوات متطورة لتغطية آثار سرقات العملات المشفرة، حتى بالنسبة للمجرمين الذين لا يتمتعون بخبرة كبيرة في البلوكتشين. وعلى أي حال، فإن استمرار وجود الثغرات في الأمن السيبراني لدى شركات تحويل العملات المشفرة يعني أن المجموعات الإجرامية مثل (لازاروس) لن تتوقف عن سرقتها.

واقع تطبيق المفهوم الحديث للتسويق المصرفي في المصارف الإسلامية

د. منهوم بلقاسم

دكتوراه علوم في المالية الدولية - جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس- الجزائر

شعيب كريمة

ليسانس في نقود مالية وبنوك - جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس- الجزائر

يعتبر العميل أساس العمل المصرفي، لذلك تسعى البنوك لإقناع أكبر عدد منهم، وتلعب وظيفة التسويق دورا هاما في ذلك، إلا أن وظيفة التسويق في البنوك الإسلامية تختلف عن غيرها في البنوك التقليدية حيث انه توجد قواعد اقتصادية خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي فإن التسويق المصرفي الإسلامي يتميز بخصائص معينة والمزيج التسويقي الخاص به تحكمه ضوابط شرعية تجعله يختلف عن المزيج التسويقي في البنوك التقليدية، هذا ما نسعى لإبرازه من خلال هذه المداخلة.

التسويق المصرفي الحديث:

مفهوم التسويق: عرفته الجمعية الأمريكية للتسويق AMA عام ١٩٨٥ هو" تخطيط وتنفيذ عمليات تطوير وتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات بغية خلق عمليات التبادل التي تحقق أهداف الأفراد والمنظمات" .

ويرى Stanton and Ferrell بأن التسويق هو"نظام كلي لأنشطة منظمة الأعمال، ويصمم بغرض تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع سلع وخدمات تشبع حاجات ورغبات المستهلكين الحاليين والمرتقبين"[1] .

مما سبق نستنتج أن التسويق هو نظام متكامل تتفاعل من خلاله مجموعة من الأنشطة الفاعلة والمصممة ضمن صياغات محددة، تستهدف الوصول إلى أهداف معينة، وأن نجاح هذا النظام يستلزم قدرا من التخطيط والإعداد[2] .

[1] زكريا أحمد عزام وآخرون، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان، ط2، 2009، ص28.

[2] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، مفهوم التسويق المصرفي الإسلامي في المصارف الإسلامية من وجهة نظر العملاء، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، سنة 2013، ص145.

مفهوم التسويق المصرفي الحديث هو "ابتكار وتطوير أداء الخدمات التي ترضي العميل وتحقق الربح للبنك في الوقت ذاته مع الاهتمام بإنجاز الخدمات المصرفية من البنك للعميل بسهولة وكفاءة [1] "، كما يعرف أيضا بأنه" عملية للتوجيه المنظم للخدمات المصرفية إلى الزبائن بطريقة تحقق رضاهم من جهة وأهداف المصرف من جهة أخرى"[2].

الخدمة المصرفية

تعريف الخدمة: عرفها Kotler بأنها " أي عمل أو أداء غير ملموس يقدمه طرف إلى طرف آخر من دون أن ينتج عن ذلك ملكية شيء ما فتقديم الخدمة قد يكون أو لا يكون مرتبط بمنتج مادي"[3].

تعريف الخدمة المصرفية وخصائصها: الخدمة المصرفية هي مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة (الحقيقية)، وغير الملموسة (غير الحقيقية) المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات ويتصف مضمون الخدمة المصرفية بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة[4].

كما أن للخدمات المصرفية صفات مميزة تتمثل فيما يلي[5]:

أولا: أنها غير ملموسة (Intangibility): على اعتبار أن الخدمة لا يمكن رؤيتها أو لمسها،

ثانيا: التلازمية: (Inseparability)فالخدمة غير منفصلة عن الشخص الذي يقوم ببيعها أو تسليمها.

ثالثا: التنوع: (Variability): قد تباع نفس الخدمات، إلا أنها لا تكون متطابقة من فرع لآخر.

رابعا: الفناء (Perishability): الخدمات تكون عرضة للفناء السريع لأنها غير قابلة للتخزين.

التسويق المصرفي الإسلامي:

مفهوم التسويق المصرفي الإسلامي ومميزاته: يمكن تعريف التسويق المصرفي الإسلامي في المصارف الإسلامية بأنه " كافة الجهود الإنسانية المبذولة والمتعلقة بتصريف وانسياب الخدمات والأفكار المصرفية والتكافلية من

---

[1] محسن أحمد الخضيري، التسويق المصرفي، مدخل متكامل للبنوك لامتلاك منظومة المزايا التنافسية في عالم ما بعد الجات، أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص. 36

[2] طلعت أسعد عبد الحميد – الإدارة الفعالة لخدمات البنوك مكتبة الشفري، القاهرة، 1998، ص 268.

[3] زكريا أحمد عزام وآخرون، مرجع سابق، ص 259.

[4] شاكر تركي إسماعيل، التسويق المصرفي الالكتروني والقدرة التنافسية للمصارف الأردنية، ملتقى نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا، الأردن 4-5تموز 2007، ص6.

[5] محمد بهاء الدين خانجي، المزيج التسويقي في المصارف الإسلامية، مشروع مقدم إلى قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ص 10- 11.

المصرف الإسلامي إلى العملاء والمستفيدين، لإشباع حاجاتهم ومتطلباتهم المالية والاجتماعية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق المنافع المادية والمعنوية للمساهمين والعاملين والمجتمع في ضوء الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية [1] . ويتميز التسويق المصرفي الإسلامي بالخصائص التالية[2] :

– أن يحقق التسويق مقاصد الشريعة الإسلامية ومنها حفظ الدين وحفظ المال والوسطية في التسويق والإعلام.

– الالتزام بالقيم الأخلاقية مثل الأمانة، الصدق، العدل، الحق، الموضوعية، اليقين، الإتقان، الكفاءة، العفة، الوفاء، التواضع، أي الالتزام بالأصالة الإسلامية في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

– الإقدام في استخدام وسائل التسويق المعاصرة متى كانت تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.

– يجب أن يكون من يقومون بالتسويق قدوة حسنة من حيث الالتزام برسالة المصارف الإسلامية.

الضوابط الشرعية للتسويق المصرفي الإسلامي: من أهم هذه الضوابط ما يلي[3] :

– **المشروعية**:هي توافق مفاهيم ومضامين ووسائل وأساليب التسويق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– **الأخلاق والسلوك الحسن**: التزام رجل التسويق بالسلوك الحسن الطيب، وتجنب سوء الخلق وانحراف السلوك.

– **تحقيق المنفعة المعتبرة شرعا**: تحقيق النفع المشروع للفرد وللمجتمع وللدولة وللأمة الإسلامية.

– **تحريم عمليات التسويق التي تمس حقوق الإنسان**: ويقصد بذلك أن تكون مفاهيم ومضامين الرسالات التسويقية ليس فيها اعتداء على العقيدة أو الفكر أو العرض أو المال.

– **سد الذرائع مقدم على جلب المنافع**: أي تجنب اختيار الوسائل والأدوات التسويقية التي فيها مفسدة شرعية مهما كانت المغريات، وتطبيق قاعدة تجنب المفاسد مقدم على جلب المنافع.

– **تجنب المتاجرة بالدين**: أي عدم تحميل النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ما لا تحتمل أو تطويعها لتتفق مع الأعراف السائد ة في المصرفية التقليدية، أي التحايل على شرع الله.

---

[1] محمد بهاء الدين خانجي، مرجع سابق، ص 8.

[2] أحمد بوشنافة، حاجي كريمة، لضوابط الشرعية للمزيج التسويقي المصرفي الإسلامي، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي- الواقع ورهانات المستقبل- جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص 8.

[3] أحمد بوشنافة، حاجي كريمة، مرجع سابق، ص 11.

– **المعاصرة في وسائل التسويق**: ويقصد بذلك المبادرة في استخدام أساليب التقنية الحديثة في التسويق المصرفي الإسلامي متى كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

– **التحقق والتوثيق**:استخدام الأدلة لإثبات صحة المعلومات التسويقية عن المصرفية الإسلامية لدعم الثقة.

الخصائص لمن يقوم بتسويق الخدمات المصرفية الإسلامية: يلتزم من يقوم بتسويق الخدمات المصرفية الإسلامية بمجموعة من المحددات منها[1]:

– إبراز دور المصرف الإسلامي في خدمة المجتمع/ البيئة / الأمة

– الالتزام بالصدق والأمانة والشفافية والموضوعية، وتجنب الغرر والجهالة والتدليس والكذب.

– التوجيه والإرشاد وتقديم النصائح، والقدرة على الرد على التساؤلات، والرد على الافتراءات

– تجنب التشهير والتجريح في المنافس، وإبراز شمولية الإسلام وأن فيه اقتصاد وصيرفة.

– إبراز السمات المميزة للخدمات المصرفية الإسلامية، وإبراز السمات المميزة للمنتجات المصرفية الإسلامية.

أهمية التسويق المصرفي الإسلامي: تظهر أهمية التسويق في البنوك الإسلامية في[2]:

– يعتمد البنك الإسلامي في مجال توظيف أمواله على الاستثمار أكثر من الإقراض، فهو مجبر بتطوير واستحداث مزيج متكامل من الخدمات المصرفية بما يسهم في تلبية احتياجات العميل ويحقق أهداف البنك.

– يسعى البنك الإسلامي أيضا إلى تبني التجديد والابتكار في خدماته المصرفية سواء من ناحية مضمونها أو كيفية تقديمها، وهذا يتطلب منه القيام بالدراسات التسويقية وبحوث السوق لمعرفة حاجات ورغبات عملائه.

– لا بد من دراسة السوق ومعرفة الحصة السوقية قبل القيام بإنتاج الخدمات المصرفية.

– إن دراسة المنافسين ومعرفة نقاط القوة والضعف لديهم، تمكّن البنك الإسلامي من مقارنة أدائه بهم، ويسهم في تدعيم نقاط قوته والتخلص من نقاط الضعف لديه.

– إن أساليب التمويل الإسلامية كالمضاربة والمشاركة والمرابحة، هي أساليب جديدة غير منتشرة مصرفيا، وهذا يعني أنها تتطلب جهودا تسويقية كبيرة لإقناع العملاء والمستفيدين خاصة ممن ليس لديهم معرفة مسبقة بها.

---

[1] حسن حسين شحاتة، الخصائص المميزة لتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية في ظل التحديات العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 278، يوليو 2004، ص 10.

[2] المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص 378-377.

– تحتاج الأنشطة التسويقية للخدمات التكافلية فَهْمًا عميقا لأحاسيس ومشاعر المستفيدين منها، ولهذا فالبنوك الإسلامية بحاجة لتطبيق الأساليب التسويقية الحديثة كتسويق الخدمات والتسويق الاجتماعي.

المزيج التسويقي الإسلامي:

مفهوم المزيج التسويقي للخدمات المالية الإسلامية: إن المكونات التقليدية لعناصر المزيج التسويقي كانت تتألف عادة من المنتَج والسعر والترويج والتوزيع وتعرف ب: 4Ps (Product, Price , Promotion, Place) إلا أن المزيج التسويقي في المصارف قد يتألف من سبعة أقسام حيوية وهامة 7Ps حيث يضاف إليها: الأفراد والعمليات والدليل المادي (People, Process, Physical Evidence) مع العلم أن هذه العناصر الثلاثة المضافة تختص بها المنظمات الخدمية، وأنه قد يكون هناك وجهات نظر مختلفة في هذه التصنيفات الثلاثة[1]، أما المزيج التسويقي للخدمات المالية والمصرفية في البنوك الإسلامية هو المنهج الذي ينتهجه البنك الإسلامي لممارسة مختلف الأنشطة التي سيقدمها لعملائه مما يسهل وصولها إلى المستفيدين منها بأفضل السبل وأيسرها، وبما يعمل على تحقيق المنفعة المرجوة منها أساسيات التعامل مع العملاء[2].

الشكل رقم ١ : عناصر المزيج التسويقي الإسلامي

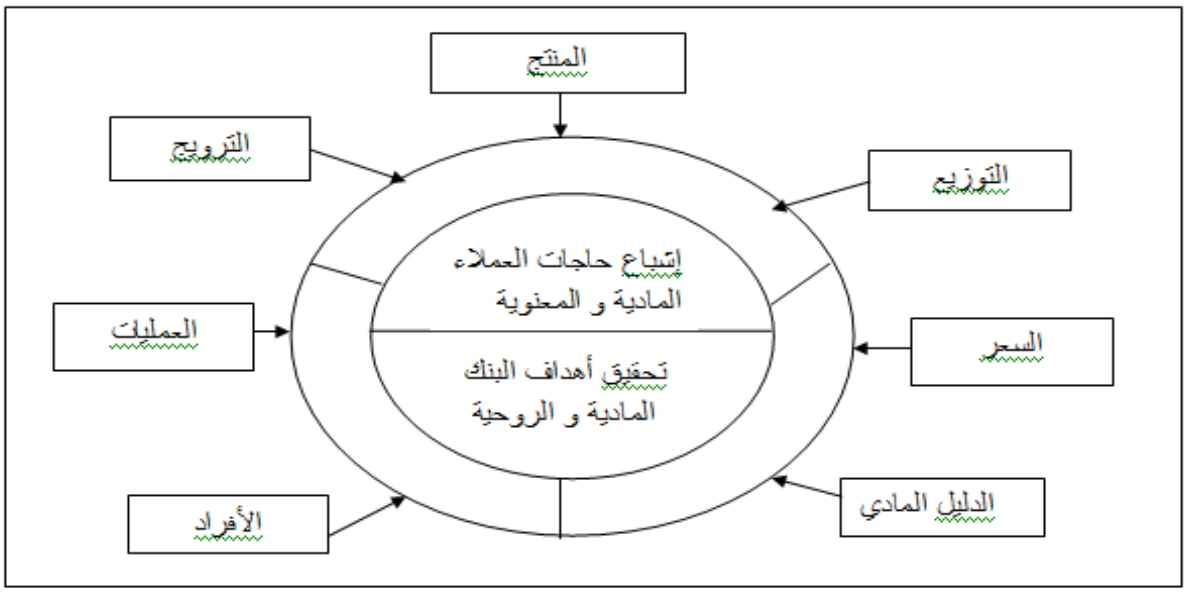

المصدر: عبد الرحيم ليلى، دور التسويق في تطوير الخدمات المصرفية – دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ٢٠١٥، ص ١٤٢.

[1] محمد بهاء الدين خانجي، مرجع سابق، ص 16.
[2] أحمد بوشنافة، حاجي كريمة، مرجع سابق، ص 12.

عناصر المزيج التسويقي للخدمات المالية الإسلامية:

تعريف المنتج الإسلامي وضوابطه الشرعية: على الرغم من أن عبارات " المنتجات المالية " أو " الأدوات المالية " شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنها تفتقر للتحديد الذي يقتضيه البحث العلمي، فالعبارة لها استعمالات متعددة وإيحاءات مختلفة، مما يجعل المفهوم يحتاج إلى ضبط، فمصطلح المنتج المالي يعني: " تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول إلى هدف معين بوسيلة مالية، وقد يقتصر على عقد واحد، وقد يتضمن عدة عقود، وهو يشمل أنواع التصرفات المختلفة: المعاوضات، المشاركات، التوثيقات والتبرعات[1]، ويخضع أي منتج إسلامي للضوابط التالية[2]:

الضابط الأول: حصر المنتجات في دائرة السلع الطيبة والخدمات الحلال: قال تعالى: "**يَاأَيُّهَاالنَّاسُ كُلُوا مِمَّافِي‌الأَرْضِ حَلالاطَيِّبًا**" (البقرة: ١٦٨)، فالحلال هو ما انتفى عنه حكم التحريم، وخلص من الشبهات، وأما الطيب فهو المستطاب في نفسه، غير ضار للأبدان والعقول.

الضابط الثاني: التزام الأولوية في تحديد المنتجات: يجب أن يكون اختيار المنتجات ومواصفاتها هدفه تحقيق مقاصد الشريعة، ومراعاة ظروف المجتمع وأحواله، بما يحقق المصلحة.

الضابط الثالث: أن تكون المنتجات معبرة عن حاجات حقيقية لأفراد المجتمع: من خلال هذا الأمر يختفي الإنتاج الترفي، ويمكن ملاحظة التكامل بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك في النظام الإسلامي بوضوح، كما أنه مما يوفر بيئة صالحة تمامًا للتسويق من منظور إسلامي.

تعريف السعر وضوابطه في التسويق المصرفي الإسلامي: يعرف السعر من منظور إسلامي بأنه القيمة أو المقابل الذي يدفعه المشتري مقابل حصوله على المنتج أو المنفعة، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا في عملية المبادلة، قيمة مقابل قيمة أخرى مختلفة من حيث الجنس، فالسعر هو الأساس الذي يتم احتساب الثمن للسلعة عليه عند التبادل[3].

---

[1] نعجة عبد الرحمان، إشكالية المخاطر الاستثمارية في المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2017، ص 353.

[2] مصطفى سعيد الشيخ وآخرون، مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمفهوم التسويق المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العملاء، حالة دراسة الأردن مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 9، العدد1 سنة 2009، ص 109.

[3] مصطفى سعيد الشيخ وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 110.

تحديد السعر في النظام الإسلامي بالاعتماد تعتمد على مبدأ أساسي هام وهو "التراضي الكامل" بين أطراف التعامل وقال الرسول صلى الله عليه وسلم "إنما البيع عن تراض" فقاعدة التراضي هي الأساس الذي يقوم عليه نظام تحديد السعر في النظام الاقتصادي الإسلامي، وهذا التراضي المنشود لن يكون إلا في ضوء إطار القيم الإسلامية وفي ظل دائرة محكومة بتوجيهات الإسلام السمحة [1].

تعريف التوزيع وضوابطه في التسويق المصرفي الإسلامي: يعرف McCarthy التوزيع بأنها: " العملية التي يتم من خلالها جعل السلعة أو الخدمة متوفرة في المكان وبالكمية المناسبة عندما يرغب المستهلك بها "[2]، وتتمثل الضوابط الشرعية للتوزيع فيما يلي[3]:

– أن لا يخالف هذا التنظيم حكما شرعيا، كإجازة معاملة محرمة شرعا، أو منع أمر واجب شرعا، وأما المباحات فلا مانع من وضع القيود عليها عندما يظهر في التقييد وجه المصلحة.

– أن يكون الهدف من وضع التنظيم تحقيق المصلحة العامة لكل من المنتج والوسيط الزبون.

– دراسة التنظيمات التي كانت موجودة لدى المسلمين في عصر النبوة والخلافة الراشدة للاسترشاد بها بعد تطور النشاط التوزيعي بما يلائم مقتضيات العصر وظروف السوق الحالية.

تعريف الترويج وضوابطه في التسويق المصرفي الإسلامي: المقصود بالترويج هو الاتصال في عملية التسويق المصرفي، وينطوي ذلك على تدفق المعلومات من المصرف إلى الفئات أو الشرائح المستهدفة ويعتمد ذلك على التغذية العكسية (دراسة واقع السوق كمصدر للمعلومات...)، وتنصب جهود الترويج المصرفي في الواقع على ثلاث فئات[4]:

– الحكومة والجمهور العام وذلك من أجل بناء المصداقية وتكوين صورة إيجابية عن المصرف.

– المساهمون من أجل التأكيد على سلامة الوضع المالي، وأن نشاط المصرف قادر على تحقيق الأهداف.

– العملاء الحاليون والمرتقبون الذين يشكلون في حقيقة الأمر مصدر الربحية وهم المستهدفون من تقديم الخدمات.

---

[1] مصطفى سعيد الشيخ وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 110 – 111.
[2] زكريا أحمد عزام وآخرون، مرجع سابق، ص 309.
[3] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، مرجع سابق، ص 150.
[4] التسويق المصرفي، رابط، تاريخ الاطلاع 01 – 01 2018.

ومن أهم أساليب الترويج: الإعلان، والدعاية التجارية، والعلاقات العامة، كما أنه تتنوع الضوابط الشرعية للترويج بتنوع أساليب الترويج، إلا أنه بالإمكان وضع بعض الضوابط الشرعية التالية[1]:

– الابتعاد عن التدليس والخلابة (المخادعة) والتلبيس (اختلاط الأمر) والغرر، توخي الصدق والأمانة في التعريف بالمنتج المصرفي، الترويج لما هو مباح شرعًا، تجنب إلحاق الضرر بالمنافسين من المصارف الأخرى.

– عدم وضع مصاريف وأجور مخفية للخدمات التي يتم تقديمها لم تكن موجودة عند الإعلان عن الخدمة.

الأفراد: يقصد بهم الأفراد العاملين بالمصرف والذين يحتكّون بشكل مباشر أو غير مباشر مع العملاء، حيث يتوجب على الإدارة القيام بتنمية مهارات العاملين عن طريق التكوين المستمر خاصة فيما يخص الجوانب المتعلقة بمعاملات العملاء وكيفية استقبالهم، كما يجب أن يتصف موظفي المصرف بما يلي[2]:

– **الاتصال**: ويعني القدرة على التغيير بوضوح عند الاتصال بالعملاء والتعامل معهم.

– **الحساسية اتجاه العميل**: إظهار الاهتمام بمشاعر وأحاسيس ووجهات نظر العملاء.

– **المرونة**: القدرة على تغير نمط وأسلوب تقديم الخدمة بما يتناسب أو يتكيف وميول كل عميل على حدة.

– **المعرفة الوظيفية**:فهم الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف والإجراءات المتعلقة بالتعامل مع المصرف.

– **المظهر**: حسن المظهر وترك انطباع إيجابي ومحبب لدى العملاء.

– **الكرامة والنزاهة**: الالتزام الموظف القيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية عند التعامل مع العملاء.

– **المتابعة**: تقديم الخدمة في الوقت المحدد وبطريقة تعكس الاستجابة السريعة لمطالب العملاء.

الدليل المادي:يعرف بأنه:البيئة المادية للبنك المحيطة بالعاملين والعملاء أثناء إنتاج وتسليم الخدمة، مضافًا إليها عناصر ملموسة تستخدم للاتصال ودعم دور الخدمة، وينطوي الدليل المادي على مجموعة من المظاهر مثل: تصميم المظهر الخارجي للبنك، واللوحة المكتوب عليها اسم البنك، وشعاره، والبيئة المحيطة لعملية تسليم الخدمة للعميل، تصميم المظهر الداخلي للبنك من حيث المكاتب وتوزيع العاملين ولباسهم الموحد، وصالة الانتظار وتجهيزاتها، البطاقات التجارية والتقارير ... إلخ[3].

---

[1] محمد بهاء الدين خانجي، مرجع سابق، ص 63-64.

[2] حميدي زقاي، مدى تأثير التسويق المصرفي على سلوك المستهلك الجزائري، مع الإشارة إلى بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة سعيدة)، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص 120.

[3] -عبد الرحيم ليلى، دور التسويق في تطوير الخدمات المصرفية – دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2015، ص 143.

فالبنك الإسلامي يراعي الضوابط الشرعية في تحديد البيئة المادية المناسبة لتقديم الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، ويتحقق ذلك بمراعاة عدم الاختلاط بين العملاء الذكور والإناث لمراعاة أحكام الشريعة، ومراعاة عدم وضع ما لا يتناسب مع الضوابط الشرعية في البيئة المادية كالتماثيل، وصور الحيوانات أو الإنسان[1].

العمليات: تتمثل العمليات في كل الأساليب التي يتم بها الوصول إلى المواصفات والخصائص التي يرغبها العملاء في الخدمة، فالعميل يجب أن لا يقتنع بمستوى جودة الخدمة التي يتلقاها في النهاية، بل أن يقتنع أيضا بالأسلوب التي أديت به هذه الخدمة وعليه يجب على إدارة المصرف أن تأخذ في الاعتبار رأي العميل في تحديد العمليات الخاصة بأداء كل خدمة، كما يجب على إدارة المصرف استخدام كافة الطرق التي تؤدي إلى تقليص دورة العمليات الطويلة سواء المتعلقة بتبسيط الإجراءات أو تقليل عدد الخطوات وتخفيض وقت انتقال العميل من إدارة إلى أخرى، ومحاولة القيام بالعمليات بصورة متوازية بدلا من العمليات المتتابعة[2]، إن عاملي السرعة والوقت يعتبران الأهم في تقديم الخدمات الداعمة في عصر السرعة، وذلك للاعتبارات التالية[3]:

– إن توفير الوقت للعميل يتيح له الوقت للقيام بنشاطاته الأخرى.

– إن سرعة إنجاز المعاملة المصرفية يتيح للمصرف المجال لخدمة عدد أكبر من العملاء، كما يسمح للعميل التاجر تشكل فرصاً أكبر لتحقيق الأرباح من خلال الاستفادة من الفرص الاستثمارية.

تسعير المنتجات المصرفية الإسلامية:

التسعير وفقا للمعدل الموزون لتكلفة الأموال في المصارف الإسلامية: أي احتساب تكلفة الأموال في المصارف الإسلامية من خلال تحديد صافي الأموال التي يتوقع تحقيق عوائد من استثمارها، وهي تكلفة الأموال الخارجية ممثلة بتكلفة الحسابات الجارية، وتكلفة الحسابات تحت الطلب، وتكلفة حسابات الاستثمار المشترك، والاستثمار المخصص، وتكلفة الأموال الداخلية ممثلة بتكلفة الأسهم العادية، وتكلفة الأموال المحتجزة، وفيه يتم استخراج المعدل الموزون بضرب كل تكلفة بنسبة)وزن(التكلفة إلى مجموع التكاليف الكلية، وبالتالي لا يجوز أن يكون العائد على الاستثمار أقل من قيمة المعدل الموزون لتكلفة الأموال في المصرف، وهنا تنبغي

[1] عبد الرحيم ليلى، نفس المرجع السابق، ص 144.
[2] حميدي زقاي، مرجع سابق، ص 120 – 121.
[3] محمد بهاء الدين خانجي، مرجع سابق، ص 69.

الإشارة إلى أن تكلفة الأموال الاحتياطية الإلزامية التي تفرضها الرقابة الدولية بالتنسيق مع البنوك المركزية يتم استبعادها من حساب المعدل الموزون[1].

التسعير وفقا لمؤشر السياسة النقدية: فالمعروف أن الرقابة ممثلة بإجراءات البنك المركزي تحدد السياسة النقدية من أجل التحكم بحجم التمويل المصرفي، ويترتب على هذا تحديد سعر المرابحة بإحدى طرق ثلاث، طريقة نظام السقف وفيه يضع البنك المركزي حدا أعلى لسعر المرابحة لا يسمح بتجاوزه، وطريقة نظام الأرضية أو القاع وفيه يوضع سعر أدنى للمرابحة لا يجوز النزول عنه، وطريقة نظام النطاق وفيه يوضع مدى لسعر المرابحة، وفي كل الأحوال تراعي السياسة الرقابية معطيات السياسة النقدية في الدولة، وبما يتناسب مع تكاليف التمويل المتعارف عليها عالميًا.

التسعير وفقا لمؤشر سعر الفائدة اللايبور (Libor): يقوم معظم المصارف الإسلامية بتحديد هامش الربح لعمليات التمويل، ويتم هذا التحديد اعتماداً على معدلات الفائدة المتداولة بين البنوك الربوية، وهذه الفائدة تقاس بمؤشر اللايبور، الذي يحدده كل يوم جمعية المصرفيين البريطانيين[2].

[1] ياسر عبد الكريم الحوراني، الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الاقتصاد الإسلامي الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول، ص20.
[2] ياسر عبد الكريم الحوراني، نفس المرجع السابق، ص 21.

من يرث الممتلكات التقنية؟

د. عبد القادر ورسمه غالب

في عصر ثورة تقنية المعلومات، نجد كمية كبيرة من ال "داتا" والبيانات والمعلومات الشخصية موجودة في حسابات المستخدمين في المواقع الرقمية المختلفة مثل الفيس بوك وقوقل وتويتر ولنكد ان وانستغرام وغيرها. أصبح الكثير جدا من الناس يستخدمون هذه المواقع للعديد من الأغراض وعبر هذا النشاط اليومي يتم تخزين الكثير من البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة بهم. وهذه المعلومات تزداد كلما ازداد النشاط التقني للشخص. وهكذا، أصبح هذا العصر عصر ال "داتا" والمعلومات الرقمية.

في أثناء حياة المستخدم لا توجد مشكلة لأنه يدير حساباته بنفسه وبالتالي يتصرف كيفما شاء في البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة به من حذف أو اضافة أو تعديل. ولكن، هناك مشاكل قانونية وتقنية تطرأ، فور وفاة الشخص صاحب الحساب. وبالطبع، فان هذه البينات والمعلومات تمثل ثروة وممتلكات تقنية خاصة به. والسؤال، هل يجوز الاطلاع واستخدام هذه البيانات والمعلومات بعد وفاته ؟ وكيف يتم الاستخدام ؟ وهل تورث هذه الثروة ومن يرث هذا الإرث؟

لقد احتل موضوع الميراث التقني للمتوفي مكانة كبيرة في المحاكم في عدة دول. ولقد شغلت قضية الشاب المنتحر في أمريكا الرأي العام بعد أن طالب والديه السماح لهم بالدخول في حساباته التقنية لمحاولة معرفة أسباب الانتحار. وهناك من يؤيدهم وهناك من يري العكس لأن المعلومات شخصية بحتة وعليه يجب أن تظل في طي الكتمان. وهذه المواقف المتباينة ستستمر طالما هناك استخدام للحسابات التقنية التي يضع فيها المستخدم الكثير من البيانات وربما يكون بعضها سري جدا لا يرغب الشخص في الكشف عنه وهو على قيد الحياة أو داخل القبر ويفضل أن يموت "سره معه". وبالطبع، هو حر في هذا.

ولتجاوز مثل هذه المواقف، يوجد الكثير من الأشخاص الذين يخططون وهم على قيد الحياة لطريقة تسليم ممتلكاتهم التقنية وتنظيم كيفية توزيع هذا الميراث والتصرف فيه بعد الوفاة. وغالبا، هم يلجأون لهذا لأن ترك الأمر للصدفة لن يمكنهم من التحكم في هذه الإرث واستخدامه لأنهم غائبون عن الحياة. وبالطبع، مثل هذا التخطيط المسبق سيكون له انعكاساته المفيدة بل والمريحة.

والإرث الرقمي يشمل، مجموعة من التذكارات الشخصية جدا من الصور والكتب ومراسلات البريد الإلكترونية والمدونات والحسابات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي وكل ما يقع في هذا الإطار من أعمال

تقنية. ومن دون شك، مثل هذه المعلومات لها قيمة معنوية كبيرة جدا وبثمن باهظ. وتوجد الآن أنظمة قانونية خاصة بتأسيس "نظام لإدارة ميراث الممتلكات الرقمية"، وهناك بعض البلدان التي توجد بها قوانين تسمح لأقارب المتوفي بالدخول على ممتلكاته الإلكترونية. وسبق أن أصدرت غوغل على صفحتها اعلانا واضحا مكتوب عليه "أخبرنا الآن بما تريد فعله بحسابك بعد الوفاة"، وذلك يتم من خلال عدة خيارات يقدمها الموقع لصاحب الحساب، ومنها أن يتم حذف حسابه أو أن يسمح لغوغل بأن تقوم بتعيين شخص "وصي" على حسابه يقوم بالاطلاع على جميع حساباته إذا لم يكن تم الدخول عليها لفترة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وسنة. وقبل اتمام هذا الإجراء ستقوم الشركة بإرسال رسائل تذكيرية عدة على عناوين البريد الإلكتروني البديلة وكذلك الهواتف في محاولة أخيرة للاتصال بالشخص. ونعتقد أن هذا اجراء تحوطي هام من غوغل، وفيه تنبيه للأشخاص بما يجب الاستعداد له.

ان وجود مثل هذه القوانين، التي تسمح بالدخول في حسابات المتوفى، يعتبر في نظرنا أمر هام جدا، لأن عدم وجود القوانين يعني عودة ملكية الملف الشخصي الخاص بالمتوفي للشركة التي تملك الموقع مثل الفيسبوك وغوغل وتويتر وغيرها. وهذه الشركات لا تملك هذا الحق إذا حدد المتوفي شخصا معينا تعود اليه ملكية هذه الممتلكات التقنية. ولكن، وإمعانا في الخصوصية هناك بعض التوجهات بإصدار التشريعات التي تمنع أي شخص ما عدا الذي تحدده المحكمة أو الوصي الدخول على معلومات المتوفي والاطلاع عليها.

مع هذا الوضع، ننصح بإعداد "وصية" خاصة بها البيانات الضرورية التي تتعلق بكيفية التعامل مع الممتلكات التقنية بعد الوفاة، ومن يجوز له التعامل مع هذا الإرث الهام جدا. وبالعدم، ستختفي هذه الثروة الهامة وتموت مع صاحبها، وربما يكون في هذا ضرر للورثة أو لغيرهم من المستفيدين المحتملين. وقبل فوات الأوان، علينا الاستعداد والتجهيز لنقل ثروتنا التقنية لمن يستفيد منها أو يفيد بها غيره ومجتمعه. وفي هذا، قد يكون، استمرار للحياة بعد الممات.

تخطيط عمليات التمويل وأرباح التمويل واشتقاق مؤشر كفاءة تشغيل التمويل

أوهاج بابدين عمر

ماجستير في المحاسبة والتمويل

التخطيط هو عملية تهتم بإعداد الخطط الخاصة بشيء معين، ويعرف التخطيط بأنه صياغة فرضيات حول وضع معين، معتمداً على استخدام تفكير دقيق؛ بغية اتخاذ القرار المناسب حول تطبيق سلوك ما في المستقبل. ومن التعريفات الأخرى للتخطيط أنه نشاط يطبقه كافة الأفراد في أغلب الشؤون العامة، يعتمد على إعداد خطة ذهنية قبل تحويلها إلى خطة حقيقية؛ أي الحرص على التفكير قبل المباشرة بالعمل.

تعد وظيفة التخطيط من الوظائف المهمة في الإدارة؛ حيث أسست هذه الوظيفة لتحقيق أهمية مرتبطة بها، وهي السعي إلى تقليل معدل المخاطرة، والاستفادة من الموارد المتاحة بأفضل الطرقو .الوصول إلى التكامل بين المشاركة في التنبؤ للمستقبل الخاص بالعمل.

إيجاد خطة التمويل الشهرية

الغرض من هذه الخطة تحديد الأموال المطلوبة لمقابلة الطلب، أو تحديد التمويلات الشهرية بموجب الأموال المتاحة للتمويل.

قانون إيجاد التمويلات الشهرية = (الأموال المتاحة للتمويل ÷ ٧٨) X ١٢ (١)

إيجاد خطة الأرباح السنوية للتمويل والتي هي بمثابة المؤشر الذي بموجبه تراقب عمليات التشغيل.

الأرباح السنوية = ٧٨ ص X معدل العائد السنوي المطلوب

ص = الأموال المتاحة للتمويل ÷ ٧٨ (٢)

إثبات المعادلات أعلاه.

إذا كان لدينا إجمالي التمويل ٧٨٠٠٠ جنيه ومعدل العائد المطلوب ١٥٪، المطلوب: إيجاد التمويل الشهري الثابت، وإيجاد اجمالي الأرباح السنوية.

الحل:

التمويلات الشهرية = (الأموال المتاحة للتمويل ÷ ٧٨) X ١٢

التمويلات الشهرية = (٧٨٠٠٠ ÷ ٧٨) X ١٢ = ١٢٠٠٠

الأرباح السنوية = ٧٨ ص X معدل العائد السنوي المطلوب

وبالتالي :

ص = الأموال المتاحة للتمويل ÷ ٧٨

ولإيجاد الأرباح السنوية يجب إيجاد قيمة ص

ص = ٧٨٠٠٠ ÷ ٧٨ = ١٠٠٠

الأرباح السنوية = ٧٨ X ١٠٠٠ X ١٥٪ = ١١٧٠٠

الحل :

مبلغ التمويل الفعلي	مبالغ إعادة التشغيل	العائد على الفترة	
١٢٠٠٠	٠	١٥٪	١٨٠٠
١١٠٠٠	١٠٠٠	١٣.٧٥٪	١٦٥٠
١٠٠٠٠	٢٠٠٠	١٢.٥٪	١٥٠٠
٩٠٠٠	٣٠٠٠	١١.٢٥٪	١٣٥٠
٨٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٪	١٢٠٠
٧٠٠٠	٥٠٠٠	٨.٧٥٪	١٠٥٠
٦٠٠٠	٦٠٠٠	٧.٥٪	٩٠٠
٥٠٠٠	٧٠٠٠	٦.٢٥٪	٧٥٠
٤٠٠٠	٨٠٠٠	٥٪	٦٠٠
٣٠٠٠	٩٠٠٠	٣.٧٥٪	٤٥٠
٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٢.٥٪	٣٠٠
١٠٠٠	١١٠٠٠	١.٢٥٪	١٥٠
٧٨٠٠٠	٦٦٠٠٠		١١٧٧٠

إيجاد مؤشر كفاءة التشغيل

يكون مؤشر كفاءة التشغيل جيد في حالة تحقيق أرباح أكبر من أرباح التمويل حسب معادلة الأرباح الإجمالية.

وهذه الحالة تكون عند إصدار تمويلات أكبر من المخطط الشهري للأشهر الأولى.

دراسة عملية عن تمويل وأرباح مؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر عن ٢٠١٣

كانت أموال التمويل ٦٧٠٠٠٠٠ جنيه، ومعدل العائد المطلوب ١٥٪، وتعمل المؤسسة بنظام التمويل ل ٢٤ شهراً، وكانت الأرباح المحصلة في نهاية ٢٠١٣ هي ٤٦٤٠٠ جنيه، وكانت جداول العمليات التمويلية الفعلية لعام ٢٠١٣ :

مبالغ التمويلة الفعلية	الفترة
١٣٧٤٠٠	فبراير ٢٠١٣
١٢٠٤٠٠٠	مارس ٢٠١٣
١٠٧١٥٦٠	ابريل ٢٠١٣
٤٠٠٥٦٠	مايو ٢٠١٣
1049040	يونيو ٢٠١٣
575453	يوليو ٢٠١٣
1377485	سبتمبر ٢٠١٣
493182	أكتوبر ٢٠١٣
14841	نوفمبر ٢٠١٣
122580	ديسمبر ٢٠١٣
6446181	

المطلوب :

٧٧ .تحديد القسط الشهري المفترض .

٧٨ .تحديد الأرباح السنوية الإجمالية .

٧٩ .قياس كفاءة التشغيل .

أولا : تحديد القسط الشهري المفترض

إيجاد التمويلات الشهرية = (٦٧٠٠٠٠٠ ÷ ٧٨) X ١٢ = ١٠٣٠٧٦٩

ثانيا : تحديد الأرباح السنوية الإجمالية

الأرباح السنوية = ٧٨ ص X معدل العائد السنوي المطلوب

ص = الأموال المتاحة للتمويل ÷ ٧٨

لإيجاد الأرباح السنوية يجب إيجاد قيمة ص:

ص = ٦٧٠٠٠٠٠ ÷ ٧٨ = ٨٥٨٩٧.٤٣

الأرباح السنوية = ٧٨ × ٨٥٨٩٧.٤٣ ×١٥٪ = ١٠٠٤٩٩٩.٩٣

وبما أن المؤسسة تعمل بنظام ٢٤ شهراً، فيصبح الربح المخطط: ١٠٠٤٩٩٩.٩٣

الأرباح السنوية = ٧٨ ص ×معدل العائد السنوي المطلوب + (٠.١٩ × ٧٨ ص × معدل العائد السنوي)

تفسر نتيجة هذه المعادلة أن الربح المتوقع لأي تمويل سنوي يساوي العائد المطلوب مضافًا إليه ١٩٪ من العائد المطلوب، بشرط ألا يتجاوز الربح الشهري ٣٪. ويمثل العدد ٠.١٩ ثابت عددي.

مثال:

إذا استثمر مبلغ قدره ٧٨٠٠٠، وكان السوق فعالاً، فكم الربح المتوقع تحقيقه خلال السنة إذا كان العائد ١٥٪.

٧٨ ص × (العائد السنوي المطلوب) + (٧٨ ص × العائد السنوي المطلوب × ٠.١٩)

ص = ٧٨٠٠٠ ÷ ٧٨ = ١٠٠٠

(٧٨٠٠٠ × ١٥٪) + (٧٨٠٠٠ × ١٥٪ × ٠.١٩) = ١١٧٠٠ + ٢٢٢٣ = ١٣٩٢٣

ثالثًا: قياس كفاءة التشغيل

يتم مقاربة الربح المحصل والربح المخطط حسب المثال التالي:

الربح المخطط = ١٠٠٤٩٩٩.٩٣

الربح المحصل فعلا = ٤٦٤٤٠٠

إذن تعمل المؤسسة بكفاءة مقارنة بالجدول أعلاه:

١. فبعض التمويلات الشهرية أكبر من التمويلات الشهرية المخططة.

٢. زيادة حجم التمويلات الشهرية الأولى لأشهر السنة.

٣. أما بقية الشهور من يونيو ٢٠١٣ فتعمل بالتمويل من مصادر أخرى غير رأس المال.

إنه في حالة التمويل لمدة اكثر من عام، مثلا ٢٤ شهراً، يتطلب ذلك وجود نسبة تمويل موزعة على النحو التالي؛ لتساير قسط إعادة الاستثمار لحالة التمويل السنوي.

فترات التمويل	القسط السنوي ÷ الأشهر	نسبة التوزيع	
٢٤ شهر	٢٤÷١٠٣٠٧٦٩	٪٣٠	١٢٨٨٤.٦٢
١٢ شهر	١٢÷١٠٣٠٧٦٩	٪٢٥	٢١٤٧٤.٣٦
٩ اشهر	٩÷١٠٣٠٧٦٩	٪٤٥	٥١٥٣٨.٤٦
		٪١٠٠	٨٥٨٩٧.٤٣٥

بيع السلم

د. فاطمة الفرحاني

تخصص فقه المعاملات المالية - المغرب

يعد بيع السلم من أهم أبواب الفقه، لما فيه من نفع للمتعاملين، وسد لحاجة المزارعين والصانعين، ونحوهم من البائعين والمشترين، وهو من المعاملات التي جاءت بها الشريعة ووجدت الناس يتعاملون بها، وحتى يومنا هذا فهي أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي تعاملات البنوك الإسلامية، وذلك راجع لمرونتها واستجابتها لمختلف الحاجات التمويلية، ومن ثم فقد حاولت تناول موضوع عقد السلم في المحاور التالية: مفهوم السلم ومشروعيته وحكمه، واقتصاديات السلم، وأنواع السلم.

المحور الأول: مفهوم السلم ومشروعيته وحكمه

أولا: مفهوم السلم

مفهوم السلم لغة: السلم والسلف: السين واللام والفاء، أصل واحد يدل على تقدم وسبق، ومن ذلك السلف في البيع، وهم مال يقدم لما يشترى مساءً[1].

مفهوم السلم اصطلاحا: عرف الفقهاء السلم بتعريفات كثيرة متقاربة، إلا أنهم اختلفوا في بعض شروطه، عرفه الحنفية بأنه: بيع آجل بعاجل[2]. وعرفه المالكية: بيع يتقدم فيه رأس المال، ويتأخر الثمن لأجل[3]، وعرفه الشافعية: عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا[4]، وعرفه الحنابلة: عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد[5].

يلاحظ أن هذه التعارف لها نفس المعنى المقصود من السلم وهو تعجيل أحد البدلين وتأخير البدل الثاني ويكون موصوف في الذمة.

ثانيا: مشروعية السلم

السلم مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والقياس:

---

[1] - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، طبعة اتحاد الكتاب العرب، ت، عبد السلام هارون (3/95)

[2] - حاشية ابن عابدين،(7/478)، دار المعرفة بيروت (1420هـ/2000)، فتح القدير، ابن همام،(7/70). مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، (1389هـ/1970م).

[3] -الدردير، الشرح الكبير، دار إحياء كتاب العرب، (3/195).

[4] -روضة الطالبين، النووي، (4/3). المكتب الإسلامي، بيروت، (1412هـ/1991م).

[5] -منتهى الإرادات، الفتوحي، (2/381)،مؤسسة الرسالة بيروت، (1419هـ/1999م).

القرآن الكريم: شرع السلم بالقرآن لعموم قوله تعالى: "**وأحل الله البيع وحرم الربا**"[1]، وهو نوع من البيوع، وهذه الآية شملت كل أنواع البيوع إلا ما دل الدليل على تخصيصه. وقوله تعالى: "**يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه**" [2]، قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية: "**أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه وقرأ الآية: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه**"[3].

السنة: دليل مشروعية السلم من السنة ما روي عن ابن عباس أنه قالَ: (**قَدِمَ النّبيُّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّم المدينةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ في الثّمَارِ السّنَةَ والسّنَتَيْنِ فَقَالَ: "مَنْ أَسْلَفَ في ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ في كَيْلٍ مَعْلُومٍ ووَزْنٍ مَعْلُومٍ إلى أَجَلٍ مَعْلُومٍ**)[4]، وللبخاري بلفظ: (**من أسلف في شيء ففي كيل معلوم إلى أجل معلوم**)[5]، ولمسلم بلفظ: (**من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم ووزن معلوم**).

الإجماع: أجمعت الأمة على إباحة السلم، فقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بالسلم، ولم ينهى عنه، وتعامل به الصحابة بعده، واستمر تعامل الأمة به منذ عهده إلى وقتنا الحاضر، ولم ينكره أحد، واتفق المجتهدون على جوازه، قال فيه ابن المنذر: "أجمعوا على أن السلم الجائز أن يسلم الرجل إلى صاحبه في طعام معلوم موصوف، من طعام أرض عامة، لا يخطئ مثلها، بكيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم، بدينار ودراهم معلومة، يدفع ثمن ما أسلم في قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، ويسميان المكان الذي يقبض فيه الطعام، فإذا فعلا ذلك وكانا جائزين الأمر، كان صحيحا"[6].

القياس: قال ابن قدامة: المثمن في المبيع أحد عوضي العقد، فكما يجوز أن يثبت الثمن في الذمة، يجوز أن يثبت فيها المثمن. أي جاز أن يثبت المثمن في الذمة، كما يجوز أن يثبت الثمن فيها؛ أي قياسا عليه.

ثالثًا: حكمة مشروعية السلم

---

[1]-سور البقرة، الآية 274281.
[2]-سورة البقرة الآية 281
[3]-تفسير البغوي (1/348).
[4]- رواه البخاري في صحيحه، كتاب السلم، باب السلم في كيل معلوم، برقم (2239)، ومسلم في صحيحه، باب السلم، كتاب البيوع،رقم (1604).
[5]-رواه البخاري في صحيحه باب السلم كتاب السلم في وزن معلوم، برقم (2240).
[6] -الإجماع لابن المنذر ص 93، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الطبعة 3، 1981م.

تظهر حكمة مشروعية السلم في حاجة الناس إلى هذا التعامل، فقد يحتاج إنسان إلى المال لقضاء مصالحه، وله قدرة على تسليم سلعة معينة في وقت محدد عوضا عما يأخذه من مال، وقد يملك آخر المال، ويكون في حاجة إلى سلعة خاصة في وقت معين، فيتعاقد مع غيره للحصول على ما يريد بالسعر المتفق عليه فيأمن بذلك تقلب الأسعار، وغالبا ما يستفيد من رخص الأسعار.

رابعا: شروط السلم

يشترط للسلم الشروط العامة في البيع كما تشترط فيه شروط أخرى خاصة، بعضها خاص برأس المال وبعضها خاص بالمسلم فيه ويعضها مشترك بينهما وهي كما يلي:

شروط رأس المال (الثمن):

* اتفق الفقهاء[1] في أنه يشترط في رأس المال أن يكون معلوما؛ لأنه بدل في عقد معاوضة مالية وهي السلم فاشترط معرفته كالمسلم فيه؛ لأن جهالته مفضية إلى المنازعة، معلوم الجنس(دراهم أو دنانير...)، والنوع(تمر بري أو دنانير عراقية)، والصفة (دراهم جيدة أو رديئة...)، والمقدار(كيل أو وزن أو عدد).

* تسليم رأس مال السلم في مجلس العقد، وهذا محل خلاف؛ ذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة)[2] إلى أن من شروط صحة السلم تسليم رأس مال السلم في مجلس العقد، فإن افترق المتعاقدان قبل التسليم بطل العقد، واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: (**من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**)[3] لأن الافتراق قبل قبض رأس المال يكون افتراقا عن "كالئ بالكالئ" وهو منهي عنه بالإجماع. وخالفهم المالكية[4] بجواز تأخير رأس مال السلم اليومين والثلاثة بشرط وبغير شرط؛ لأن التأخير اليسير معفو عنه فهو في حكم التعجيل فشبه التأخير التشاغل بالقبض. أما تأخير القبض فوق ثلاث أيام بشرط فلا يجوز اتفاقا.

شروط المسلم فيه (المبيع):

---

[1] - رد المختار 218/5، ابن عابدين،1423هـ/2003م، القوانين الفقهية، ابن جزي،177، روضة الطالبين، النووي 243/3، كشاف القناع، البهوتي، 304/3، عالم الكتب، 1426هـ/2003م.

[2] -المبسوط، السرخسي 144/12 دار المعرفة بيروت، روضة الطالبين، النووي،242/3، الفروع، ابن المفلح،184/7، دار الكتب العلمية

[3] -صحيح البخاري، كتاب السلم باب السلم في وزن معلوم، رقم 2240، صحيح مسلم، كتاب المساقات، باب السلم رقم 1604.

[4] -بداية المجتهد، 202/2، دار المعرفة، الطبعة السادسة، 1402هـ/1982م، كفاية الطالب مع حاشية العدوي 3/163،

* أن يكون المسلم فيه دينا موصوفا في الذمة[1]، من ثم لا يصح السلم إذا جعل المسلم في شيئا معينا بذاته؛ لكي لا يناقض الغرض المقصود منه.

* أن يكون المسلم فيه معلوما[2] علما يرفع الجهالة عنه المفضية إلى النزاع بين المتعاقدين عند التسليم، يبين جنسه ونوعه وقدره. معلوم الجنس (حنطة، شعير...)، والنوع (حنطة من نوع كذا أو كذا...)، والصفة(جيدة، رديئة...)، والمقدار(بالكيل أو الوزن أو العدد...).

* أن يكون المسلم فيه مؤجلا: ذهب جمهور الفقهاء[3] إلى أنه يجب أن يكون المسلم فيه مؤجلا، فلا يصح السلم الحال، لقوله صلى الله عليه وسلم: (**من أسلف في تمر، فليسلف في كيل معلوم، وزن معلوم، إلى أجل معلوم**)[4]، وهذا أمر من رسول الله صلى الله عليه مسلم بالأجل في السلم، والأمر يقتضي الوجوب، ومن ثم يكون الأجل من شروط صحة السلم، فلا يصح إلا به. وذهب فقهاء الشافعية[5] إلى جواز السلم الحال، كما هو جائز مؤجلا وحجتهم القياس على السلم المؤجل.

* أن يكون الأجل معلوما[6] لقوله صلى الله عليه وسلم: (**من أسلف في تمر ؛ فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم**)[7].

* أن يكون المسلم في مقدورا على تسليمه عند محله[8]، أي أن يكون المسلم فيه مما يغلب وجوده عند حلول الأجل.

* تعيين مكان الإيفاء: أي تسليم المبيع إذا احتاج إلى حمل ومصاريف ونقل.وقد اختلف الفقهاء في مدى اشتراط تعيينه، ذهب كل من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى عدم اشتراط مكان الإيفاء، وخالفه الشافعية إلى اشتراطه.

---

[1] -حاشية الدسوقي 3/308، دار إحياء الكتب العربية، مغني المحتاج،2/104،المغني، بن قدامة، 4/68، دار عالم الكتب،

[2] -بدائع الصنائع، الكساني، 5/207،دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1434هـ/2003م، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير،3/207، مغني المحتاج، الشربيني، 2/107، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997، منتهى الإرادات، الفتوحي، 2/217، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1419هـ/1999م.

[3] حاشية الدسوقي، 3/205،المغني 4/354

[4] - صحيح البخاري، كتاب السلم باب السلم في وزن معلوم، رقم 2240، صحيح مسلم، كتاب المساقات، باب السلم رقم 1604.

[5] -مغني المحتاج، 2/105.

[6] -حاشية الدسوقي،3/205، مغني المحتاج،2/105،الروض المربع، البهوتي،2/188، مكتبة الرياض الحديثة.

[7] -صحيح البخاري، كتاب السلم، باب السلم في الكيل، 2239، صحيح مسلم كتاب البيوع، باب السلم، رقم1604.

[8] -الهداية في شرح البداية 3/71، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 3/211،الفتح العزيز 9/243 والروض المربع، البهوتي، 2/188.

الشروط المشتركة رأس مال السلم والمسلم فيه:

* أن يكون كل منهما مالا متقومًا، ولا يجوز أن يكون أحدهما مما لا يعد مالا ينتفع به شرعا، كالخنزير أو الخمر.

* ألا يحقق في سلم أحد البدلين بالآخر ربا النسيئة، كأن يكون أحدهما ذهبا والآخر فضة، أو أن يكونا طعامين تجمعهما علة الربا.

* ذهب الجمهور[1] إلى أن المنافع تعد أموالا، وأنها تحاز بحوز أصولها ومصادرها، لهذا أجازوا أن تكون رأس مال ومسلما في عقد السلم. وذهب الحنفية[2] إلى إنه لا يجوز أن يكون أحد البدلين في السلم منفعة؛ لأن المنافع لا تعد عندهم أموالا؛ لأنها غير قابلة للحيازة والادخار.

المحور الثاني: اقتصاديات السلم

أولا: السلم في التجارة[3]: يسهم السلم في تنمية وتمويل النشاط الصناعي والتجاري، وخاصة في إنتاج واستيراد وتصدير السلع بشرائها سلما وإعادة تسويقها بأسعار مجزية ومنافسة، من تم يتعامل المصرف مع التاجر عن طريق عقد السلم بصفته الممول، ويكون التاجر هو المسلم إليه فيحصل على المال عاجلا مقابل التزامه بتسليم سلع موصوفة في الذمة في وقت آجل. وبهذا يصبح عقد السلم مصدرا التمويل احتياجات التاجر المالية العاجلة لتنفيذ مشاريعهم التجارية، بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الربوي.

ثانيا: الصناعة: يمكن تطبيق السلم في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين وذلك بإمدادهم بمستلزمات الإنتاج كالمعدات وآلات ومواد أولية كرأس مال السلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

ثالثًا: السلم في الزراعة: يقوم المصرف عن طريق عقد السلم بتقديم السيولة الكافية أو مواد أولية للمزارعين الصغار أو أصحاب المشاريع الكبرى (المسلم إليهم)؛ ليقوموا بتأمين مستلزمات العمليات الزراعية، ويلتزم المزارع بتقديم المسلم فيه موافقا للمواصفات والشروط المتفق عليها، وبعد حصول المصرف على المسلم فيه (المنتج الزراعي) يقوم بتسويقه بسعر أعلى مما اشتراه له ليحقق الربح. مقابل الحصول على منتجاتهم وإعادة تسويقها.

---

[1] -حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 3/196، المغني المحتاج، 2/103، الإنصاف، 5/125.
[2] -مجلة الأحكام العدلية 1/31.
[3] -الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، محمود إرشيد، ص 110، دار النفائس،الطبعة الثانية، 1427هـ/2007م.

رابعا : السلم في تمويل التجارة الخارجية[1] : بمكن أن يستفاد من عقد السلم في التجارة الخارجية، بأن يتفق مثلا المصرف مع شركة معينة لشراء ثياب أو حبوب مما يمكن ضبطه وتحديد وصفه بحسب صفاته المحلية والعالمية، على أن يسلم التاجر المسلم فيه (المبيع) في تاريخ محدد، ويقوم رب السلم الممول باستلام البضاعة، وبيعها بسعر أعلى منه ويحقق الربح والنفع.

المحور الثالث : أنواع السلم

أولا : السلم البسيط : السلم في بعض الأشياء أو المواد الموصوفة في الذمة، وهو السلم المعروف عند الفقهاء هو العقد الذي يبرمه الطرفان، ابتداء بين منتج وتاجر.

ثانيا : السلم الموازي[2] : السلم كما سبق تعريفه بيع موصوف في الذمة بثمن حال. أما السلم الموازي فصورته أن يعقد المسلم (العميل المشتري) عقد سلم مع المسلم إليه (المصرف البائع)، ويعقد المصرف سلما مستقلا متوازيا مع طرف ثالث هو المسلم إليه لشراء سلعة بنفس مواصفات وأجل السلم الأول، ليتمكن المسلم إليه (المصرف) في عقد السلم الأول من الوفاء بعقده، وفي هذه الحالة يكون المصرف البائع في السلم الأول مشتريا في السلم الثاني، ولما كان من الصعب عادة أن يدفع العميل جميع الثمن فإنه يمكن تطبيق هذا النوع في حالة عدم وثوق العميل في المسلم إليه الثاني، فيلجأ للمصرف ليطمئن من تسلم السلعة، وهو أشبه بالاعتماد الجاري أو اعتماد الوكالة في الاطمئنان. ومن صوره كذلك يكون المصرف مسلما مشتريا مع طرف، ومسلما إليه بائعا مع طرف آخر. ومن صوره كذلك أن يعقد البنك صفقات صغيرة مع العملاء، ويعقد صفقة كبيرة مع المنتجين، وذلك في الحالة التي لا يتقبلون فيها الصفقات الصغيرة.

ثالثًا : السلم المقسط : صورته : أن يسلم شخص في مقدار حنطة، على أن يتسلمها في آجال متفاوتة، عند كل أجل منها مقدارا معينا[3]؛ كأن يسلم شخص إلى آخر ١٠٠٠ درهم في أربعة أطنان من القمح، يأخذ نصفها عند آخر العام، ونصفها الآخر في نهاية العام المالي.

---

[1] -الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، إرشيد، ص 112.

[2] -عبد الستار أبو غدة، أساسيات المعاملات المالية المصرفية الإسلامية، ص 149، دار الأمان الرباط المغرب، الطبعة الأولى 1436هـ/2010م.

[3] -محمد الأشقر، بحوث فقهية في قضايا فقهية معاصرة 1/203، الصناديق الاستثمارية دراسة فقهية تطبيقية، 2/434،دار كنوز اشبيليا، الطبعة الأولى.

ويستنتج من كل ذا أن السلم بيع يسهم في مساعدة المحتاجين في الغالب فهو معاملة إنسانية قبل أن يكون معاملة مالية، فعوض أن يلجأ البائع إلى السلف والقرض وهو منحي الرأس، فهو بالسلم يدبر أموره وهو مرفوع الرأس.

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي

هذه صفحة جديدة، الهدف منها توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة. نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

رئيس آبل يدعو إلى إصلاح النظام الضريبي (٢٠-٠١-٢٠٢٠)

قال (تيم كوك) الرئيس التنفيذي لشركة آبل: إن الجميع يعمل أن النظام الضريبي للشركات العالمية يحتاج إلى إصلاح شامل، مما يدعم التغييرات التي تطرأ على القواعد العالمية قيد الدراسة حاليًا.

ودفع نمو شركات الإنترنت العملاقة مثل آبل القواعد الضريبية الدولية إلى الحد الأقصى، مما دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى متابعة الإصلاحات العالمية بشأن الأماكن التي ينبغي فيها فرض ضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات.

وتتركز الإصلاحات التي يجري فحصها حول حجز الأرباح من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المنخفضة الضرائب، مثل: أيرلندا حيث توجد قواعد لها – وحيث كان كوك يتحدث يوم الاثنين – بدلاً من تحديد مكان معظم عملائها.

وقال كوك: أعتقد أن الجميع يعلم أن الأمور تحتاج إلى إعادة تنظيم.

وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة آبل بعد تلقيه جائزة افتتاحية من الوكالة الحكومية الأيرلندية المسؤولة عن جذب الشركات الأجنبية التي تعترف بمساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في البلاد: من المعقد للغاية معرفة كيفية فرض ضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات ... نريد بشدة أن تكون عادلة.

وتعد شركة آبل واحدة من كبرى الشركات المتعددة الجنسيات في أيرلندا التي تضم ستة آلاف عامل لها، وقد رفعت هي والحكومة الأيرلندية دعوى قضائية ضد طلب من الاتحاد الأوروبي يقضي بأن تدفع آبل ١٣ مليار يورو (١٤.٤١ مليار دولار) كضرائب متأخرة إلى دبلن. وبدأ الطعن في ثاني أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ويمكن أن يستمر لسنوات.

ملكية بعض البنوك المركزية

	البنك المركزي الأوروبي European Central Bank ؛ مملوك للبنوك المركزية للدول الأعضاء.
DEUTSCHE BUNDESBANK EUROSYSTEM	**البنك المركزي الألماني** Deutsche Bundesbank ؛ مملوك للدولة الألمانية.
SCHWEIZERISCHE NATIONALBANK BANQUE NATIONALE SUISSE BANCA NAZIONALE SVIZZERA BANCA NAZIUNALA SVIZRA SWISS NATIONAL BANK	**البنك الوطني السويسري** Swiss National Bank ؛ ٥٥٪ مملوكة من قبل الكانتونات السويسرية، و ٤٥٪ مملوكة من قبل الجمهور عن طريق الأسهم المتداولة في البورصة التي يمكنك شراؤها في سوق الأسهم.
	بنك اليابان Bank of Japan 日本銀行 ؛ ٥٥٪ مملوكة من أسهم بنك اليابان مملوك من الحكومة اليابانية ولديها حقوق تصويت بنسبة ١٠٠٪. ويمتلك الجمهور نسبة ٤٥٪ المتبقية عن طريق الأسهم المتداولة في البورصة.
	بنك الشعب الصيني People's Bank of China ؛ مملوك للدولة الصينية.
	بنك روسيا The Bank of Russia ؛ مملوك للدولة الروسية.
	الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي American Federal Reserve ؛ فريد من نوعه إلى حد ما، لأنه مزيج هجين، تعود ملكية ١٢ بنك احتياطي فيدرالي إقليمي إلى المؤسسات المالية في مناطقها. لكن مجلس المحافظين هو وكالة اتحادية مستقلة، مملوكة من قبل الحكومة الفيدرالية، و(باول) وكل من يعمل في مجلس المحافظين موظفون في الحكومة الفيدرالية.

صوتيات اقتصادية

الجزيرة بودكاست

حين تهز أصغر الكائنات أكبر الاقتصادات

في الوقت الذي يتفشى فيه فيروس كورونا في الصين متسببًا في وفاة المئات حتى الآن، تزداد أجواء الضبابية في الاقتصاد العالمي ويتنامي القلق من أضرار الفيروس المحتملة على القطاعات والصناعات المختلفة.

فما هي تداعيات كورونا على ثاني أكبر اقتصاد في العالم؟ وكيف يؤثر الفيروس على أسواقنا المحلية؟

رابط الاستماع

هدية العدد: المغيبات المستقبلية

في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في صحيحي البخاري ومسلم - دراسة تحليلية -

د. باسم عبد اللطيف عياش

رابط التحميل

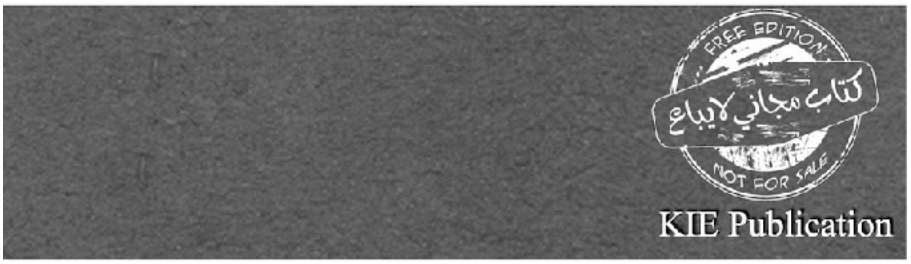

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com